معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم269)

متطلبات تطوير الحسابات القومية فى مصر

يوليو 2016

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (269)

(سلسلة علمية محكمه)

متطلبات تطوير منظومة الحسابات القومية فى مصر

يوليو 2016

لم يسبق نشر هذا البحث أو أى أجزاء منه ، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة قبل أخذ موافقة المعهد.

تـقـديـــــم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية المصدر الرئيسي لنشر نتاج المعهد من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مجال التخطيط والتنمية. وبحوث المعهد التي يتم نشرها في تلك السلسلة هي بحوث يتميز بها المعهد دون غيره من المؤسسات البحثية وتعتبر مرجعاً رئيسياً للباحثين من الجامعات ومراكز البحوث في مصر والدول العربية، فالمعهد به باحثين متنوعي التخصصات وهذا بدوره ينعكس على إثراء الفكر وشمولية الدراسة لأى قضية يقوم المعهد بدراستها من جوانبها وأبعادها المختلفة وخاصة الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب البيئي، الجانب المؤسسي والجانب المعلوماتي والإحصائي.

ومنذ بدء نشر الإصدار الأول لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية في عام 1977 وحتى الآن ومعهد التخطيط القومي يقدم للباحثين ومتخذي القرار العديد من الدراسات القيمة التي تعالج العديد من القضايا كلها تحت مظلة التخطيط والتنمية ومن أهمها: العمالة – التنمية الإقليمية – التنمية الزراعية – التجارة الخارجية – التضخم – تنمية القرى المصرية – الصناعات التحويلية – دور القطاع الخاص في التنمية – الخصخصة والإصلاح الاقتصادي - السياسات الزراعية في مصر – تخطيط الصادرات – صناعة الغزل والنسيج – آفاق الاستثمار الصناعي – التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي – تخطيط الطاقة – آفاق الاستثمارات العربية – السياسات التسويقية للسلع الزراعية – الاستزراع السمكي في مصر – الصناعات الصغيرة – الإنتاجية والأجور والأسعار – سياسات اصلاح ميزان المدفوعات – تطوير مناهج التخطيط – تخطيط التعليم – السياسات القطاعية – إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية – النماذج التخطيطية – التخطيط الصحي – العلاقات الاقتصادية الدولية – التنمية البشرية – التشغيل والبطالة – الحسابات القومية – اللامركزية – قضايا البيئة والموارد الطبيعية.

وبالرغم من أن المعهد دائم التطوير والتنويع فى مصادر النشر لإنتاجه العلمي إلا أن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ستظل أحد أهم مصادره لنشر البحوث الجماعية التي يقوم بإجرائها باحثين من المعهد، بالإضافة إلى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي يصدرها معهد التخطيط القومي لنشر البحوث الفردية المحكمة للباحثين من خارج وداخل المعهد.

والله ولى التوفيق،،،

رئـيس الـمعـهـد

أ.د. عبـد الـحمـيـد سـامـى الـقـصـاص

موجز الدراسة

تناولت الدراسة تطور نظم الحسابات القومية فى إطارها الدولى من خلال الأمم المتحدة وصولاً للنسخة الأحدث 2008. تعرضت الدراسة أيضاً لتوصيف منظومة الحسابات القومية فى مصر بغرض تقييم هذه المنظومة. وتوفر الأمم المتحدة أطراً منهجية لتقييم منظومة الحسابات القومية ولتطبيق نظام 2008. وقد اعتمدت الدراسة الحالية على هذه الأطر بشكل أساسى.

وقد أوضحت نتائج تقييم منظومة الحسابات القومية فى مصر أنها تستوفى قدراً معقولاً من مواصفات النظام الدولى من حيث الالتزام بالمفاهيم وكم الإحصاءات المنتجة، إلا أن الوصول للمستوى المطلوب من الجودة يواجه عدداً من المشكلات، لعل أهمها يرتبط بالإحصاءات التى تستخدم فى تركيب هذه الحسابات، وذلك من حيث مدى تغطيتها لكافة الأنشطة، أو مدى ملائمتها لتركيب الحسابات القومية، وعدم كفاية الأرقام القياسية للأسعار. والمشكلة الرئيسية الأخرى ترتبط بالجوانب المؤسسية، وتتعلق بصفة خاصة بعدم انتظام آليات وقنوات تدفق البيانات بين الأجهزة الإحصائية المختلفة، وبينها وبين إدارات الحسابات القومية.

وأوضحت نتائج تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة لتطبيق نظام 2008 على منظومة الحسابات القومية فى مصر أهمية إنهاء الازدواجية الحالية فى تركيب الحسابات القومية بين وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. أوضحت النتائج أيضاً أهمية تطوير البنية التحتية الإحصائية من حيث زيادة المسوح والتعدادات اللازمة لتوسيع نطاق التغطية، وضرورة إعداد سجلات للأعمال، وضبط الإطار القانونى والمؤسسى لتيسير آلية تدفق البيانات بين الجهات المعنية، وتحسين جودة تقديرات الاستهلاك العائلى، وتحديث أوزان الأرقام القياسية للأسعار وتركيب أرقام قياسية لأسعار الصادرات والواردات، والاعتماد على جداول العرض والاستخدام فى تدقيق متغيرات وتوازنات الناتج المحلى الاجمالى. وتؤكد الدراسة على أهمية استخدام الأطر الشاملة التى توفرها الأمم المتحدة، سواء فيما يتعلق بمناهج تركيب الحسابات القومية أو التقييم الذاتى أو استراتيجيات التطوير، وذلك للوصول إلى آليات منضبطة لضمان استدامة جودة الأداء. ويعد تبنى السلطة السياسية العليا لاستراتيجية التطوير شرطاً لازماً لضمان القدرة على تنفيذها.

الكلمات الدالة: الحسابات القومية – الناتج المحلى الاجمالى – الإحصاءات الاقتصادية

Requirements for Enhancing System of National Accounts in Egypt

Abstract

This study reviewed the evolution of sytems of national accounts (SNA) developed by United Nations leading to SNA 2008. Characteristics of national accounts in Egypt were analyzed in purpose of assessing its system. UN Statistics Division provides guidelines and frameworks for self assessment of national accounts and for the implementation of SNA 2008. The study made use of the proposed frameworks.

Results of the assessment show that Egypt is commited to international standards in compiling national accounts in terms of definitions and compiling methods. However national accounts suffer from some problems that affect its quality. The main problem lies in inputs of statistics, in terms of the scope of coverage, price indices and inadequacy of some statistics for the purpose of compiling national accounts. The other problem relates to the flow of data in details and in timely manner between statistics units and units responsible for compiling national accounts.

The study used the strategy proposed by UN for the development of a programme for the implementation of the 2008 SNA and supporting statistics, to identify actions required to improve national accounts in Egypt. Results show the importance of resolving the actual duality in compiling national accounts in Ministry of Planning and Central Agency for Public Mobilization and Statistics. They also reveal the importance of improving the statistical infrastructure towards more surveys and censuses to expand the coverage of national accounts. There is also a need for providing business registers, improving estimates of household consumption, updating weights of price indices and constructing index numbers for exports and imports, and using Supply and Use tables to check data sources and to revise estimates of Gross Domestic Product and its expenditure components.

The study highlights the necessity of implementing strategic planning, and making use of available frameworks proposed by UN Statistics Division, both for the assessment of national accounts and for the design of a strategy of its reform in a comprehensive fashion. Commitment of high level political authority is a precondition to ensure the implementation of the reform strategy and its sustainability.

فريق البحث

أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د. سهير ابوالعينين : باحث رئيسى

أ.د. عبد الفتاح حسين

د.أمل زكريا

د.أحمد عاشور

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة:

أ.أسماء المليجى

أ.محمد حسنين

من خارج المعهد:

أ.قطب عبد اللطيف سالم

أ.أمانى عبد الخالق

أ.كريمان طلعت

سكرتارية:

أ.محمد النجار

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة البحث	**1**
الفصل الأول: الإطار الدولى للحسابات القومية	**15-3**
المبحث الأول: أهمية الحسابات القومية فى التحليل الاقتصادى والتخطيط للمستقبل	3
المبحث الثانى: تطور نظم الحسابات القومية ودور الأمم المتحدة فى وضع نظام متفق عليه دولياً للحسابات القومية	5
1-2-1 نظام الحسابات القومية لعام 1953	6
1-2-2 نظام الحسابات القومية لعام 1968	6
1-2-3 نظام الحسابات القومية لعام 1993	8
1-2-4 نظام الحسابات القومية لعام 2008	10
الفصل الثانى: نظام الحسابات القومية فى مصر	**39-16**
المبحث الأول: الإطار المؤسسى لمنظومة الحسابات القومية	16
2-1-1 الجهات المعنية بتطبيق نظام الحسابات القومية فى مصر	17
2-1-2 نظام الحسابات القومية المطبق حالياً فى مصر	18
المبحث الثانى: هيكل الحسابات القومية فى مصر	19
2-2-1 القطاعات التنظيمية	19
2-2-2 التصنيفات المستخدمة	20
2-2-3 الحسابات التفصيلية	20
2-2-4 الحسابات الإقليمية	21
2-2-5 الحسابات التابعة	23
2-2-6 جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية	23

2-2-7 أشكال نشر الحسابات القومية	24
المبحث الثالث: بعض المؤشرات التحليلية للاقتصاد المصرى	27
2-3-1 المستوى والأداء الاقتصادى العام	28
2-3-2 بعض مؤشرات توزيع الدخل	34
2-3-3 الادخار والإستثمار	36
الفصل الثالث: تقييم نظام الحسابات القومية فى مصر	**63-40**
المبحث الأول: المشكلات التى تعترض تطبيقات الحسابات القومية فى مصر	40
3-1-1 من واقع التقارير المحلية	40
3-1-2 تقييم بعثة البنك الدولى فى 2015	42
3-1-3 تقرير صندوق النقد الدولى فى 2015 حول مدى التزام مصر بنظام النشر الخاص (SDDS)	44
المبحث الثانى: الإطار التشخيصى للحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية المساندة	44
3-2-1 أهمية الإطار التشخيصى	45
3-2-2 مكونات الإطار التشخيصى	46
المبحث الثالث: نتائج استخدام الإطار التشخيصى للتقييم الذاتى للحسابات القومية	51
3-3-1 عملية إنتاج الإحصاءات	52
3-3-2 البيئة المؤسسية والإدارة	53
3-3-3 حسابات الناتج المحلى الاجمالى بطريقة الإنتاج	56
3-3-4 الناتج المحلى الاجمالى بطريقة الإنفاق	58
3-3-5 حسابات القطاعات المؤسسية	60
الفصل الرابع: استخدام منهج التخطيط الاستراتيجى المقترح من الأمم المتحدة لتطبيق نظام 2008 كإطار لتطوير الحسابات القومية فى مصر	**78-64**
المبحث الأول: عناصر الاستراتيجية المقترحة من الأمم المتحدة لتطبيق نظام 2008	65
المبحث الثانى: إطار استراتيجة مقترحة لتطوير الحسابات القومية فى مصر من خلال برنامج لتطبيق نظام 2008	68

4-2-1 عنوان وأهداف الاستراتيجية	69
4-2-2 الإجراءات المطلوبة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية	69
ملخص البحث	**79**
قائمة المراجع	**85**
الملاحق	**87**

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول (2–1): مؤشرات مختارة لحسابات الدخل لعام 2013/2012	35
جدول (3–1): أسئلة متعلقة بالناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج	48
جدول (3–2): أسئلة متعلقة بالناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنفاق	49
جدول (3–3): أسئلة متعلقة بحسابات القطاعات المؤسسية	50

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
شكل (2-1): تطور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد	28
شكل (2-2): تطور هيكل مكونات الإنفاق	29
شكل (2-3): نسب الواردات والاستهلاك العائلى إلى الناتج المحلى الاجمالى	30
شكل (2-4): مساهمة القطاعات التنظيمية فى الناتج المحلى الاجمالى	31
شكل (2-5): مساهمة كل من الحكومة والقطاعين العام والخاص فى الناتج المحلى الاجمالى وفقاً للأنشطة الاقتصادية	32
شكل (2-6): هيكل توزيع الناتج المحلى الاجمالى وفقاً لأهم الأنشطة الاقتصادية	33
شكل (2-7): الادخار الاجمالى والاستثمار الاجمالى فى كل من القطاعات التنظيمية	37
شكل(2-8): هيكل الادخار الاجمالى بين الإهلاك والادخار الصافى فى القطاعات التنظيمية	38

مقدمة البحث

تمثل الحسابات القومية أهم قواعد البيانات الاقتصادية التى تعتمد عليها الدولة فى تقييم أداء الاقتصاد. ولا تستمد الحسابات القومية أهميتها فقط من درجة شمول البيانات التى تتضمنها وإنما من تنظيم هذه البيانات فى إطار متسق متكامل ومترابط، ومن ثم أهميتها للتحليل الكمى والنمذجة، حيث تسمح بصياغة العلاقات بين المتغيرات وتمكن بالتالى من تتبع آثار السياسات المجتلفة على هذه المتغيرات.

وكان لمصر ريادة فى تطبيق نظم الحسابات القومية فى إطار الدول النامية، وتكونت لديها خبرات وكوادر بشرية كانت وما زالت تقدم خبراتها لكثير من الدول المحيطة، كما ساهمت بجهودها وبدعم من مؤسسات دولية فى إجراء تطوير ملحوظ فى تطبيقات الحسابات القومية فى مصر.

ورغم الجهود السابقة فإن منظومة الحسابات القومية فى مصر تحتاج إلى التطوير فى عدة اتجاهات، وذلك لتدقيق تقديراتها من ناحية ولاستكمال عناصرها اتساقاً مع الإطار الدولى المتفق عليه لنظام الحسابات القومية الذى وضعته الأمم المتحدة فى نسخته الأخيرة 2008. ولا توجد دراسات سابقة متكاملة عن تطوير منظومة الحسابات القومية فى مصر، وإنما توجد بعض التقارير أعدها خبراء الحسابات القومية حول بعض جوانب هذه المنظومة، وكذلك بعض التقارير الجزئية التى وضعتها بعثات للمؤسسات الدولية.

وتحاول الدراسة الحالية المساهمة فى سد الفجوة الحالية والمتمثلة فى عدم وجود دراسة متكاملة لتوثيق نظام الحسابات القومية فى مصر وتقييمه واقتراح آليات لتطويره.

وتهدف الدراسة الحالية إلى وضع آلية واقعية قابلة للتنفيذ (أو خارطة طريق) لتطوير منظومة الحسابات القومية فى مصر، من حيث تحسين جودة الحسابات الحالية، واستكمال عناصر نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية 2008، وتحسين المنظومة الإحصائية فى مصر.

وتعتمد المنهجية المستخدمة فى الدراسة على اسقاط محاور المناهج المقترحة من الأمم المتحدة لتطوير نظم الحسابات القومية على منظومة الحسابات القومية فى مصر. وتشمل هذه المناهج استخدام إطار تشخيصى متكامل فى شكل استمارة استقصاء للتقييم الذاتى لنظام الحسابات

القومية. كما تشمل أيضاً أدلة ارشادية لعناصر تصميم وتنفيذ استراتيجية وطنية لتطوير الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية المساندة.

ومن المأمول أن تقدم الدراسة إضافة فى مجال تطوير الحسابات القومية فى مصر، حيث من المتوقع أن تسهم الدراسة فى توثيق نظام الحسابات القومية الحالى فى مصر ومكوناتها، وفى تقييم نظام الحسابات القومية بأبعاده المختلفة وفقاً للمعايير الدولية للأمم المتحدة، وأيضاً فى اقتراح خارطة طريق لوضع خطة استراتيجية لتطوير الحسابات القومية فى سياق تطوير منظومة شاملة للإحصاءات الاقتصادية.

وتتميز الحسابات القومية بأن تصميم إطارها ومناهجها يتم فى إطار دولى من خلال اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وذلك بغرض وضع نظم موحدة تستخدمها كل الدول لمساعدة هذه الدول من ناحية، ولتسهيل المقارنات الدولية من ناحية أخرى. ويستعرض الفصل الأول من الدراسة الإطار الدولى لنظم الحسابات القومية وتطورها. ويستلزم الأمر بطبيعة الحال توصيف منظومة الحسابات القومية فى مصر من حيث نشأتها وتطورها ومكوناتها المختلفة وهو ما يتناوله الفصل الثانى. كما يعرض هذا الفصل أيضاً تقديرات لبعض المؤشرات التحليلية عن الاقتصاد المصرى باستخدام إحصاءات الحسابات القومية. ورغم أن مثل هذا التحليل لا يقع فى نطاق الهدف المباشر للدراسة، إلا أنه يخدم غرضاً مزدوجاً، فمن ناحية توضح هذه المؤشرات أهمية الحسابات القومية فى التحليل، وخاصة إحصاءاتها التفصيلية الأوسع نطاقاً من الناتج المحلى الاجمالى، والتى لايلتفت إليها معظم الباحثين بل وصانعى السياسات. ومن ناحية أخرى فإن عملية حساب هذه المؤشرات تساعد فى اكتشاف مجالات تحتاج إلى الاستكمال أو التدقيق فى بيانات الحسابات القومية، وهو ما يساعد فى وضع تقييم موضوعى لمنظومة الحسابات القومية فى مصر، وهو ما يتناوله الفصل الثالث من الدراسة. ويعتمد التقييم أساساً على استخدام الإطار التشخيصى الذى تقترحه الأمم المتحدة فى سياق التوصية باستخدام منهج التخطيط الاستراتيجى فى هذا المجال. وبناءً على نتائج التقييم تعرض الدراسة فى الفصل الرابع عناصر استراتيجية متكاملة لتطوير منظومة الحسابات القومية فى مصر، وكذلك الإحصاءات التى تستخدم فى انتاج هذه الحسابات، وذلك أيضاً استرشاداً بإطار استراتيجية الأمم المتحدة لتطبيق نظام 2008 كمدخل رئيسى لتطوير منظومة الحسابات القومية بكافة عناصرها.

الفصل الأول

الإطار الدولى للحسابات القومية

أدى التطور الاقتصادى المتنامى إلى قيام شبكة واسعة ومتنامية من علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع فيما بين ملايين الوحدات داخل اقتصاد البلدان المختلفة، وصاحب هذا التطور وجود لدور الدولة فى الحياة الاقتصادية يختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر وفقاً للمراحل التنمويه المختلفة. ويهدف هذا الدور للدولة إلى الدفع نحو تنمية الاقتصاد الوطنى من خلال العمل على التخصيص الكفء للموارد المتاحة فى المجتمع مع ضمان إستدامتها.

المبحث الأول: أهمية الحسابات القومية فى التحليل الاقتصادى والتخطيط للمستقبل

لا شك أن تنفيذ الدولة لمهامها فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة من خلال سياسات متنوعة لإدارة الاقتصاد القومى لا يمكن أن يتحقق لها النجاح المطلوب دون توافر قواعد بيانات دقيقة وتشمل كل جوانب الاقتصاد، وتتسم بالشفافية وعدم التحيز وتصدر فى توقيت سريع ومناسب ويتم نشرها على أوسع نطاق وبوسائط متعددة. وتمثل الحسابات القومية منظومة من البيانات لا غنى عنها للقيام بالتحليل والتوقع والتخطيط والمتابعة على المستوى القومى والقطاعى.

وتتميز منظومة الحسابات القومية بأنها تقدم مجموعة من الحسابات تتصف بالشمول والاتساق والتكامل، وهى تقدم معلومات ليس فقط عن الأنشطة الاقتصادية ولكن أيضاً عن الثروة وتوزيعها والعلاقات مع العالم الخارجى. كما أنها تمثل إطاراً للتنسيق بين الإحصاءات المختلفة، ويتم تصميمها لأغراض متعددة، لعل أهمها يتمثل فى متابعة الأداء الاقتصادى ومن ثم تقييم أداء الحكومة ومدى نجاحها فى تحقيق الأهداف المخططة، وأيضاً فى المقارنات الدولية.[1]

ومن التطبيقات الهامة التى تبين أوجه الاستفادة من الحسابات القومية فى رسم السياسات والتخطيط للتنمية يمكن أن نذكر المجالات التالية:[2]

---

[1] United Nations, Statistics Division. National Accounts (Brochure). 2015. http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/default.asp

[2] الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية – القسم الإحصائى، "مقدمة عملية فى الحسابات القومية"، نيويورك 2005. ص 13.

- التركيب الهيكلى للنشاط الاقتصادى من حيث القطاعات التى يتولد فيها الناتج المحلى.
- توزيع الدخل، حيث أنه من خلال ما توفره الحسابات القومية من معلومات يمكن توضيح العلاقة المتبادلة بين طبيعة توليد وتوزيع الدخل من ناحية، وطبيعة تخصيص الموارد وتوزيع الإنتاج والاستهلاك من ناحية أخرى. كما تساهم فى بيان شكل إعادة توزيع الدخل الناتجة عن تدخل الدولة عن طريق فرض الضرائب ونمط استخدام حصيلتها فى النفقات العامة.
- إنفاق الدخل، حيث يؤثر هيكل الإنفاق على الناتج وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار على تخصيص الموارد ومن ثم حجم وطبيعة معدلات النمو المستقبلية.
- دراسة عوامل النمو الإقتصادى، حيث تعتبر الحسابات القومية وماتوفره من بيانات عن النشاط الإقتصادى أداه مهمة للتنبؤ بملامح الموقف الإقتصادى ومساراته خلال فترة مقبلة، كما يسمح بتقدير الانتاجية الكلية للعوامل ومدى مساهمتها فى نمو الناتج المحلى الاجمالى.
- العلاقات التشابكية القطاعية (جداول المدخلات والمخرجات)، حيث ترتبط القطاعات الإقتصادية بعلاقات متشابكة فيما بينها، ومن ثم عند التخطيط ورسم السياسات، سواء على المستوى الكلى أو المستوى القطاعى، لابد من أخذ هذه العلاقات والإرتباطات المتبادلة فى الاعتبار، وذلك لتفادى الإختناقات التى يمكن أن تنشأ فى توفير مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة اللازمة لكل قطاع، وذلك فضلاً عن تحديد حجم المتغيرات الإقتصادية الكلية، وتحليل الهياكل القطاعية من خلال العديد من المؤشرات مثل نسبة كل من الإستخدامات الوسيطة والنهائية إلى إجمالى إنتاج القطاعات الإقتصادية المختلفة، نسبة الأجور إلى القيمة المضافة، نسبة المدخلات الوسيطة المستوردة إلى إجمالى المدخلات الوسيطة وغير ذلك.
- العلاقة مع العالم الخارجى (ميزان المدفوعات): تعكس الحسابات القومية علاقة المجتمع فى أى دولة بالعالم الخارجى من خلال تصوير حساب العالم الخارجى، والذى يحتوى على جميع التدفقات السلعية والخدمية والمالية بين هذا المجتمع والعالم الخارجى. ومن خلال هذا الحساب يمكن الوقوف على مؤشرات عديدة من أهمها موقف ميزان المدفوعات من حيث الفائض أو العجز، وتحليل أسبابه.

المبحث الثانى: تطور نظم الحسابات القومية ودور الأمم المتحدة فى وضع نظام متفق عليه دولياً للحسابات القومية

تقوم الأمم المتحدة من خلال اللجنة الإحصائية بمساهمة رئيسية فى التنسيق الدولى وتطوير وتنفيذ نظام للحسابات القومية (System of National Accounts SNA). وتقوم المنظمة بإجراء بحوث منهجية بالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعنى بالحسابات القومية (Inter Secretariat Working Group on National Accounts ISWGNA) وذلك للتحديث الدورى المستمر لنظام الحسابات القومية. ويتكون هذا الفريق من عدة هيئات دولية هى: اللجنة الإحصائية للاتحاد الأوروبى (Eurostat)، منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، صندوق النقد الدولى (IMF)، الأمم المتحدة (UN) والبنك الدولى (World Bank WB).

ويقوم قسم الإحصاءات فى الأمم المتحدة بوضع وتحديث معايير نمطية وأدلة ارشادية ومواد تدريبية وأدلة لطرق تركيب الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية اللازمة لتطبيق نظم الحسابات القومية. ويقوم هذا القسم أيضاً بجمع ونشر حسابات قومية سنوية لكل من الدول المختلفة.

وتتمثل الصيغة الأحدث لنظم الحسابات القومية فى نظام 2008 الذى يحقق اتساق نظام الحسابات القومية مع النظم الإحصائية والمفاهيمية لإصدارات الهيئات الدولية المشاركة فى تطوير نظام الحسابات القومية، وأيضاً لمعالجة القضايا التى تفرضها التطورات الاقتصادية والتكنولوجية واحتياجات المستخدمين. ويتم تركيب الحسابات القومية فى إطار معايير دولية متفق عليها من حيث المفاهيم والتعريفات والتصنيفات والقواعد المحاسبية.

ويمكن استعراض تطور نظم الحسابات القومية من الناحية التاريخية على النحو التالى:

أدى الكساد العام فى ثلاثينات القرن الماضى إلى اتجاه عصبة الأمم لعقد مؤتمر دولى فى عام 1928 بهدف العمل على تجميع البيانات واعتماد أساليب عرض موحدة هدفها تحقيق القدرة على عقد المقارنات الدولية. وكان من نتيجة ذلك أن تم فى عام 1939 نشر تقديرات للدخل القومى فى 26 دولة عن الفترة (1929–1938). وخلال عامى 1944 و 1945 بحثت بعض الدول المشاكل التى تواجه عقد المقارنات الحسابية، ونتج عن ذلك وضع تقرير يتضمن تعريف وقياس الدخل القومى والمجاميع المتصلة به تحت مسمى " **نهج المحاسبة القومية** ".

1-2-1 نظام الحسابات القومية لعام 1953

قام فريق عمل من خبراء معينين من أمين عام الأمم المتحدة فى عام 1953 بوضع تقرير بعنوان "**نظام حسابات قومية وجداول داعمة** " والذى عرف "**بنظام الحسابات القومية لعام 1953**"، وهو بمثابة أول نظام تصدره الأمم المتحدة، وكان مبسطاً يفى باحتياجات الدول حينذاك، حيث قدم إطاراً منسقاً لتسجيل وعرض التدفقات الرئيسية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتراكم والتجارة الخارجية. وقد شمل هذا الإطار ستة حسابات وإثنى عشر جدولاً. وقد اهتم هذا النظام بالتدفقات معبراً عنها فى شكل نقود بالأسعار الجارية، ولم يتعرض لمشاكل عمل تقديرات بالأسعار الثابتة، وكان الغرض الأساسى منه هو إعطاء أساس موحد لإعداد التقارير الخاصة بإحصاءات الدخل القومى.

وأوصى التقرير بادخال إضافات فيما بعد وإجراء توسع فى بعض جوانب النظام. وكان من نتيجة تنفيذ هذه التوصيات أن تم ادخال بعض التحسينات فى اتجاهين: **الأول** تعديل وتوسيع الحسابات القومية، **والثانى** بناء نماذج اقتصادية مفصلة لتقابل الحاجة المتزايدة للتحليلات الاقتصادية، كما بذلت عناية فائقة لعمل تقديرات بالأسعار الثابتة للتعبير عن تيارات الناتج ومكوناته وفقاً للحجم.

1-2-2 نظام الحسابات القومية لعام 1968

كان من نتيجة التحسينات السابقة أن ظهر "**نظام الحسابات القومية لعام 1968**". وقد توسع هذا النظام توسعا أفقياً بحيث استخدمت المتطابقات والجداول التفصيلية، وأدخل جدول المدخلات والمخرجات بما يتناسب مع تطور العلاقات والمعاملات الاقتصادية وظهور العديد من المشاكل التى تتطلب المزيد من الاحتياجات التحليلية. وكان هذا النظام أكثر تفصيلاً من سابقه حيث اشتمل على ستة حسابات وثمان وعشرين جدولاً وستة أسس للتقييم، معتمداً على:

- التبويب الوظيفى (إنتاج – استهلاك – استثمار)
- التبويب القطاعى (قطاع الأعمال – القطاع الحكومى – قطاع الهيئات الخاصة التى لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات – القطاع العائلى – قطاع العالم الخارجى).

واستهدف هذا النظام تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلى:[3]

1- إرشاد الأجهزة الإحصائية وخاصة فى الدول النامية لتحسين وتطوير برامجها الإحصائية، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية التى تمكن من إعداد مجموعة الحسابات القومية.
2- توفير أساس شامل ومفصل للمفاهيم والتعاريف المرتبطة بالحسابات القومية، وكذلك التصنيفات الأخرى اللازمة لتخطيط جمع وتركيب الإحصاءات الأساسية. الأمر الذى يساهم فى إزالة الكثير من الخلط بين المفاهيم المختلفة، وتصويب التوجه المحاسبى، مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة الثقة فى الاعتماد على البيانات التى يوفرها نظام الحسابات القومية.
3- توفير البيانات اللازمة لاستيفاء التقارير الدولية الخاصة بالحسابات القومية.

وقد جرى العمل بعد عام 1968 على إدخال تحسينات متتابعة فى نظام الحسابات القومية الصادر عام 1968، حيث أن هذا النظام لم يقدم تعاريف كاملة أو حسابات وجداول موحدة للميزانيات القومية والقطاعية، فقد اقتصر نظام 1968 على تصوير كيفية إدخال هذه الميزانيات فى إطار نظام الحسابات القومية، وشرح هيكلها ومفاهيمها فقط. ومن ناحية أخرى ركزت المجهودات التى أجريت بعد عام 1968 على توسيع النظام ليشمل الحسابات الإقليمية وإحصاءات البحث والتطوير، ونظاماً متناسقاً للإحصاءات الديموجرافية والتعليمية وإحصاءات قوة العمل وغيرها من الإحصاءات الاجتماعية التى ترتبط بالحسابات القومية.

وبالرغم من أن نظام الحسابات القومية لعام 1968 كان يمثل انجازاً هاماً (والدليل على ذلك أن ريتشارد ستون المصمم الرئيسى لهذا النظام حصل فى ذلك الوقت على جائزة نوبيل فى الاقتصاد)، فإن السنوات التى تلت تطبيق هذا النظام لم تشهد تحسناً ملحوظاً فى قدرات المحاسبة القومية فى جميع أنحاء العالم. ولم يكن ذلك نتيجة خطأ فى نظام الحسابات القومية فى حد ذاته، وإنما يرجع إلى السياق الذى حدثت فيه عملية المراجعة، ولهذا فان وضع إطار مناسب للتنفيذ هو أحد جوانب التحدى الذى تمثله عملية مراجعة نظام الحسابات القومية.

[3] لمزيد من التفصيل انظر: زكى، احمد زكريا، "دراسة تحليلية للنظام الدولى للحسابات القومية 1993 ومعوقات تطبيقه فى مصر "، المؤتمر العلمى الثانى لكلية التجارة (مستقبل مهنة المحاسبة فى ظل عالم متغير) ، جامعة القاهرة، يونيو 2005 . صفحات 3-5

1-2-3 نظام الحسابات القومية لعام 1993

قامت الأمم المتحدة فى عام 1982 بتشكيل فريق عمل لإجراء مراجعة لنظام الحسابات القومية لعام 1968 بهدف تنقيح هذا النظام، بحيث يتميز بالوضوح والبساطة بما يتناسب مع الظروف السائدة فى ذلك الوقت. وكان من نتيجة ذلك ظهور" **نظام الحسابات القومية عام 1993**"، حيث يعتبر هذا النظام أكثر تفصيلاً ووفاءً للاحتياجات الاقتصادية والتحليلية مقارنة بنظام 1968[4]. واعتمدت عملية التطوير فى الأساس على الاحتفاظ بالجوانب الأساسية فى نظام الحسابات القومية لعام 1968 وعدم استبعاد سوى الأجزاء التى لم تعد مناسبة للتطورات فى النظرية الاقتصادية الكلية وماصاحبها من سياسات، وذلك بالإضافة إلى التطور فى تكنولوجيا المعلومات. لقد جاء نظام الحسابات القومية لعام 1993 تلبية لمتطلبات التطورات الكبيرة التي حدثت فى اقتصاديات مختلف بلدان العالم خلال الخمس والعشرين سنة التى انقضت منذ نشر نظام الحسابات القومية لعام 1968. فقد أصبح التضخم محل اهتمام أساسى للسياسة العامة، وتغير الدور الذى تلعبه الحكومة فى كثير من البلدان، خاصة البلدان التى كانت فى مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، واكتسبت أنشطة الخدمات دوراً هاماً متزايداً، وأصبحت المؤسسات المالية وأسواق رأس المال أكثر تطوراً وتنوعت أدواتها ونشاطاتها. وقد استجاب نظام 1993 إلى هذه التطورات من خلال الحسابات الجديدة والتوضيحات والتصنيفات العديدة التى تضمنها.[5]

واشتمل هذا النظام على بعض الملامح التى تميزه عن الأنظمة السابقة من أهمها:[6]

---

[4] United Nations Department for Economic and Social Information and Policy Analysis - Statistics Division. Economic Commission for Europe. Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. Economic Commission for Latin America and the Caribbean. Economic Commission for Africa. Economic and Social Commission for Western Asia World Bank. "System of National Accounts 1993". Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C., 1993

[5] لمزيد من التفصيل أنظر: حزورى، حسن أحمد ، " حسابات قومية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب، 2007 . صفحات 6-7

[6] د. زكى، احمد زكريا ، "دراسة تحليلية للنظام الدولى للحسابات القوميه 1993 ومعوقات تطبيقه فى مصر"، مرجع سابق ، ص 6

1- قدم مجموعة من الحسابات البيئية فى فصل مستقل، وذلك لتلبية رغبات كثير من الدول التى تهتم بدراسات البيئة وتقييم الموارد والآثار البيئية على المجاميع الاقتصادية.
2- اهتم بالسكان والعمالة والتغيرات السعرية والكمية وقياساتها، وكذلك القوة الشرائية.
3- أبرز دور الخدمات وتنوعها فى النشاط الاقتصادى، وكذلك الدور الذى تقوم به المؤسسات المالية، وأثر تنوع الأدوات المالية فى النشاط الاقتصادى.
4- طور فى التعاريف والمفاهيم والحسابات وطرق العرض .... الخ، لمقابلة الاحتياجات التحليلية فى شتى المجالات. وفى هذا الصدد نرصد الخصائص التالية:

- التمييز بين استهلاك الفرد والاستهلاك الجماعى، واستحداث ما أطلق عليه الاستهلاك النهائى الفعلى.
- اعترف بأن الخدمات مثلها مثل السلع قد تنتج خلال أكثر من فترة محاسبية واحدة، كما أنها قد تخزن وتستخدم فى فترات مستقبلية.
- استخدم العديد من المعايير المتعلقة برسم حدود المشروعات المالية وشمولها، كما هو الشأن فى الشركات القابضة وأنشطة الوساطة والخدمات.
- قدم عدة توصيات تتعلق بمعالجة مشكلة تعدد أسعار الصرف عند قياس وتقدير المجاميع الاقتصادية المختلفة ضمن الإطار المركزى للنظام.

5- اهتم بتوضيح العديد من الموضوعات مثل: دور الحسابات وتسلسلها، أسس التقييم، أسس ووقت التسجيل، التصنيف القطاعى والنوعى، الاجمالى والصافى فى التيارات والأرصدة ..
6- قدم صورة متكاملة للميزانيات فى أول وآخر المدة توضح صورة متكاملة للأصول والالتزامات، وما يطرأ عليها من تغيرات ناتجة عن صفقات أو ظروف خارجية مثل الأسعار، والظهور أو الاختفاء الاقتصادى .... الخ.
7- نجح النظام فى التنسيق بينه وبين الأنظمة الإحصائية الدولية الأخرى، وذلك بما يساعد على الاستخدام الأكفأ للإحصاءات على مستوى الدولى، وزيادة القدرة التحليلية لمستخدمى البيانات على اختلاف مناهجهم، حيث يمكن الربط بين نظام الحسابات القومية والأنظمة الإحصائية الدولية الأخرى، مثل الإحصاءات المالية للحكومة (Government Finance Statistics) GFS، وميزان المدفوعات (Balance of Payments) BOP، وإحصاءات النقود والبنوك (Money and Banking Statistics) MBS، ودليل النشاط الاقتصادى

(International Standard Industrial Classification) ISIC، وكذلك دليل إحصاءات العمالة الذى تصدره منظمة العمل الدولية (International Labor Organization) ILO، ودليل حسابات الزراعة.

7- أعطى النظام أهمية كبيرة للخدمات الصحية والتعليمية وبرامج المساعدات الأخرى التى تقدمها أجهزة الدولة كمزايا إجتماعية للعاملين لديها أو إلى السكان بصفة عامة.

9- تضمن النظام فصلاً مستقلاً عن الحسابات التابعة. وقد تضمن هذا الفصل نوعين من الحسابات التابعة، الأول وهو مجموع الحسابات التى تهتم بالتحليل الجزئى لبعض السياسات المعنية بالتعليم والصحة والسياحة والنقل. والنوع الثانى من الحسابات التابعة يهتم بإيضاح المفاهيم البديلة، وبالحسابات البيئية وتأثيراتها على المصادر الطبيعية. كما تضمن هذا النوع من الحسابات إمكانية توسيع مفهوم الإنتاج ليشمل إنتاج القطاع العائلى للخدمات لاستخدامهم الذاتى.

10- أدخل النظام عدداً من المفاهيم الجديدة والتى لم تكن موجودة فى نظام 1968 من أهمها الدخل الأولى وهو المعادل القطاعى للدخل القومى، ومفهوم الدخل المتاح المعدل،.... إلخ.

1-2-4 نظام الحسابات القومية لعام 2008

فى ضوء التطورات السريعة فى المعاملات والتعاملات وظهور العديد من العلاقات التى عجز عن معالجتها نظام 1993، علاوة على التطور فى المفاهيم والمنهجيات، طلبت لجنة الإحصاء فى الأمم المتحدة تحديث نظام 1993 لمقابلة هذه الاحتياجات، مع التوصية بأن لايكون ذلك على حساب احداث تغيير جذرى أو شامل من شأنه أن يعيق الانتقال السلس من تطبيق النسخ السابقة لنظام 1993 وأيضاً نسخة نظام الحسابات القومية لعام 1968، وهو الإطار المحاسبى الوطنى الذى لازال يستخدم فى العديد من البلدان.

وقد تم إعداد وإصدار **نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨** تحت رعاية الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وصندوق النقد الدولى، ومجموعة البنك الدولى. وهو يمثل استكمالاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الذى تم إعداده فى إطار المسؤولية المشتركة لنفس المؤسسات الخمس. ويبين نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ الاحتياجات المتغيرة لمستخدميه والتطورات الجديدة التى تشهدها البيئة الاقتصادية وأوجه التقدم فى البحث المنهجى. وقد

تم تصميم هذا النظام لمواءمة احتياجات الدول فى مختلف مراحل التنمية الاقتصادية، كما أنه يوفر إطاراً جامعاً للمعايير الخاصة بميادين أخرى للإحصاءات الاقتصادية لتيسير التكامل بين تلك النظم الإحصائية من أجل تحقيق الاتساق مع الحسابات القومية. وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ باعتباره المعيار الإحصائى الدولى للحسابات القومية.[7] وتشجع كل البلدان على تجميع حساباتها القومية وتقديم التقارير بشأنها استناداً إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ فى أقرب وقت ممكن.

وقد احتفظ نظام الحسابات القومية 2008 بالإطار النظرى الأساسى لنظام 1993، ولكنه يقدم معالجات جديدة لجوانب اقتصادية خرجت إلى الصدارة ، ويشرح الجوانب التى اصبحت بصورة متزايدة مركزاً للاهتمام والتحليل لمجموعة كبيرة من القضايا.

ويمكن تجميع التغييرات فى نظام الحسابات القومية 2008 فى ستة أقسام رئيسية على النحو التالى:

أولاً: الوحدة الاحصائية وتصنيفات القطاعات التنظيمة

ينص نظام 2008 على فصل الوحدات التى تقوم بنشاط فرعى واضح وموقع جغرافى مختلف وتمييزها كمنشأة مستقلة، بالإضافة إلى تقييم إنتاج الوحدات الفرعية بمجموع التكاليف وربط إنتاجها بالمشروع الأم وفصل الفروع المصطنعة المملوكة للشركة الأم، وتخصيص المركز الرئيسى إلى القطاع المؤسسى ووفق النشاط الرئيسى للفروع التابعة له.

كما اهتم نظام 2008 بتوسيع مفهوم الخدمات المالية والتى تشمل خدمات المراقبة ومخاطر السيولة وكذلك الهوامش على التعامل بالنقد الأجنبى والأوراق المالية.

كما اشتمل نظام 2008 على إدخال التصانيف التفصيلية لقطاع الشركات المالية حيث تم تقسيمها إلى تسعة قطاعات فرعية مقابل خمسة فى نظام 1993 وهى: البنك المركزى، وشركات قبول الودائع باستثناء البنك المركزى، وصناديق استثمار سوق المال، وصناديق الاستثمار بخلاف صناديق استثمار سوق المال، والوسطاء الماليون الآخرون باستثناء شركات التأمين وصناديق

[7] European Communities, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations and World Bank, " System of National Accounts 2008". New York, 2009.

التقاعد، والخدمات المالية المساعدة، والمؤسسات المالية الأسيرة والمقرضين، وشركات التأمين وصناديق التقاعد.

ثانياً: مجال المعاملات بما فى ذلك دائرة الانتاج

1. البحوث والتطوير: يعتبر نظام الحسابات القومية 2008 البحث والتطوير من الأعمال الابداعية التى تتم على أساس منتظم من أجل زيادة رصيد المعرفة. ويوصى بأن انتاج البحوث والتطوير ينبغى أن يقيم بسعر السوق أو مجموع تكاليف الإنتاج ، بالإضافة إلى الهامش المناسب فى حالة القيام بها على الحساب الخاص.

2. طريقة حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة: أوصى نظام 2008 بأن خدمات الوساطة المالية لا تنطبق إلا على القروض والودائع وفقط عندما تكون هذه القروض والودائع مقدمة أو مودعة لدى أو بواسطة المؤسسات المالية فقط . ويوصى بطريقة لحساب خدمات الوساطة المالية تنطوى على العديد من التغييرات على صيغة نظام الحسابات القومية 1993 ، كما يوصى بأن استخدام خدمات الوساطة المالية يجب أن يوزع بين المستخدمين (الذين يمكن أن يكونوا المقرضين أو المقترضين)، وتعالج إما كاستهلاك وسيط بواسطة المشروعات أو استهلاك نهائى أو صادرات، وذلك خلافاً لنظام 1993 الذى كان يسمح للدول بالاستمرار فى استخدام القاعدة التى تخصص الخدمات ككل للاستهلاك الوسيط لصناعة وهمية.

3. انتاج البنك المركزى: أشار نظام 2008 إلى أن الخدمات التى ينتجها البنك المركزى تم تحديدها فى ثلاث مجموعات هى: (1) الوساطة المالية، (2) السياسة النقدية و (3) خدمات الإشراف على الشركات المالية. و تمثل خدمات الوساطة المالية انتاجاً سوقياً ، أما خدمات السياسة النقدية فتمثل انتاجاً غير سوقى، والخدمات الإشرافية قد تعامل على أنها خدمات مسوقة أو غير مسوقة اعتماداً على ما إذا كانت الرسوم المحصلة تكفى لتغطية تكاليف توفير هذه الخدمات أم لا.

4. تسجيل انتاج خدمات التأمين على غير الحياة: نظام الحسابات القومية 2008 يوصى بأن انتاج التأمين على غير الحياة ينبغى أن يحسب باستخدام التعويضات والأقساط المعدلة، و بتطبيق

هذه الطريقة فإن صافى الأقساط المحصلة أو المطالبات المستحقة المعدلة لا يشترط أن تتساوى فى كل فترة. ويقدم نظام 2008 ثلاثة مناهج لتقدير انتاج خدمات التأمين على غير الحياة ("نهج التوقع" و"نهج المحاسبة" و"نهج التكلفة").

5. تقييم الانتاج بغرض الاستخدام الذاتى النهائى بواسطة الأسر والشركات: نظام الحسابات القومية 2008 يوصى أنه لتقدير قيمة انتاج السلع والخدمات المنتجة للاستخدام النهائى من جانب الأسر أوالشركات فأنه من المناسب أن تتضمن التكلفة عائداً إلى رأس المال وذلك فى غيبة أسعار سوق مقارنة، بينما لا يدخل عائد رأس المال عندما يكون الانتاج للاستخدام الذاتى قد تحقق بواسطة منتج غير سوقى.

ثالثاً: التوسع فى تحديد مفاهيم الأصول وتكوين رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت

1. مفهوم الملكية الاقتصادية: مبدأ تغيير الملكية يعتبر مركزياً لتحديد موعد التسجيل للمعاملات فى الأصول المالية وغير المالية (وكذلك المعاملات فى البضائع). ويقدم نظام الحسابات القومية 2008 توصيات للتمييز بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية، ويوصى بأن الأصول يجب أن تسجل فى الميزانية على أساس المالك الاقتصادى بدلاً من المالك القانونى. وبالنسبة للأصول غير المالية فإن المستخدم وليس المالك القانونى يفترض أنه هو المالك الاقتصادى.

2. تضمن النظام تصنيفاً مُنقحاً للأصول يشتمل على تغير فى تصنيف الأصول. وفيما يتعلق بالأصول المنتجة، أضيف بند تحسينات الأراضى داخل المبانى والمنشآت، كما تم إدارج أجهزة المعلومات والحاسبات والاتصالات السلكية واللاسلكية تحت بند الآلات والمعدات، كما تم إعادة تصنيف الإنفاق العسكرى بوصفه تكوين لرأس المال الثابت. وقد تم إلغاء مصطلح الأصول الثابتة غير الملموسة لتحل محلها منتجات الملكية الفكرية، كما تم اعتبار إنتاج البحث والتطوير ضمن منتجات الملكية الفكرية.

أما بالنسبة للأصول غير المنتجة، فقد أعيد تسميتها بالموارد الطبيعية وإضافة بند الإذاعة والأطياف. وأصبح ينظر إلى الأصول غير الملموسة المنتجة بإعتبارها منتجات الملكية الفكرية، وقد تم تقسيمها إلى: البحث والتطوير، والاكتشافات المعدنية، والتقييم وبرامج الحاسوب، وقواعد البيانات، والترفيه والمواد الأدبية والفنية الأصلية، ومنتجات الملكية الفكرية .

كما تم توضيح التغيرات في حجم الأصول/الخصوم فى سبع فئات: الظهور الاقتصادى للأصول والاختفاء الاقتصادى للأصول غير المنتجة، واستنزاف الموارد الطبيعية والاختفاءات الاقتصادية للأصول غير المنتجة، والخسائر الفادحة والاستيلاء بدون تعويض وتغييرات أخرى فى الحجوم، والتغيرات فى التصنيف القطاعى والهيكلى، والتغيرات فى تصنيف الأصول والخصوم، والمكاسب والخسائر الإسمية، والمكاسب والخسائر المحايدة، والمكاسب والخسائر الحقيقية.

رابعاً : علاج وتعريف الأدوات المالية والأصول

اشتمل نظام 2008 أيضاً على وضع تعريف للأدوات المالية والأصول مثل إعادة شراء الأوراق المالية، ومعاملات خيار الأسهم المقدمة للعاملين، ومعاملات القروض المتعثرة، ومعالجة وضع ضمانات القروض، ومعاملات سندات الدين المرتبطة بالأرقام القياسية، ومعاملات صكوك الدين المرتبطة بعملة أجنبية، والمرونة في تحديد قيمة الحصص غير المدرجة فى البورصة، ومعاملة الذهب غير المخصص كأصول وخصوم مالية، وتعريفات الذهب النقدى والسبائك الذهبية ليتلائم مع دليل ميزان المدفوعات التنقيح السادس، ومعاملات الرسوم المستحقة على قروض الأوراق المالية، وقروض الذهب، وتصنيف الأصول المالية والتى اشتملت على أوراق مالية أخرى غير الأسهم إلى سندات الدين، وأسهم وحصص أخرى إلى حصص وأسهم صناديق الاستثمار، هذا بالإضافة إلى التمييز بين التأجير التمويلى والتشغيلى على أساس الملكية الاقتصادية وتسجيل استحقاقات المعاش التقاعدى.

خامساً: نطاق المعاملات الحكومية والقطاع العام

إدراكاً لحقيقة أن القوى والدوافع ووظائف الحكومة تختلف عن تلك التى فى قطاعات الاقتصاد الأخرى، وأنها تنظم عملياتها من خلال وحدات مؤسسية مختلفة، فإن نظام الحسابات القومية 2008 يقدم إرشادات للتمييز بين الحكومة العامة والشركات العامة، وذلك للمساعدة فى توضيح الأساس النظرى لتصنيف الوحدات المؤسسية بين القطاعات المؤسسية. ويؤكد نظام 2008 على أساس مبدأ الاستحقاق فى تسجيل الضرائب. كما يحدد مبادئ لعلاج المشاركة بين القطاع العام والخاص.

سادساً: المواءمة بين المفاهيم والتصنيفات فى نظام الحسابات القومية والتنقيح السادس من دليل ميزان المدفوعات

مازال مركز الاهتمام الاقتصادى هو المعيار الأساسى لتحديد الإقامة، ومع العولمة فإن هناك عدداً متزايداً من الوحدات المؤسسية التى لها علاقات مع اثنين أو أكثر من الاقتصادات. كل من نظام الحسابات القومية 2008 والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات(BPM6) تستخدم مفهوم "مركز الاهتمام الاقتصادى" كمعيار أساسى لتحديد ما إذا كان الكيان الاقتصادى مقيم فى الإقليم. ويوصى نظام الحسابات القومية 2008 بأن الواردات والصادرات ينبغى أن تسجل على أساس تغيير الملكية.

وتبذل اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة والمنظمات المشاركة جهوداً كبيرة لمساعدة الدول فى تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 الذى يخدم كافة الأغراض التنموية ويقدم اطاراً مفاهمياً ومحاسبياً لكافة الإحصاءات النوعية بما يؤدى إلى تطوير العمل الإحصائى بصفة عامة، وذلك من خلال الربط الكامل بين الحسابات القومية وغيره من التصانيف والأدلة التى تخدم الإحصاءات النوعية مثل: دليل إحصاءات مالية الحكومة، ودليل ميزان المدفوعات التنقيح السادس، وتصنيف الضرائب وتصنيفات الأصول والالتزامات، وهناك اتفاق شبه كامل فى الكثير من المفاهيم والتعاريف الخاصة بالإحصاءات النوعية بهدف تحقيق التكامل والاتساق بين البيانات.

الفصل الثانى

نظام الحسابات القومية فى مصر

مرت تجربة تطبيق نظم الحسابات القومية فى مصر بمراحل متعددة بدأت فى شكل دراسات لتقدير الدخل القومى. ثم تولى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء مسئولية تركيب الحسابات القومية وفق مفاهيم نظام 1953 ثم من بعده نظام 1968 ولكن بصورة جزئية فى ضوء البيانات المتاحة، كما كانت هناك فترة تأخير كبيرة عن الفترة المرجعية وصلت إلى عدة سنوات.[8]

المبحث الأول: الإطار المؤسسى لمنظومة الحسابات القومية

قبل عام 1999 كان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء يصدر نشرات للحسابات القومية فضلاً عن جداول للمدخلات والمخرجات. وفى نفس الوقت كانت وزارة التخطيط تعد بيانات تخطيطية ومتابعة تعتمد فى كثير من مفاهيمها على النظام الفرنسى، الأمر الذى نتج عنه ازدواج وتباين فى التقديرات. وإزاء حالة التأخير الكبير فى بيانات الجهاز المركزى للإحصاء كانت بيانات التخطيط هى البيانات المعتمدة على المستوى المحلى والدولى. وبعد صدور نظام الحسابات القومية

[8] سالم، قطب عبد اللطيف، "تطوير تطبيقات الحسابات القومية فى مصر"، تقرير غير منشور، 2013. ص 4.

1993 والرغبة فى تطبيق النظام برزت الحاجة إلى تقييم التجربة السابقة بهدف التغلب على الازدواجية والتأخير والتباين فى البيانات. وقد ترتب على هذه الدراسة انتقال اختصاص تركيب الحسابات القومية إلى وزارة التخطيط فى عام 1999، وانتقل إلى الوزارة الفريق العامل فى الحسابات القومية من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى وزارة التخطيط، وقد انضم إليهم عدد من عناصر الوزارة وشكلوا بذلك الإدارة المركزية للحسابات القومية. وقد بذلت الوزارة الكثير من الجهد لتطوير العمل فى الحسابات القومية والربط بينها وبين الجهاز المركزى للإحصاء وبعض المصادر الإحصائية الأخرى، كما تم تنظيم العديد من الدورات التدريبية لهذه الكوادر محلياً وخارجياً وذلك بهدف الانتقال إلى تطبيق نظام الحسابات القومية 1993. وقد كان ذلك من خلال مشروع لوكالة المعونة الأمريكية USAID بإسم مشروع داتا DATA لمدة خمس سنوات (2005/2000)، وقد وضعت خطة لتطبيق هيكل الحسابات حسب تسلسلها فى النظام على مرحلتين هما :

المرحلة الأولى: تشمل تركيب الحسابات الجارية وحساب رأس المال للقطاعات التنظيمية.

المرحلة الثانية: كانت تشمل الحسابات المالية وحسابات التراكم والميزانيات ومصفوفة العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات.

وقد طبقت الوزارة المرحلة الأولى من هذه التجربة اعتباراً من عام 1996/1995، وأصدرت العديد من النشرات السنوية واستمرت فى اصدار هذه النشرات السنوية حتى عام 2012 /2013.

إلا أن الانتقال إلى المرحلة الثانية لم يتحقق فيما يتعلق بتطبيق النظام بالكامل، ولكن فقط تم تركيب مصفوفة العرض والاستخدام وجدول المدخلات والمخرجات. أما باقى حسابات النظام (حسابات التراكم والميزانيات) فلم يتم تطبيقها بعد.

2-1-1 الجهات المعنية بتطبيق نظام الحسابات القومية فى مصر

يتطلب تطبيق الحسابات القومية توافر جهود الجهات المعنية والتنسيق الكامل فيما بينها، ومن أهم هذه الجهات :

وزارة التخطيط : بصفتها الجهة المنوط بها حالياً تركيب الحسابات القومية، وهى جهة غير مخول لها جمع بيانات إحصائية أو تنفيذ مسوح أو تعدادات اقتصادية أو إحصاءات نوعية تخدم أغراض الحسابات القومية بمفهومها الشامل، الأمر الذى يتطلب ضرورة التنسيق مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بصفته المنتج الرئيسى للبيانات.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : وهو الجهة المنوط بها توفير البيانات الإحصائية من خلال المسوح والتعدادات الاقتصادية السنوية والدورية، وتوفير الإحصاءات النوعية التى تخدم أغراض الحسابات القومية طبقاً للمواصفات الدولية. وقد تم دراسة الاتساق والتنسيق بين وزارة التخطيط وجهاز الإحصاء بهدف تحقيق الانسياب الجيد للمعلومات إلى ادارة الحسابات القومية فى الوقت المناسب، كما بذلت جهود لتوحيد التعاريف والمفاهيم.

وفى عام 2010 أنشا الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ضمن هيكله التنظيمى إدارة للحسابات القومية، ويقوم الجهاز بإعداد وتدريب الكوادر الخاصة بها لتوفير الإحصاءات وفق احتياجات الحسابات القومية، وقد قام الجهاز بتركيب جداول العرض والاستخدام وكذلك جدول المدخلات والمخرجات للأعوام 2009/2008 و2011/2010. كما قام بتركيب مصفوفة حسابات اجتماعية لعام 2011/2010.

وزارة المالية : تهتم وزارة المالية بميزانية الدولة (الحكومة) من حيث الإيرادات والمصروفات، وهى بذلك توفر بيانات لتركيب حسابات قطاع الحكومة العامة ضمن القطاعات التنظيمية فى الحسابات القومية. وقد طبقت وزارة المالية دليل إحصاءات مالية الحكومة GFSM 2001 الذى يوصى به صندوق النقد الدولى، وهذا الدليل متسق ومربوط ربطاً كاملاً بنظام الحسابات القومية، وهو بذلك يخدم أغراض الحسابات القومية من حيث الشفافية والتفصيلات الملائمة.

البنك المركزى : وهو يوفر بصفة دورية ميزان المدفوعات الذى يعتبر مصدر تركيب حساب قطاع العالم الخارجى (بقية العالم). ويبذل صندوق النقد الدولى جهوداً ضخمة لتقوم البنوك المركزية بإعداد موازين المدفوعات وفق الدليل الخاص بذلك (دليل ميزان المدفوعات التنقيح السادس BPM6) المعد من قبل الصندوق، وهذا الدليل متسق تماماً ومربوط ربطاً كاملاً مع نظام الحسابات القومية 2008 .

جهات أخرى : هناك جهات أخرى تتمثل فى وزارات ومؤسسات مختلفة تصدر بيانات تستخدمها إدارة الحسابات القومية لاستكمال النقص فى البيانات أو الحصول على المعلومات غير المغطاة إحصائياً.

2-1-2 نظام الحسابات القومية المطبق حالياً فى مصر

أثناء تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع DATA صدرت النسخة الأخيرة لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية SNA 2008، وكانت مصر تتابع التعديلات التى يتضمنها هذا النظام بالاتصال المستمر مع الجهات المعنية بإعداد النظام الجديد. وبعد صدوره حاولت وزارة التخطيط استيعاب بعض التعديلات التى تبناها النظام الجديد والتى تقع فى نطاق المرحلة الأولى من التطبيقات (الحسابات الجارية) فى ضوء الإمكانيات الإحصائية المتاحة. وهناك العديد من التعديلات التى تخص حسابات المرحلة الثانية ولم يتم التطرق إليها.[9]

المبحث الثانى: هيكل الحسابات القومية فى مصر

تطبق مصر حالياً نظام الحسابات القومية 1993 جزئياً، حيث لم تستكمل مكونات النظام بأكمله، كما أدخلت بعض التعديلات التى ينص عليها نظام 2008. وفيما يتعلق بهيكل الحسابات القومية فى مصر فهو يتماثل مع الهيكل المتعارف عليه فى نظام الحسابات القومية 1993 ونظام 2008، وذلك من حيث تقسيم الاقتصاد الوطنى إلى قطاعات تنظيمية، ومن حيث تصنيفات الأنشطة، وأيضاً من حيث أنواع وتتابع الحسابات التى يتم عرضها.

2-2-1 القطاعات التنظيمية

تتضمن القطاعات التنظيمية خمس قطاعات للاقتصاد القومى وذلك بالإضافة العالم الخارجى وذلك على النحو التالى:

- قطاع المشروعات غير المالية، ويشمل المؤسسات التى يتركز نشاطها الرئيسى فى انتاج السلع والخدمات السوقية (عدا الخدمات المالية)، ويضم الأنشطة التالية:

[9] ibid ص 5.

الزراعة والغابات والصيد – استخراج البترول الخام والغاز الطبيعى – الاستخراجات الأخرى– تكرير البترول – الصناعات التحويلية – الكهرباء والغاز – المياه – الصرف الصحى – اعادة الدوران – التشييد والبناء– النقل والتخزين – قناة السويس – الاتصالات السلكية و اللاسلكية – المعلومات – تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح – الفنادق والمطاعم والمقاهى – الملكية العقارية – خدمات الاعمال – التعليم – الصحة – الخدمات الاجتماعية والشخصية والترفيهية.

- قطاع المشروعات المالية : ويشمل المؤسسات التى يتركز نشاطها الأساسى فى الوساطة المالية أو تمارس أنشطة مالية مساعدة والتأمين.
- قطاع الحكومة العامة
- قطاع الأسر المعيشية
- قطاع الهيئات التى لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية
- قطاع العالم الخارجى (بقية العالم)

2-2-2 التصنيفات المستخدمة

وفيما يتعلق بالتصنيفات المستخدمة فهى التصنيفات الدولية وتتضمن:

أ- التصنيف الصناعى الدولى الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC Rev.4
International Standard Industrial Classification

ب – دليل التصنيف المركزى للمنتجات CPC 1.1
Central Product Classification

ج- تصنيف الانفاق الاستهلاكى الفردى حسب الغرض COICOP
Classification of Individual Consumption according to Purpose

د- تصنيف وظائف الحكومة COFOG
Classification of the Function of Government

هـ- COPNI تصنيف الهيئات التى لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات حسب الغرض.
Classification of the Purposes of Non-Profit Institutions Serving Households

2-2-3 الحسابات التفصيلية

تتضمن الحسابات التفصيلية على المستوى الكلى ولكل من القطاعات التنظيمية الحسابات التالية وبترتيب متتابع وفقاً لنظام الحسابات القومية 2008 على النحو التالى:

- حساب الانتاج
- حساب توليد الدخل
- حساب تخصيص الدخل الأولى
- حساب التوزيع الثانوى للدخل
- حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف فيه
- حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف فيه المعدل
- حساب رأس المال

ولا يشمل هيكل الحسابات القومية فى مصر الحساب المالى ولا قوائم الميزانية.

وتتمثل التعديلات التى تم تطبيقها من بين التعديلات التى أوصى بها نظام 2008 فيما يلى:

1 – تعريف وتصنيف الفروع الموجودة بالدولة التابعة لوحدات غير مقيمة

2 – معالجة المشاريع العابرة للدول

3– معالجة الشركات القابضة

4 – معالجة المراكز الرئيسية

5 – معالجة البحث والتطوير كانتاج وأصول

6 – المنهجية الموصى بها فى حساب خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة

7 – قياس خدمات التأمين على غير الحياة

8 – توسيع دائرة الأصول لتشمل البحث والتطوير وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب

9– تطبيق بعض التعديلات فى تصنيف الأصول غير المالية المرتبط منها بالتكوين الرأسمالي والأصول والالتزامات المالية

10 – معالجة تحسينات الأراضى

11 – الموارد البيولوجية المزروعة

12 – التمييز بين القطاع العام والخاص والحكومة

13- معالجة المدفوعات الاستثنائية من الحكومة إلى الشركات العامة المساهمة وشبه المساهمة

14 – الموائمة بين مفاهيم الحسابات القومية والتنقيح السادس لدليل ميزان المدفوعات فيما يتعلق بمفهوم الإقامة ومركز الاهتمام ومعالجة البضائع المرسلة للخارج للتجهيز أو الإصلاح

15 – مفهوم وتصنيف الإنفاق الفردى والجماعى

4-2-2 الحسابات الإقليمية

حقق التعداد الاقتصادى الذى أعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2013/2012 دفعة قوية لتطوير الحسابات القومية، حيث وفرت بيانات التعداد أساساً لمراجعة سلسلة البيانات الخاصة بالإنتاج المحلى الإجمالى والناتج المحلى الإجمالى وتوزيع الناتج على مستوى الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما سمحت بإعداد وتقدير حسابات إقليمية، وبذلك أضافت للحسابات القومية قاعدة بيانات على مستوى المحافظات والأنشطة والأقاليم الجغرافية. وقامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بتركيب حسابات إقليمية لسبعة أقاليم تضم 27 محافظة، وذلك بدءاً من حساب الإنتاج وصولاً إلى حساب رأس المال على مستوى المحافظة والإقليم ثم إجمالى الجمهورية. وتم تركيب حساب الإنتاج وحساب توليد الدخل من بين الحسابات الجارية على مستوى النشاط والمحافظة. وتتضمن البيانات المنشورة لهذه الحسابات قيم الإنتاج ومستلزمات الإنتاج، ثم القيمة المضافة وتوزيعاتها بين الأجور والفائض والضرائب والإعانات على مستوى النشاط والمحافظة والإقليم، هذا بالإضافة إلى استكمال تركيب سلسلة الحسابات الجارية وحساب رأس المال لجميع المحافظات والأنشطة والأقاليم[10]. وتعتمد الحسابات الإقليمية على نفس الأسس والتقسيمات القطاعية التى يقوم عليها نظام الحسابات القومية الذى تتبعه الوزارة.

وتنقسم الأقاليم الجغرافية فى الحسابات الإقليمية إلى سبعة أقاليم تشتمل على سبع وعشرين 27 محافظة، على النحو التالى: 1) إقليم القاهرة الكبرى ويتكون من ثلاث محافظات: القاهرة والجيزة والقليوبية، 2) إقليم الدلتا ويتكون من خمسة محافظات: الغربية والمنوفية وكفر الشيخ والدقهلية ودمياط، 3) إقليم الإسكندرية ويتكون من ثلاث محافظات: البحيرة والإسكندرية ومطروح، 4) إقليم

[10] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، "الحسابات الإقليمية. المنهجية والتطبيق"، 2015. ص4.

شمال الصعيد ويتكون من ثلاث محافظات: الفيوم وبنى سويف والمنيا، 5) إقليم وسط الصعيد ويتكون من محافظتين: أسيوط والوادى الجديد، 6) إقليم جنوب الصعيد ويتكون من خمسة محافظات: أسوان والأقصر وسوهاج وقنا والبحر الأحمر، وأخيراً 7) إقليم قناة السويس ويتكون من ستة محافظات: السويس والإسماعيلية والشرقية وبورسعيد و شمال سيناء وجنوب سيناء.[11]

ونظراً لأن التعداد الاقتصادى يوفر بيانات للأنشطة داخل المنشآت فقط، وبغرض المحافظة على مبدأ الشمول فى الحسابات الإقليمية، فقد تم تقدير قيمة الإنتاج والقيمة المضافة وتعويضات العاملين في النشاط خارج المنشآت اعتماداً على بيانات القوى العاملة، حيث تم التعرف على أعداد العاملين في الأنشطة خارج المنشآت فى كل محافظة من بحث القوى العاملة. ومن خلال نتائج التعداد الاقتصادى فى المنشآت الصغيرة (أقل من 5 عمال) تم حساب مجموعة من المؤشرات مثل إنتاجية العامل ومتوسط الأجر ونسبة مستلزمات الإنتاج إلى الإنتاج. وعلى ضوء هذه المؤشرات ومع تطبيقها على أعداد العاملين خارج المنشآت، تم تقدير قيمة الإنتاج والقيمة المضافة وتعويضات العاملين فى النشاط خارج المنشآت.[12] وقد أسفرت النتائج الفعلية لنشاط المنشآت فى التعداد واستخدامها فى تقدير الناتج خارج المنشآت عن قيمة أعلى للناتج المحلى الاجمالى فى 2013/2012 عن القيمة المناظرة التى كانت مقدرة قبل إجراء التعداد الاقتصادى.

2-2-5 الحسابات التابعة

اشتمل نظام الحسابات القومية 1993 ومن بعده نظام 2008 على ما يطلق عليه الحسابات التابعة Satellite Accounts. وقد قام قطاع الحسابات القومية فى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بالتنسيق والتعاون مع وزارة السياحة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وبعض الجهات الأخرى بتركيب مصفوفة الحسابات التابعة للسياحة وذلك للسنوات 2009 وحتى 2013.[13] وتقوم هذه الجهات حالياً بتجهيز وتركيب الحسابات التابعة لقطاع السياحة لعام 2014.

كما يجري حالياً التعاون مع وزارة الاتصالات والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وذلك لإعداد دراسة للتعرف على حجم نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومدى مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى، والعلاقات المتبادلة بين هذا النشاط والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

---

[11] ibid ص 16.

[12] ibid ص 25.

[13] مع ملاحظة أن هذه الحسابات غير منشورة حتى الآن على أى من مواقع وزارة السياحة أو وزارة التخطيط أو الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

كما تسعى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى إلى تركيب الحسابات الفرعية لقطاع الصناعة، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهيئة التنمية الصناعية ومركز تحديث الصناعة. كما يتم التعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى تطوير الرقم القياسى للانتاج الصناعى، وذلك من خلال تحضير الأوزان لـ27 نشاط صناعى، على مستوى الإنتاج والقيمة المضافة.[14]

2-2-6 جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية

يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بإعداد جداول العرض والاستخدام Supply and Use Table، وجداول المدخلات والمخرجات Input-Output Table، ومصفوفة الحسابات الاجتماعية Social Accounting Matrix. وقد تم إعداد جداول عرض واستخدام وجداول مدخلات ومخرجات لعامى 2010/2009 و 2011/2010، ومصفوفة حسابات اجتماعية لعام 2011/2010. ويتم إعداد هذه الجداول وفقاً لنظام الحسابات القومية 1993 وتعديلاته فى نظام 2008، وذلك وفقاً للتصنيفات المختلفة والقطاعات التنظيمية التى أوضحناها فى الحسابات القومية التى تعدها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.[15]

وتمثل جداول العرض والاستخدام إطاراً كاملاً للموارد والاستخدامات فى الاقتصاد القومى، حيث يوضح جدول العرض المصادر الخاصة بعرض المنتجات فى الاقتصاد القومى (محلية أو مستوردة). كما يوضح جدول الاستخدام الطريقة التى يتم بها استخدام هذه الموارد من المنتجات، وكذلك الدخول الأولية المتولدة عن العملية الإنتاجية، حيث يمكن من خلاله حساب قيمة الناتج المحلى الإجمالى. وتمثل جداول العرض والاستخدام إطاراً أساسياً لإعادة تقييم البيانات نظراً لاعتماد هذه الجداول على بيانات تفصيلية حول إنتاج واستخدام السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع وعمليات التقدير المستمرة للمصادر غير المغطاة إحصائياً. وتمثل هذه الجداول أيضاً أساساً لتقدير جداول المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية.

وترتكز جداول المدخلات والمخرجات على تصنيف مكونات وعناصر المجاميع الاقتصادية بهدف توضيح علاقات التشابك فى الاقتصاد القومى والعلاقات التبادلية بين مختلف الصناعات.

---

[14] ibid ص 15.

[15] Capmas.gov.eg

وتصور مصفوفة الحسابات الاجتماعية التصرفات والصفقات الاقتصادية لكل المتعاملين فى الاقتصاد، والتى تحدد مصادر الدخل واتجاهات التصرف فيه من واقع التفاعلات بين هؤلاء المتعاملين، وفى إطار متطابقات الحسابات القومية التى تحتم توازن الدخل والانفاق على المستوى الكلى والقطاعى.

2-2-7 أشكال نشر الحسابات القومية

1) السلاسل الزمنية

تنشر وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى على موقعها على شبكة المعلومات الدولية (تحت عنوان "مؤشرات اقتصادية/سلاسل سنوية") تقديرات سنوية للناتج المحلى الاجمالى وفقاً للصورة التوازنية للموارد والاستخدامات، وذلك بالأسعار الجارية وبفارق زمنى مدته عام عن السنة المرجعية. كما تنشر تقديرات سنوية لتوزيع الناتج المحلى الاجمالى على الأنشطة المختلفة، وفقاً للتصنيف المتبع فى نظام الحسابات القومية، بنفس الفارق الزمنى للتقديرات الكلية وبالأسعار الجارية. وتتضمن هذه السلاسل الزمنية أيضاً تقديرات سنوية للاستثمارات المنفذة فى القطاعات المختلفة بالأسعار الجارية.

وفى نفس السياق وتحت عنوان "مؤشرات اقتصادية/سلاسل ربع سنوية" تنشر الوزارة تقديرات ربع سنوية للناتج المحلى الاجمالى وفقاً للصورة التوازنية للموارد والاستخدامات، وأيضاً وفقاً لتوزيعه على الأنشطة المختلفة، وذلك بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة وبفارق زمنى مدته نصف عام.

2) النشرات التفصيلية

تصدر وزارة التخطيط نشرة سنوية بعنوان "الحسابات القومية" وتتضمن تقديرات تفصيلية سنوية للحسابات القومية بمكوناتها المختلفة وفقاً للتصنيفات المتبعة فى نظام الحسابات القومية، ولكن بفارق زمنى عن السنة المرجعية مدته سنتان (آخر نشرة صدرت تتعلق بعام 2013/2012)[16]. وكما أوضحنا فيما سبق أنه منذ عام 2005 يتم تركيب الحسابات القومية جزئياً وفقاً لنظام 1993، ومنذ عام 2010 تم إدخال بعض من التعديلات المتضمنة فى نظام 2008.

[16] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى. "الحسابات القومية لعام 2013/2012 ". إصدار ديسمبر 2015.

وتتضمن النشرة فى المقدمة عرضاً للتعريفات والتقسيمات القطاعية المتبعة فى تقديرات النشرة، بالإضافة إلى المنهجيات المتبعة فى تقدير الناتج المحلى الاجمالى. وبدءاً من نشرة عام 2007/2006 تم إضافة صورة للحسابات الاجمالية قطاع عام وقطاع خاص؛ تصنيف الإنفاق الحكومى على المستوى الوظيفى والنشاطى؛ مصفوفة الحسابات الاجتماعية؛ توزيع قيمة الخدمة المحتسبة لنشاط المال على كافة الأنشطة الاقتصادية المستفيدة.

وبدءاً من نشرة عام 2012/2011 أضيف إلى النشرة الجداول التالية:

- الحسابات الاقتصادية المتكاملة؛
- الاجماليات الاقتصادية على مستوى الأنشطة الاقتصادية فى جدولين، الأول منها يشمل الانتاج المحلى بكل من سعر السوق وسعر التكلفة (الأسعار الأساسية)، ومستلزمات الانتاج، والناتج المحلى الاجمالى، وصافى الضرائب غير المباشرة، والجدول الثانى يشمل اهلاك رأس المال الثابت، والناتج المحلى الصافى بسعر تكلفة العوامل، وتعويضات العاملين، والدخل المختلط الصافى وفائض التشغيل الصافى؛
- صيغة موحدة لمصفوفة نظام الحسابات القومية المختصرة؛
- مصفوفة موحدة لنظام الحسابات القومية مع حسابات فرعية؛
- عرض تخطيطى لمصفوفة حسابات اجتماعية؛
- عرض تخطيطى لمصفوفة حسابات اجتماعية مع تفصيل القطاعات؛
- انتاج الأنشطة حسب القطاعات التنظيمية؛
- ناتج الأنشطة حسب القطاعات التنظيمية.

3) <u>البيانات المنشورة وفقاً لنظام النشر الدولى الخاص (SDDS):</u>

تلتزم مصر منذ عام 2005 بمطالب نظام النشر الخاص لصندوق النقد الدولى (SDDS)، والتى من أهمها توقيتات نشر واتاحة البيانات، وذلك بالنسبة للبيانات الاقتصادية والمالية. وتتضمن هذه البيانات حسابات القطاع الحقيقى (real sector) وتشمل الحسابات القومية (الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة موزعاً على الأنشطة)، والرقم القياسى للانتاج، وبيانات سوق العمل، والأرقام القياسية للأسعار، وبيانات قطاع المالية العامة (fiscal sector) ويشمل حسابات الحكومة، وبيانات القطاع المالى والمصرفى(financial sector)، وبيانات التعاملات مع العالم الخارجى (external sector) وبيانات السكان

(population). ويتم نشر هذه البيانات على موقع صندوق النقد الدولى وفقاً لإطار نمطى (International Monetary Fund's Dissemination Standards Bulletin Board (DSBB. كما يصدر الصندوق تقاريراً دورية عن مدى التزام الدول بمتطلبات نظام النشر الخاص. والجهات المسئولة عن تقديم هذه البيانات هى وزارة التخطيط، وتقدم بيانات الحسابات القومية والرقم القياسى للانتاج، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ويقدم بيانات سوق العمل والأرقام القياسية للأسعار وبيانات السكان، ووزارة المالية وتقدم بيانات المالية العامة، والبنك المركزى ويقدم بيانات القطاع المالى والمصرفى، ويشارك مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى تقديم بيانات التعامل مع العالم الخارجى. والبيانات المنشورة وفقاً لهذا الإطار هى بيانات ربع سنوية وذلك لآخر ربع سنة متاح، ويجب أن يكون بفترة تأخير لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وبيانات الربع السابق له، ونسبة التغير، والجهة المسئولة عن اعداد البيانات، وأية ملاحظات تتعلق بالبيانات المنشورة.

وتمثلت أحدث بيانات تم نشرها فى هذا الإطار فى 2016/7/5 وتتضمن بيانات الربع الأول من عام 2016 والربع السابق عليه. وتنشر وزارة التخطيط هذه البيانات على رابط (SDDS) على موقع الوزارة على شبكة المعلومات الدولية.

4) <u>نشرات أخرى</u>

تنشر وزارة التخطيط الحسابات الاقليمية التى قامت بإعدادها على موقع الوزارة على شبكة المعلومات الدولية بشكل تفاعلى، مع اتاحة اختيارات لوسيلة تحميل البيانات.

كما ينشر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الحسابات القومية التى يعدها (جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية) وذلك فى نشرات منفصلة على موقع الجهاز على شبكة المعلومات الدولية.

فيما يتعلق بالحسابات التابعة لنشاط السياحة فهى غير منشورة على أى من مواقع وزارة التخطيط أو الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أو وزارة السياحة.

وقد لوحظ أيضاً أن التعديلات على تقديرات الناتج المحلى الاجمالى اعتماداً على نتائج التعداد الاقتصادى لعام 2013/2012 غير منشورة فى السلاسل الزمنية ولا فى النشرة التفصيلية لعام 2013/2012 ، وتم نشرها فقط على رابط (SDDS) على موقع وزارة التخطيط.

يوضح العرض السابق أن نظام الحسابات القومية فى مصر، وإن كان يحتاج إلى التطوير، إلا أنه يتسم بالديناميكية والسعى لملاحقة التطورات الحديثة، كما أنه يشمل قواعد بيانات تغطى العديد من المجالات وتصلح لتقدير عدد كبير من المؤشرات لخدمة أغراض التحليل الاقتصادى.

المبحث الثالث: بعض المؤشرات التحليلية للاقتصاد المصرى

تتميز قاعدة البيانات الاقتصادية التى تتيحها الحسابات القومية فى إطارها المتسق والمتوازن بالثراء، وتسمح بحساب عدد كبير من المؤشرات التحليلية. ونحاول فى الجزء التالى تقدير بعض المؤشرات من واقع نشرات الحسابات القومية فى مصر، وذلك من ناحية لتوضيح الإمكانيات التحليلية للحسابات القومية فى الحالة المصرية، ومن ناحية أخرى فإن استخدام البيانات الفعلية فى حساب هذه المؤشرات يمكن أن يفيد فى تقييم الإحصاءات المتضمنة فى الحسابات القومية، واكتشاف ما قد يوجد من أوجه قصور فى حالة وجود بعض المؤشرات التى تتعارض مع بعضها أو مع الواقع الذى توضحه قواعد بيانات نوعية.

2-3-1 المستوى والأداء الاقتصادى العام

يستلزم تقييم مستوى وأداء الاقتصاد على المستوى الكلى متابعة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقى. ونستعرض فيما يلى هذه المؤشرات لثلاث سنوات فى الفترة من 2005/2004 وحتى أحدث بيانات متاحة لعام 2015/2014. ونستعرض أيضاً هيكل إنفاق الناتج المحلى الاجمالى بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة، وأيضاً هيكل التوزيع النسبى للناتج على القطاعات المختلفة. وينبغى هنا ملاحظة أن تقدير هذه المؤشرات يعتمد على الحسابات القومية المتاحة على موقع وزارة التخطيط.

شكل (2-1)

تطور معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد

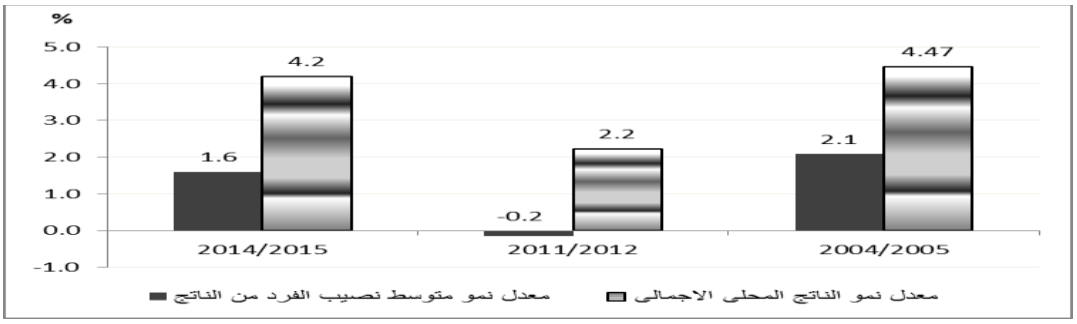

المصدر: محسوب من بيانات الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة فى السلاسل ربع السنوية على موقع وزارة التخطيط www.mop.gov.eg ، ومن بيانات تقديرات السكان فى إصدار بعنوان "مصر فى أرقام" على موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg.

يوضح الشكل السابق أنه فى عام 2012/2011 أدى معدل النمو المتواضع للناتج المحلى الاجمالى (2.2%) إلى تراجع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج (-0.2%)، وذلك تأثراً بتداعيات ثورة 25 يناير. وتحسنت الأوضاع فى 2015/2014 وإن كان معدل نمو متوسط دخل الفرد لم يصل إلى مستواه فى 2005/2004. وفيما يتعلق بهيكل إنفاق الناتج المحلى الاجمالى يوضح الشكل التالى (2-2) تطور هيكل مكونات الإنفاق فى الفترة محل الدراسة.

شكل (2-2)

تطور هيكل مكونات الإنفاق

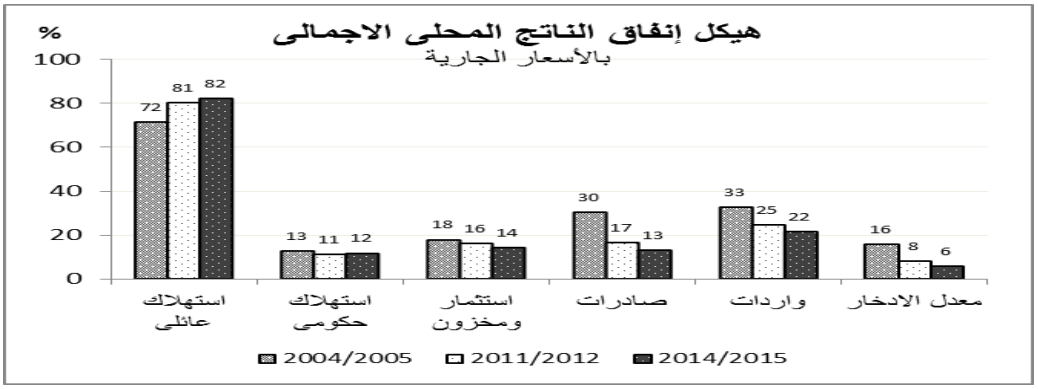

المصدر: محسوب من بيانات الناتج المحلى الاجمالى فى السلاسل السنوية على موقع وزارة التخطيط www.mop.gov.eg

يوضح الشكل السابق تزايد نسبة الاستهلاك العائلى وانعكاس هذا التزايد على تراجع معدل الادخار المحلى الاجمالى حتى وصل إلى 6% فى 2015/2014. كما يوضح تراجعاً ملحوظاً فى نسبة الواردات من 33% إلى 22%، وتراجعاً أكبر فى نسبة الصادرات من 30% إلى 13%. وقد يبدو تراجع نسبة الصادرات مقبولاً فى ظل الأوضاع غير المستقرة وتداعيات الأحداث السياسية، إلا أن تراجع نسبة الواردات يستدعى مزيداً من التحليل. ولا يتطرق مقام البحث إلى تحليل أسباب هذه التغيرات، وإنما فى سياق دراسة منظومة الحسابات القومية يتعين لفت الانتباه إلى أن مثل هذه التغيرات الحادة تستدعى التدقيق فى هذه التقديرات ومقابلتها بمصادر أخرى للبيانات مثل بيانات الغرف التجارية أو قواعد بيانات منظمة التجارة العالمية على سبيل المثال، وذلك قبل التصدى لتفسير الأسباب.

ويوضح تقدير هيكل إنفاق الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة أثر تغير الأسعار النسبية على هيكل الأحجام الفعلية لمكونات الإنفاق. ويوضح الشكل التالى (2-3) نسبة كل من الاستهلاك العائلى والواردات إلى الناتج المحلى الاجمالى فى حالة تقدير هذه النسب بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة.

شكل (2-3)

نسب الواردات والاستهلاك العائلى إلى الناتج المحلى الاجمالى

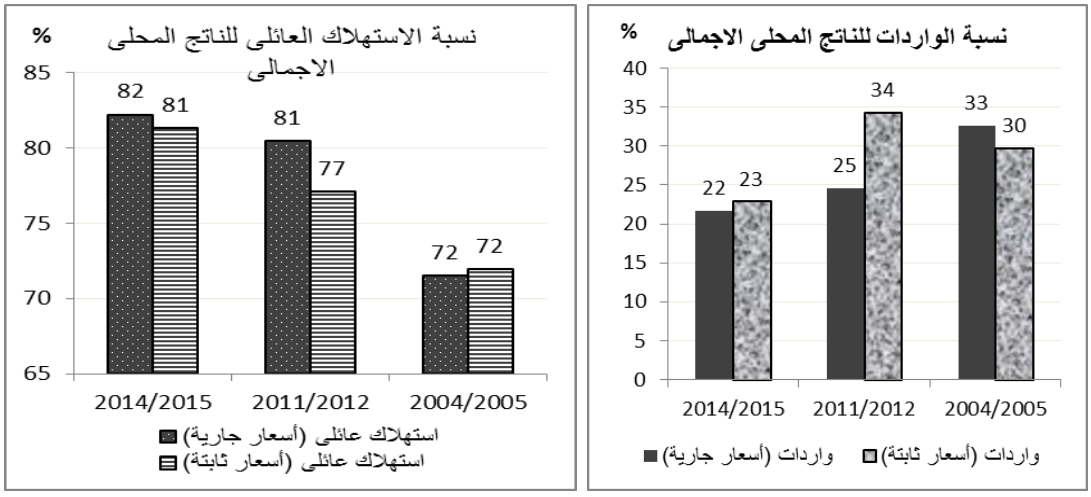

المصدر: محسوب من بيانات الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة فى السلاسل ربع السنوية على موقع وزارة التخطيط www.mop.gov.eg

يوضح الشكل السابق أنه فى عام 2012/2011 تنخفض نسبة الاستهلاك العائلى بالأسعار الثابتة إلى الناتج المحلى الاجمالى (77%) عن هذه النسبة عند حسابها بالأسعار الجارية (81%)، فى حين تنعكس الصورة فيما يتعلق بنسبة الواردات، حيث تبلغ 25% بالأسعار الجارية وتبلغ 34% بالأسعار الثابتة. والفارق هنا كبير ومدلوله أن أسعار الواردات ارتفعت بمعدلات تقل كثيراً عن معدلات ارتفاع أسعار السلع المحلية. ويستدعى ذلك مراجعة وتحليل التغيرات النسبية فى الأسعار المحلية وأسعار الواردات وسعر الصرف والأرقام القياسية للأسعار، وذلك قبل التطرق للتحليل الموضوعى للظاهرة المشاهدة كما تسجلها بيانات الحسابات القومية.

وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات التنظيمية فى الناتج المحلى الاجمالى فإن هذه المؤشرات لا يمكن تقديرها إلا من النشرات التفصيلية للحسابات القومية على النحو الذى أوضحناه فى الفصل السابق. وآخر نشرة متاحة تتعلق ببيانات عام 2013/2012 .

ويوضح الشكل التالى (2–4) التوزيع النسبى للناتج المحلى الإجمالى على القطاعات التنظيمية خلال 2013/2012. ويلفت النظر فى هذا الهيكل ارتفاع نسبة مساهمة القطاع العائلى، حيث يأتى فى المرتبة الثانية بعد قطاع المشروعات غير المالية وبنسبة بلغت نحو 23,6%.

شكل (2–4)

مساهمة القطاعات التنظيمية فى الناتج المحلى الاجمالى

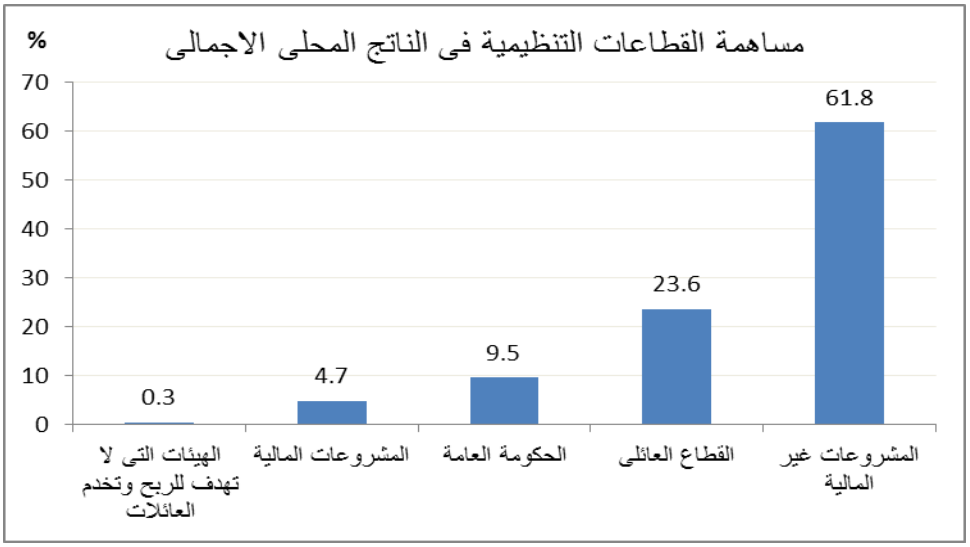

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، "الحسابات القومية 2013/2012"، ديسمبر 2015. ص 4.

وتوضح هذه المؤشرات ارتفاع نسبة انتاج الأسر التى تمارس نشاطاً اقتصادياً لحسابها الخاص وتبيعه فى السوق أو تستهلكه استهلاكاً ذاتياً، ويشمل هذا القطاع المشروعات غير المنظمة ويتم تقدير حجم نشاطها بواسطة إدارة الحسابات القومية نظراً لغياب المسوح الشاملة، وتستخدم تقديرات لأسعار مكافئة لأسعار السوق. يلاحظ أيضاً تدنى نسبة مساهمة القطاع المالى مقارنة بالاتجاهات العالمية.

ورغم دلالة المؤشرات السابقة إلا أن التحليل المتعمق يقتضى التعرف على الأنشطة الاقتصادية التى يساهم فيها القطاع العائلى وأهميتها النسبية. وتوفر نشرة الحسابات القومية تفصيلاً لمساهمة القطاعات التنظيمية فى كل من الانتاج والناتج، وإن كان هذا الجدول يقسم المشروعات المالية وغير المالية بين القطاع العام والقطاع الخاص ولا يفصل القطاع العائلى عن القطاع الخاص، مما يتعذر معه تقدير مؤشرات لتحليل طبيعة الأنشطة الاقتصادية التى تتركز فيها مساهمة القطاع العائلى، وهى نسبة تقترب من ربع الناتج المحلى الاجمالى.

شكل (2-5)

مساهمة كل من الحكومة والقطاعين العام والخاص فى الناتج المحلى الاجمالى وفقاً للأنشطة الاقتصادية

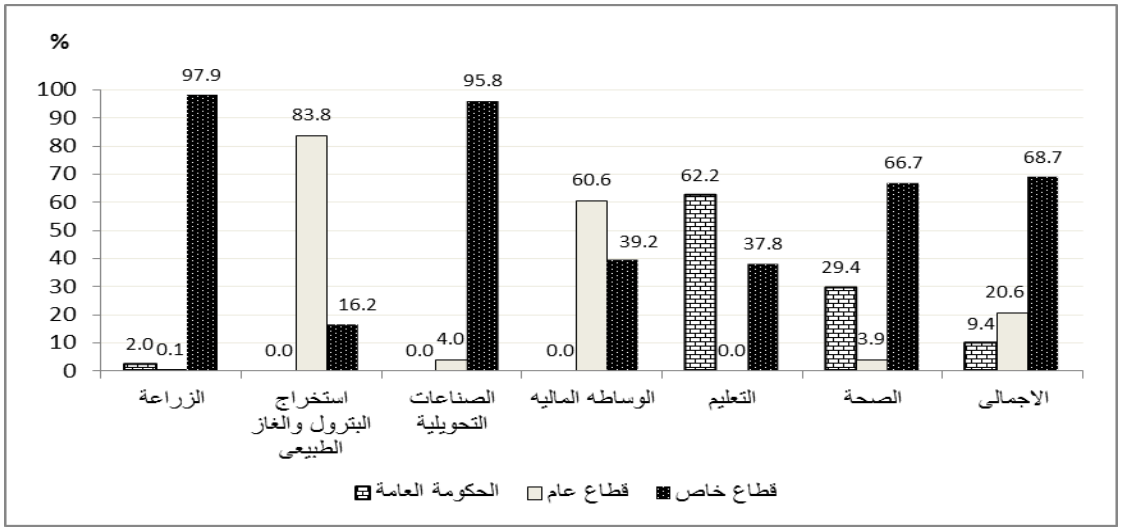

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، "الحسابات القومية 2013/2012"، ديسمبر 2015. ص 8.

يوضح الشكل السابق أن القطاع الخاص يحتكر الانتاج فى نشاطى الزراعة (97.9%) والصناعة التحويلية بدون تكرير البترول (95.8%)، أما القطاع العام فيساهم بالنسبة الأكبر فى الوساطة المالية (60.6%)، وتساهم الحكومة بالنسبة الأكبر فى قطاع التعليم (62.2%). وعلى المستوى الاجمالى يساهم القطاع الخاص بما يقرب من 69% من الناتج المحلى الاجمالى، وأخذاً فى الاعتبار مؤشرات الشكل الأسبق فإن ثلث نسبة مساهمة القطاع الخاص (23.6%) يساهم بها القطاع العائلى.

وترتبط التقديرات السابقة، وفقاً لنشرة الحسابات القومية، بالناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق، وهو ما يعنى أنه يتضمن صافى الضرائب غير المباشرة. ويقدر الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل فى 2013/2012 بما قيمته 1908314.4 مليون جنيه، وبإضافة صافى الضرائب غير المباشرة (64544.4- مليون جنيه) فإن الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق يبلغ 1843770 مليون جنيه. ويلاحظ فى هذا السياق أن وزارة التخطيط استخدمت بيانات التعداد الاقتصادى لعام 2013/2012 فى مراجعة تقديرات الناتج المحلى الاجمالى، وأجرت المراجعة للسنوات بدءاً من 2012/2011 وحتى 2015/2014. وفى سياق هذه المراجعة قامت إدارة

الحسابات القومية فى الوزارة بإظهار قيمة دعم المنتجات البترولية بشكل صريح فى تقدير قيمة الناتج بسعر السوق فى صناعة تكرير البترول، مما أدى إلى ظهور قيم سالبة لهذه الصناعة بدءاً من تقديرات عام 2012/2011. ونظراً لضخامة قيمة دعم المنتجات البترولية أصبح اجمالى قيمة صافى الضرائب غير المباشرة على المستوى القومى يأخذ قيماً سالبة لأول مرة منذ 2012/2011، وأصبحت قيمة الناتج بسعر السوق أقل من قيمته بسعر تكلفة العوامل.

وبناءً على ما سبق فإن تقدير نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى الناتج المحلى الاجمالى من الأفضل أن يتم تقديرها باستخدام بيانات الناتج بسعر تكلفة العوامل وليس بسعر السوق، حتى لا تتأثر بالسياسة الضريبية المتغيرة فى هذا السياق، إلا أنه مع ذلك فإن مراجعة وتعديل قيمة الناتج المحلى الاجمالى على المستوى الكلى وعلى مستوى الأنشطة يجب أن تمتد لعدة سنوات إلى الوراء، لا تقل عن عشر سنوات، وذلك لتوفير سلسلة زمنية متسقة يمكن استخدامها فى أغراض التحليل والمقارنات الزمنية والنمذجة.

ويوضح الشكل التالى (2-6) هيكل توزيع الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة العوامل) وفقاً لأهم الأنشطة الاقتصادية.

شكل (2-6)

هيكل توزيع الناتج المحلى الاجمالى وفقاً لأهم الأنشطة الاقتصادية

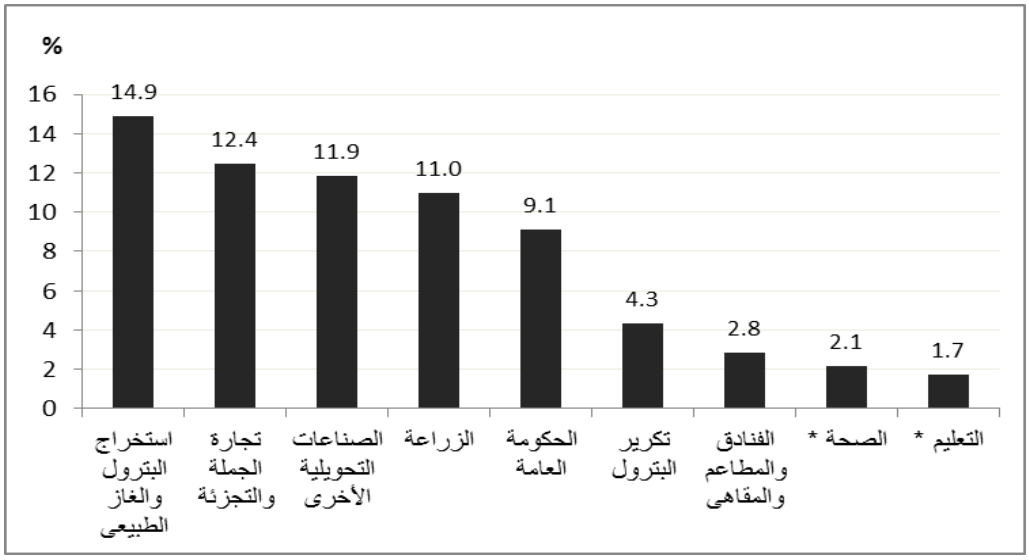

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، "الحسابات القومية 2013/2012"، ديسمبر 2015. ص 5.

وهناك عوامل أخرى ترتبط بمنهجية تركيب الحسابات القومية ويجب أخذها فى الاعتبار قبل التصدى لتفسير نتائج هذه المؤشرات، ونذكر منها هنا بصفة خاصة معاملة الحكومة العامة كقطاع تنظيمى (فى شكل 2–5) وكنشاط اقتصادى (فى شكل 2–6). فى حالة معاملة الحكومة كقطاع تنظيمى تعالج مساهمتها فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة شأنها شأن القطاعات التنظيمية الأخرى. ولا تظهر مشكلة فى حالة الأنشطة التى تنفرد بها الحكومة مثل خدمات الدفاع والأمن والجهاز الإدارى للحكومة، إلا أن الحكومة تشارك أيضاً القطاعات التنظيمية الأخرى فى بعض الأنشطة الاقتصادية ولعل أهمها التعليم والصحة وذلك كما يظهر من الشكل (2–5). ولكن فى التقديرات الخاصة بتوزيع الناتج المحلى الاجمالى على الأنشطة الاقتصادية وتظهر فيها الحكومة كأحد هذه الأنشطة، فإنه فى هذه الحالة يسجل فى قيمة ناتج نشاط الحكومة كل مساهماتها بما فيها التعليم والصحة، وفى نفس الوقت وتفادياً لعدم ازدواج الحساب يتم خصم المساهمات فى أنشطة التعليم والصحة من جملة تقديرات هذه الأنشطة. وعلى ذلك فإن نسب مساهمات كل من التعليم والصحة فى الشكل (2–6) هى فى الواقع مقدرة بأقل من قيمتها نتيجة خصم نصيب الحكومة منها. ويوضح الشكل السابق أن التعليم يساهم بنسبة 1.7% من الناتج المحلى الاجمالى، فى حين أن مساهمته الحقيقية عند تضمينه التعليم الحكومى تبلغ حوالى 5%، وكذلك تبلغ القيمة الحقيقية لنسبة ناتج الصحة فى الناتج المحلى الاجمالى حوالى 3.2%.[17] وتكتسب هذه المؤشرات ومدلولاتها أهمية خاصة فى الحالة المصرية وذلك لمتابعة مدى الالتزام بمواد الدستور التى تحدد نسب لكل من التعليم والصحة والبحث العلمى فى الناتج المحلى الاجمالى، إن التدقيق فى تقدير هذه النسب يتطلب تفهماً جيداً لطبيعة بيانات الحسابات القومية وحدودها وأساليب قياسها.

وبالإضافة إلى الاعتبارات السابقة فإن التحليل المتعمق يقتضى استخدام تقديرات بالأسعار الثابتة للمقارنة بين التغيرات السعرية والتغيرات الحقيقية، إلا أن النشرات التفصيلية للحسابات القومية والتى توضح حسابات القطاعات التنظيمية يتم إعدادها بالأسعار الجارية فقط.

2–3–2 بعض مؤشرات توزيع الدخل

[17] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، "الحسابات القومية 2013/2012"، ديسمبر 2015. ص 8.

نستعرض فى هذا الجزء بعض مؤشرات توزيع الدخل التى يمكن تقديرها من الحسابات القومية التفصيلية. ويجب أن نوضح أن الحسابات القومية بطبيعتها لا تتيح تفصيلاً كاملاً لتوزيع الدخل على فئات الدخل المختلفة على النحو الذى يقدمه بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ومع ذلك هناك عدد من المؤشرات التحليلية التى يمكن تقديرها من حسابات توليد الدخل وتوزيعه وإعادة توزيعه واستخدامه، وموقع القطاع العائلى بصفة عامة ونصيب العاملين بصفة خاصة فى إطار عمليات توليد الدخل وتوزيعه.

ونستعرض بعض هذه المؤشرات المقدرة من نشرة الحسابات القومية لعام 2013/2012 فى الجدول التالى (2-1).

جدول (2-1): مؤشرات مختارة لحسابات الدخل لعام 2013/2012

المؤشر	القيمة
بالمليون جنيه بالأسعار الجارية	
تعويضات عاملين	534800.3
فائض تشغيل صافى	964864.1
دخل مختلط صافى	331424.2
القيمة المضافة الصافية	1749163.2
الدخل القومى الصافى	1719481
الدخل الأولى للقطاع العائلى	1352164
صافى دخل الملكية للقطاع العائلى	485939.3
صافى عوائد الدخل مع العالم الخارجى	-29682
صافى التحويلات الجارية مع الخارج	106276
المنح الاجتماعية عدا المنح الاجتماعية العينية يحصل عليها القطاع العائلى من القطاع المالى	84329
تحويلات اجتماعية عينية من الحكومة إلى القطاع العائلى	64492.6
الدخل المتاح للتصرف فيه الصافى المعدل	1825757
الدخل المتاح للتصرف فيه الصافى المعدل للقطاع العائلى	1640243
نسب مئوية (%)	

نصيب العمل من القيمة المضافة الصافية	30.6
نسبة تعويضات العاملين فى الدخل الأولى للقطاع العائلى	39.6
نسبة الدخل المختلط الصافى فى الدخل الأولى للقطاع العائلى	24.5
نسبة صافى دخل الملكية فى الدخل الأولى للقطاع العائلى	35.9
نصيب القطاع العائلى من الدخل القومى الصافى	78.6
نصيب القطاع العائلى من الدخل المتاح للتصرف فيه الصافى المعدل	89.9

المصدر: مؤشرات محسوبة من نشرة الحسابات القومية لعام 2013/2012، على موقع وزارة التخطيط

توضح المؤشرات السابقة أن نصيب العمل من القيمة المضافة الصافية يبلغ حوالى 30%، وأن الدخل من العمل يشكل حوالى 40% من الدخل الأولى للقطاع العائلى. ويوضح الجدول أيضاً أن تدفقات عوائد الدخل إلى العالم الخارجى كانت أكبر من التدفقات الداخلة إلى الاقتصاد القومى، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع حجم تدفقات دخل الملكية إلى الخارج. أما بالنسبة للتحويلات الجارية فكانت التدفقات الداخلة إلى الاقتصاد القومى أكبر من التدفقات الخارجة.

وفيما يتعلق بأثر التحويلات الدخلية المختلفة على صافى الدخل المتاح للقطاع العائلى يوضح الجدول أن هذه التحويلات انعكست بالزيادة على دخل القطاع العائلى، حيث بلغ الدخل الصافى المتاح للتصرف فيه المعدل لهذا القطاع 1640243 مليون جنيه مقابل 1352164 مليون جنيه دخل أولى للقطاع العائلى، أى بنسبة زيادة حوالى 21%. ولا توضح جداول نشرة الحسابات القومية اتجاهات التحويلات الدخلية والجارية بين القطاعات التنظيمية، فيما عدا التحويلات الاجتماعية العينية، حيث لا تدفع هذه التحويلات إلا الحكومة ولا يحصل عليها إلا القطاع العائلى. وكذلك كانت المنح الاجتماعية، عدا المنح الاجتماعية العينية، لم يكن يدفعها إلا القطاع المالى ولم يحصل عليها إلا القطاع العائلى. وجدير بالذكر أن مصفوفة الحسابات الاجتماعية تتيح تسجيل هذه التدفقات بالتفصيل بين القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومى.

2-3-3 الادخار والإستثمار

يتحدد مستوى الناتج وإمكانيات النمو بمعدلات الاستثمار والادخار المتحقق لتمويل الاستثمار. وتتيح نشرات الحسابات القومية تقدير مؤشرات الادخار والاستثمار على المستوى القومى ومدى مساهمة كل من القطاعات التنظيمية المختلفة فى الادخار وفى الاستثمار بمكوناته المختلفة.

وقد تراجعت معدلات الادخار والاستثمار فى الخمس سنوات الأخيرة نتيجة الأوضاع السياسية، فقد تراجع معدل الادخار من 8.2% فى 2012/2011 إلى 5.3% فى 2014/2013 ثم ارتفع قليلاً إلى 5.9% فى 2015/2014. أما معدل الاستثمار فقد تراجع من 16.2% فى 2012/2011 إلى 13.8% فى 2014/2013 وارتفع إلى 14.4% فى 2015/2014.

ولا تتوفر البيانات التفصيلية الخاصة بكل من الادخار والاستثمار المتحقق فى كل من القطاعات التنظيمية المكونة للاقتصاد القومى إلا فى نشرة الحسابات القومية، وكما ذكرنا أن آخر إصدار لهذه النشرة يعرض البيانات الخاصة بعام 2013/2012. ويوضح الشكل التالى (2-7) الادخار الاجمالى والاستثمار الاجمالى فى كل من القطاعات التنظيمية فى 2013/2012.

شكل (2-7)

الادخار الاجمالى والاستثمار الاجمالى فى كل من القطاعات التنظيمية

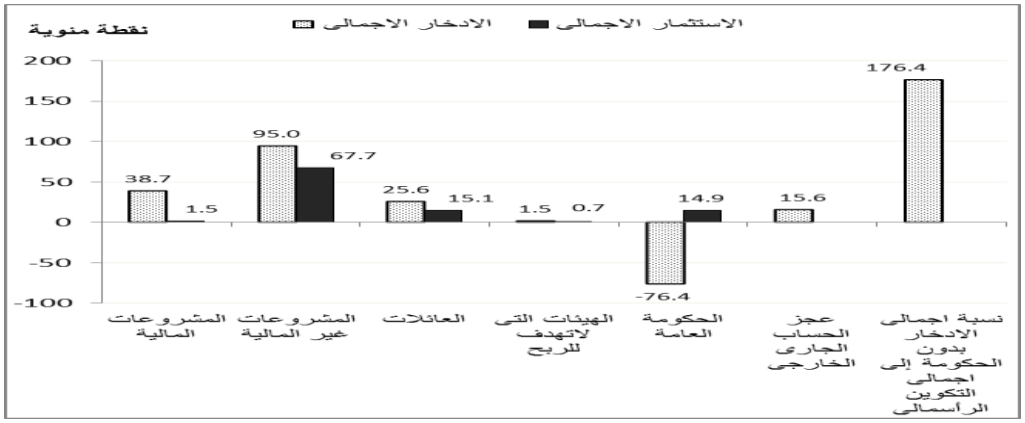

المصدر: مؤشرات محسوبة من المرجع السابق ذكره ص 23.

يوضح الشكل السابق أن قطاع المشروعات غير المالية هو أكثر القطاعات نشاطاً فى الادخار وفى الاستثمار، ويأتى قطاع المشروعات المالية فى المرتبة الثانية من حيث حجم الادخار وإن كان حجم الاستثمار فى هذا القطاع لا يتجاوز 1.5%. ويتضح من المؤشرات المعروضة مدى تأثير عجز الموازنة العامة للدولة الذى يلتهم ما يقرب من ثلاثة أرباع الادخار القومى المتحقق فى القطاعات التنظيمية المختلفة، وتقدر الفجوة بين الادخار والاستثمار بحوالى 15% من حجم الاستثمار ويتم تمويلها بالاقتراض مقابل عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات.

وتوضح البيانات المعروضة فى حساب رأس المال للاقتصاد القومى أن كل من القطاع غير المالى والقطاع المالى قد تلقى تحويلات رأسمالية من الخارج، إلا أن القطاع المالى دفع تحويلات رأسمالية للخارج توازى كل التحويلات الرأسمالية الواردة فيما عدا قيمة ضئيلة جداً (0.7 مليون جنيه) دفعتها الحكومة.

ومن المؤشرات الهامة فى تحليل الادخار والاستثمار مؤشر معدل اهلاك رأس المال الثابت، حيث يوضح مدى سرعة إحلال الأصول الثابتة نتيجة التقادم المادى والتكنولوجى، ويوضح من ناحية أخرى، إذا ما تم مقارنته بمعدلات الادخار، القيم الصافية المتبقية لتمويل إضافة أصول منتجة جديدة تدفع بالنمو الاقتصادى.

ويظهر تتبع نسب الإهلاك فى اجمالى ادخار القطاعات التنظيمية (شكل 2-8)، عن تحقيق قطاع المشروعات غير المالية لأعلى نسبة وتبلغ 31.3%، ثم قطاع العائلات نحو 10.4%، ثم الهيئات التى لاتهدف إلى الربح نحو 7.7%، ثم المشروعات الماليه بنحو 2,7%.

شكل(2-8)

هيكل الادخار الاجمالى بين الإهلاك والادخار الصافى فى القطاعات التنظيمية (%)

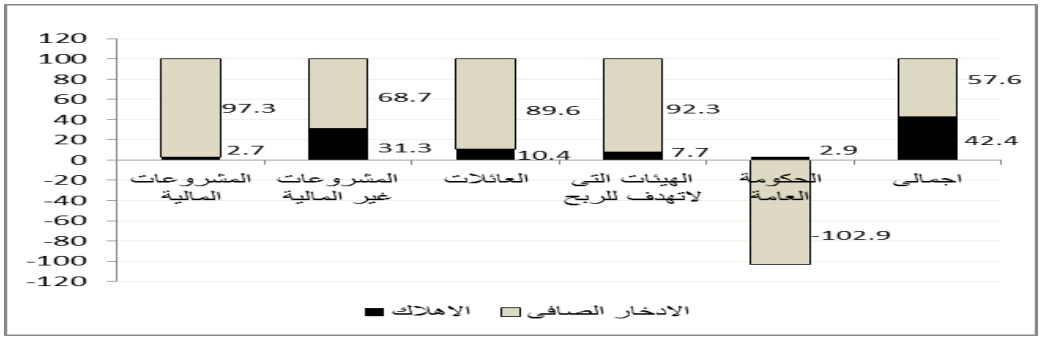

المصدر: مؤشرات محسوبة من نشرة الحسابات القومية لعام 2013/2012، على موقع وزارة التخطيط.

وتوضح المؤشرات السابقة بصفة عامة أهمية التحليل بشكل أكثر تعمقاً فى التفاصيل، ويمثل معدل الاهلاك أهمية خاصة فى الدول التى لا تتوافر لها بيانات عن رصيد رأس المال، حيث يستخدم معدل الإهلاك مع بيانات الاستثمار فى تقدير رصيد رأس المال وفقاً للأسلوب المعروف بالمخزون الدائم perpetual inventory method[18].

[18] UN. SNA 2008 op.cit. pp 23-25

يوضح العرض السابق أن الحسابات القومية فى مصر تمثل قاعدة بيانات اقتصادية ثرية جداً وتسمح بحساب عدد كبير من المؤشرات التى يمكن أن تدعم عمليات التقييم والمتابعة ومساندة اتخاذ القرار. ومع ذلك فإنه ما زال هناك مجالات لتطوير منظومة الحسابات القومية فى اتجاه تحسين جودة التقديرات واستكمال تقدير مكونات نظام الحسابات القومية وفقاً للصيغة الأحدث وهى نظام 2008. وللتعرف على مجالات واتجاه التطوير يجب إجراء تقييم تفصيلى دقيق لهذه المنظومة فى مصر.

الفصل الثالث

تقييم نظام الحسابات القومية فى مصر

تبدأ الخطوة الأولى لتطوير منظومة الحسابات القومية بتقييم هذه المنظومة من جوانبها المختلفة. وهناك عدة مصادر متاحة للتقييم من جانب الخبراء المعنيين بتركيب الحسابات القومية ومن جانب مؤسسات دولية ومن جانب مستخدمى الحسابات القومية.

ولعل أشمل الأطر المتاحة لتقييم منظومة الحسابات القومية هو الإطار التشخيصى الذى طرحته اللجنة الإحصائية فى الأمم المتحدة،[19] ويمثل إطاراً للتقييم الذاتى للحسابات القومية ومصادرها الإحصائية. وقبل أن نتعرض لهذا الإطار قد يكون من المفيد أن نبدأ بعرض أهم ما تم رصده من اتجاهات فى التقارير المحلية وتقارير المؤسسات الدولية، وهى تعبر عن أهم المشكلات التى تعوق تطوير الحسابات القومية بشكل عام ودون تفاصيل جزئية.

المبحث الأول: المشكلات التى تعترض تطبيقات الحسابات القومية فى مصر

3-1-1 من واقع التقارير المحلية

ترصد تقارير الخبراء فى مجال الحسابات القومية عدداً من المشكلات التى تواجه إعداد وتركيب الحسابات القومية فى مصر. ويمكن حصر أهم هذه المشكلات فيما يلى:

1- عدم كفاية الإحصاءات النوعية التى تستخدم فى انتاج الحسابات القومية وعدم الاتساق بينها.

[19]United Nations Statistics Division, "Diagnostic Framework for National Accounts and Supporting Economic Statistics . Self Assessment Tool".

2- عدم الشمول فى الإحصاءات النوعية، وخاصة المتعلق منها بالقطاع الخاص غير المنظم والأنشطة التى تعمل خارج المنشآت، وهى أنشطة لاتتوفر عنها بيانات وغير مغطاة إحصائياً ويتم تقديرها وفق مؤشرات ونسب يصعب الدفاع عنها، وهى بهذه الصورة تفتح المجال للتدخل والتحيز.

3- الأطر الإحصائية تعانى من مشاكل كثيرة وتؤثر تاثيراً قوياً على البيانات، سواء المحسوبة عن طريق الحصر الشامل أو العينة، الأمر الذى يشير إلى أهمية اعداد السجل القومى للمنشآت وهو ما زال حتى الآن محل الدراسة، ولاشك أن السجل القومى للمنشآت لايقل أهمية عن السجل القومى للسكان.

4- قصور فى الانسياب والتدفق السريع والآمن للبيانات بين المصادر المختلفة والإدارة المعنية بالحسابات القومية.

5- دعاوى السرية بالنسبة لبعض البيانات وعدم توفرها نهائياً أو توفرها جزئياً أو عدم توفرها على المستوى التفصيلى المطلوب لأغراض الحسابات القومية.

6- عدم انتظام الدورية فى تنفيذ المسوح الإحصائية والتعدادات الاقتصادية وعدم ملائمة البيانات التى يتم جمعها لأغراض الحسابات القومية.

7- عدم الالتزام بالإطار المفاهيمى للحسابات القومية عند إعداد الإحصاءات النوعية.

8- ارتفاع نسبة عدم الاستجابة فى نتائج بعض الإحصاءات النوعية يمثل عاملاً هاماً خاصة فى ظل مشكلة صعوبة التعرف على الإطار الحقيقى الذى يجب تحديثه بصفة دورية.

9- قلة عدد الكوادر الإحصائية بإدارة الحسابات القومية وعدم توفير أعداد مناسبة من الكوادر الجديدة للإحلال محل الذين يخرجون للتقاعد.

10- النشرات المتعلقة بالخدمات معظمها يركز على المعلومات الكمية دون توفير بيانات مالية أو قيمية عن الايرادات والمصروفات والأصول والخصوم وغيرها، وهذا الأسلوب لايخدم أغراض الحسابات القومية.

11- قصور الطلب على مخرجات الحسابات القومية: من المعلوم أن الحاجة إلى تطوير تطبيقات الحسابات القومية تنبع من الاحتياجات التحليلية التى يطلبها الباحثون وصناع القرار. وكانت الاحتياجات التحليلية فى مصر فى الفترة السابقة محدودة جداً حيث يتم التركيز على مجالات محدودة من أهمها التعرف على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى أو نصيب الفرد من الدخل القومى، ولم يتم التطرق إلى بعض القضايا الهامة مثل قياس توزيعات الدخل وتوزيعات الثروة والعلاقات المتبادلة بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتشابك الصناعى وغير ذلك.

المشكلات المطروحة فيما سبق تم رصدها من واقع خبرة الفنيين المعنيين بتركيب الحسابات القومية فى مصر وتعاملهم مع الواقع التنفيذى.[20]

وفى سياق الحرص والتوجه إلى رصد هذه المشكلات بشكل شامل وتفصيلى تمهيداً لمعالجتها تم الاستعانة بمؤسسات دولية معنية، وهى بصفة خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وذلك لعرض رؤيتهم وخبراتهم ومجالات الدعم التى يمكن تقديمها فى هذا المجال. وفى هذا السياق فقد قدمت إلى مصر بعثات متعددة فى تواريخ مختلفة لهذا الغرض، ونعرض فيما يلى أهم ما رصدته بعثة البنك الدولى التى قدمت إلى مصر فى ابريل 2015، وكذلك آخر تقرير لصندوق النقد الدولى حول مدى التزام مصر بنظام النشر الخاص للبيانات SDDS.

3-1-2 تقييم بعثة البنك الدولى فى 2015

قدمت البعثة بناءً على طلب من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى لتحديد مجالات الدعم الفنى التى يمكن للبنك الدولى أن يساهم فيها فى مجال تطوير الحسابات القومية والانتقال إلى التطبيق الكامل لنظام 2008.

فى سياق مراجعة عملية إعداد وتركيب الحسابات القومية أشادت البعثة بالجهود المبذولة فى مجال الحسابات القومية وكم البيانات التى يتم انتاجها والتصدى لتطوير المنظومة، وإن كانت لم تقم بمراجعة بيانات الحسابات القومية ولا مصادرها الإحصائية ولا مناهج تركيب الحسابات بشكل تفصيلى. ويعتمد التقييم الوارد فى التقرير على نتائج المقابلات التى عقدت مع خبراء فى الجهات

[20] سالم، قطب عبد اللطيف ، "تقرير حول مدى تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 في الدول العربية، اجتماع رفيع المستوى وورشة اقليمية حول نظام الحسابات القومية2008 24-27 حزيران/يونيو 2013 ، عمان، الأردن.
E/ESCWA/SD/ Background Paper 2

المعنية بتركيب واستخدام الحسابات القومية فى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزى ووزارة المالية وبعض الأكاديميين.[21]

وتتفق نتائج التقييم الواردة فى التقرير مع معظم ما يطرحه الخبراء المحليون فى هذا المجال، فضلاً عن طرح بعض الملاحظات الإضافية التى تم رصدها من واقع نتائج المقابلات التى عقدتها البعثة، ومن أهمها ما يلى:

1- هناك بعض المشكلات فى تقدير مكونات الطلب للناتج المحلى الاجمالى، حيث يتم تقدير الاستهلاك العائلى (وهو يمثل ما يقرب من 75% من الناتج المحلى) كمتمم حسابى، ويمثل تقدير الاستهلاك العائلى من واقع بحث الدخل والإنفاق حوالى ثلث تقدير وزارة التخطيط، مما يشير إلى مشكلة يتعين التعامل معها بالتعاون مع جهاز الإحصاء، وهناك حاجة ملحة لمراجعة منهجية وأسلوب إعداد بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الذى يجريه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وتطويره حتى يمكن استخدامه فى تقدير الاستهلاك العائلى فى الحسابات القومية. وبالنسبة للتكوين الرأسمالى يتم تقديره بشكل مستقل، وتتوافر بيانات جيدة عن الاستثمار الحكومى فى حين أن بيانات الاستثمار الخاص والعام متناثرة وأقل مصداقية ويبدو أن تقديرها يتجه إلى أقل من قيمتها. ولا يتم استخدام جداول العرض والاستخدام لاختبار البيانات من مصادرها المختلفة وتدقيقها. ويرجع السبب فى ذلك إلى اختلاف مواعيد إعداد جداول العرض والاستخدام وتقديرات الناتج المحلى الاجمالى.

2- بالنسبة للتقديرات بالأسعار الثابتة لا توجد مكمشات للصادرات والواردات وتستخدم تحركات سعر الصرف كتقريب لتغيرات أسعار الصادرات والواردات. ولم يتمكن فريق البحث من تقييم جودة مكمشات الاستهلاك الحكومى والعائلى والتكوين الرأسمالى.

3- فيما يتعلق بمدى تغطية الناتج المحلى للنشاط الاقتصادى هناك مشكلة التغطية الجزئية للقطاع غير الرسمى. وقد تحسن الوضع نسبياً بعد إجراء التعداد الاقتصادى لعام 2013/2012 حيث تم تغطية جزء من القطاع غير الرسمى داخل المنشآت، كما تم تحسين تقدير قطاع العقارات من خلال تقديرات ايجارات محتسبة للمساكن التى يسكنها أصحابها، وكذلك تم تقدير تكلفة الدروس الخصوصية كمكون مهم فى الاستهلاك العائلى.

[21] تقرير غير منشور. Enhancing Egypt's National Accounts . Report of World Bank mission, April 2, 2015

4- الحصول على البيانات من مصادرها المختلفة فى وقت مبكر وبكل التفاصيل المطلوبة يعد من أهم عوامل جودة تركيب الحسابات القومية. وهذه الآلية لا تتمتع بالكفاءة الكافية، حيث على سبيل المثال البيانات الإدارية الخاصة بالإيرادات الضريبية والبيانات الخاصة بحجم الصادرات لا تصل بشكل روتينى أو فى التوقيت المطلوب لإدارة الحسابات القومية. كما أن بعض البيانات تصل فى شكل ورقى، وبصفة عامة ليس هناك آلية مؤسسية منتظمة لتشارك البيانات فى الجهاز الإدارى للدولة، وأن قسم كبير من آلية تداول البيانات يتم بناءً على اتصالات فردية مما يعوق عمل إدارة الحسابات القومية بشكل كبير وإصدارها فى التوقيت المطلوب.

3-1-3 تقرير صندوق النقد الدولى فى 2015 حول مدى التزام مصر بنظام النشر الخاص (SDDS)[22]

أوضح التقرير أن مصر تلتزم بكل متطلبات النظام فيما يتعلق بفئات البيانات المطلوب تغطيتها. وفيما يتعلق بدورية نشر البيانات التزمت مصر بمتطلبات النظام، وقد استخدمت المرونة المتاحة بالنسبة لبيانات سوق العمل فيما يتعلق بالأجور، وبالنسبة لعمليات الحكومة المركزية. وبالنسبة للالتزام بتوقيت النشر وفقاً للأجندة الزمنية المحددة مسبقاً فقد التزمت مصر بتوقيتات الأجندة فيما عدا تأخير قصير فى نشر بعض البيانات مثل: الحسابات القومية، سوق العمل والأجور، عمليات الحكومة العامة والمركزية ودين الحكومة المركزية، مسح البنك المركزى والاحتياطيات ورصيد الاستثمار الدولى. وبالنسبة لما تم اتخاذه فيما يتعلق بجودة البيانات ففى خلال عام 2015 قامت مصر بتوثيق المنهجيات المستخدمة ومصادر البيانات وكيفية التوفيق بينها وذلك من خلال إطار تقييم جودة البينات الذى يطرحه صندوق النقد الدولى (Data Quality Assessment Framework).

المبحث الثانى: الإطار التشخيصى للحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية المساندة

[22] Egypt, Annual Observance Report of the Special Data Dissemination Standard for 2015, http://dsbb.imf.org/images/pdfs/AnnualReports/2015/EGY_SDDS_AR2015.

تقدم اللجنة الإحصائية فى الأمم المتحدة إطاراً تشخيصياً للحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية المساندة Diagnostic Framework for National Accounts and Supporting Economic Statistics، وذلك لمساعدة الدول على إجراء تقييم ذاتى لمدى كفاية عملية إنتاج الإحصاءات القومية اللازمة لتطبيق نظام الحسابات القومية 2008، وذلك من خلال مراجعة الإطار الاستراتيجى للإحصاءات وأنظمة التصنيف المتبعة وسجلات الأعمال والمسوح ومصادر البيانات الإدارية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، مع أهمية أن يستكمل ذلك باستشارة كل أصحاب المصالح ومنتجى البيانات والمستخدمين لها متضمنين الأكاديمين ومنظمات الأعمال عند تطوير رؤية الدولة بشأن إصلاح الحسابات القومية، بشكل يساعد النظام الاحصائى للدولة فى تحديد المشاكل والمعوقات وترتيب أولويات التدخل.

3-2-1 أهمية الإطار التشخيصى

يستهدف هذا الإطار التشخيصى تقييم منهجية جمع البيانات والمعالجة والنشر والتحليل والعمليات المتنوعة التى تؤدى فى نهاية الأمر إلى إنتاج المخرجات الإحصائية، وكذلك أساليب جمع البيانات على المستوى القومى مثل التعدادات والمسوح والسجلات الادارية، وكذلك مكونات عملية انتاج البيانات الإحصائية مثل البيانات الوصفية metadata.

المجال الهام الآخر الذى يتم تقييمه يتعلق بالقضايا الاستراتيجية والإدارية للإحصاءات الرسمية والتى تتعامل مع الجانب المؤسسى والتنظيمى للأجهزة الاحصائية قومياً ودولياً، وتتضمن إدارة وتنسيق النظام الإحصائى متضمنة العلاقات مع المستخدمين وتنظيم الجهاز الإحصائى وتطوير الإحصاءات الرسمية والبرامج الإحصائية وإدارة الموارد البشرية والتدريب وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أى أنه يصف ويعكس مكونات العملية المتكاملة لإنتاج الإحصاءات متضمنة الثقافة الإدارية والترتيبات المؤسسية.

ويوضح الإطار أن هناك مدى واسع من الجوانب المؤسسية والإدارية والاستراتيجية والفنية، كل منها يساهم فى اتساق الإحصاءات الاقتصادية، ويتراوح ذلك ما بين تحسين الثقافة الإدارية للمنظمة وتطوير النظام الاحصائى وتبنى بيئة قانونية ومؤسسية مناسبة، وتوحيد

المصطلحات والمفاهيم المستخدمة، واستخدام أطر متكاملة، وتبادل البيانات والآليات الاحصائية الأخرى لمراجعة البيانات، واستخدام سجلات الأعمال، وتقديم المسوح المتكاملة وتصميم العينات، ومدى الاعتماد على مصادر البيانات الإدارية، وإجراءات النشر وغيرها.

ويتسم هذا الإطار بميزة متفردة وهى أن الأسئلة التى يطرحها لا تتسم بالعمومية وإنما يطرحها بالتفصيل لكل نشاط على حدة ولكل قطاع تنظيمى على حدة ولكل مكون من مكونات الإنفاق، وذلك للأخذ فى الاعتبار اختلاف طبيعة الأنشطة والقطاعات ومكونات الإنفاق، وبالتالى فإن المشكلات يمكن أن تتفاوت فيما بينها.

3-2-2 مكونات الإطار التشخيصى

بشكل عام تتناول الأسئلة المتضمنة فى هذا الاستبيان، وبالتفصيل الذى أوضحناه، الموضوعات التالية:

- تكامل البيانات ومراجعتها: تقييم ما إذا كان يتم اتباع الممارسات الإحصائية السليمة عند إعداد البيانات وقبل عملية المراجعة، ويتضمن ذلك فحص البيانات وإجراءات الإدخال وتعديل عدم الاستجابة، والمشاهدات المفقودة عند جمع البيانات، ونقص التغطية وتكبير تقديرات العينة باستخدام المضاعفات المشتقة من تصميم العينة.
- النشر والاتصال: تقييم الممارسات المتبعة المرتبطة بنشر البيانات والاتصالات، والمؤشرات على ذلك مثل وجود أجندة تواريخ معلنة مسبقة للنشر ومدى الالتزام بها، والوصول المتزامن لكل المستخدمين للإحصاءات العامة وليس فقط بناءً على طلب المستخدمين.
- السرية الإحصائية وحماية الكشف عن البيانات الشخصية: ويشير إلى مدى توافر قانون يضمن سرية المعلومات الإحصائية المقدمة من المبحوثين الأفراد.
- تحليل البيانات: ويتضمن فحص المصادر الرئيسية للبيانات مقابل مصادر أخرى مستقلة، ومدى توفر بيانات السلاسل الزمنية للربط مع سلاسل البيانات السابقة.

- الأطر المؤسسية: تقييم الأطر والمبادئ المؤسسية متضمنة السلطة القانونية لجمع البيانات المطلوبة لاستكمال الإحصاءات، ومدى وجود عقوبات فعالة لعدم الامتثال، ومتابعة الاستجابة للمسوح، وتنفيذ مسوح رضا العملاء.
- البرامج الاحصائية والتنسيق القومى بين الأنظمة الاحصائية: ويتضمن ذلك عملية التنسيق وترتيبات مشاركة البيانات بين هيئات إنتاج البيانات مثل البنك المركزى والسلطات الضريبية والوزارات الأخرى ذات الصلة.
- إطار الجودة وقياس الأداء: ويهدف إلى تقييم الممارسات المرتبطة بإدارة الجودة والمراجعة.
- إدارة وتطوير الموارد البشرية: ويتعرض لمعدلات الدوران العالية للعمالة الإحصائية المدربة، ويعتبر أن عدم كفاية التدريب يمثل أحد المعوقات الكبرى أمام تنفيذ نظام الحسابات القومية، لذا يتم تقييم مدى كفاية الموارد البشرية للقيام بالمهام الإحصائية، والتدريب المنتظم للعمالة، وكفاية الأجور والرضا الوظيفى.
- إدارة وتطوير الموارد التكنولوجية (متضمنة معايير تبادل ومشاركة البيانات الكترونياً): تقييم سياسة تكنولوجيا المعلومات للجهة المنتجة للبيانات ومدى توفر الموارد التكنولوجية للقيام بالمهام الإحصائية.
- البيانات الوصفية metadata: تقييم إطار الحسابات القومية المستخدم والتصنيفات المتبعة ودوريتها والجداول الزمنية، وآخر سنة مرجعية، والتعديلات الموسمية ودورة المراجعة.
- السجلات الإحصائية والتعدادات: تقييم مدى توفر السجلات الإحصائية والتعدادات، وهل من المرغوب فيه وجود سجل متكامل لكل الشركات ليستخدم كإطار لسحب العينات، وكذلك إجراء المسوح وآخر سنة مرجعية للتعداد ومدى توفر إطار يشمل الشركات الصغيرة وغير الرسمية.
- المسوح والمصادر الإدارية: وذلك للإجابة على ماهية مصادر البيانات التى يتم التقدير بناءً عليها (المسوح أم البيانات الإدارية)، ودورية إنتاج المسوح ومصادر البيانات، وتغطية الشركات الصغيرة وغير الرسمية.

وفى سياق هذا العرض لمضمون إطار التقييم يتم طرح أسئلة تفصيلية تتعلق بتقديرات الناتج المحلى الاجمالى وفقاً لمناهج الانتاج والإنفاق، وذلك على المستوى الكلى وعلى مستوى الأنشطة التفصيلية، وكذلك مكونات الإنفاق وفقاً للتصنيفات المتبعة فى نظام 2008. ويطرح أيضاً أسئلة

تفصيلية تتعلق بحسابات القطاعات المؤسسية وفقاً لتصنيفات نظام 2008. ونعرض فيما يلى نماذج الأسئلة المطروحة فى الإطار التشخيصى للتقييم الذاتى للحسابات القومية.

(جدول 3-1)

أسئلة متعلقة بالناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج

النشاط	المؤشر	مجالات الأسئلة
– الزراعة – الإنتاج الحيوانى – الغابات – صيد الأسماك – التعدين – الصناعات التحويلية – إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الكهرباء – الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى – التشييد والبناء – تجارة الجملة والتجزئة – النقل البرى – النقل عبر السكك الحديد	– المخرجات – القيمة المضافة – الاستهلاك الوسيط – الرقم القياسى لأسعار المنتجين – عدد المشتغلين /عدد الساعات	التصنيف والبيانات الوصفية ومصادر البيانات: – دورية البيانات – الجداول الزمنية – سنة الأساس – التعديلات الموسمية للتقديرات – دورة المراجعة النهائية عملية إنتاج الإحصاءات (المسوح والبيانات الإدارية): – التقديرات بناء على (المسوح / السجلات الإدارية). – دورية المسح. – تقديرات المدخلات الوسيطة

– النقل المائى – النقل الجوي – خدمات الغذاء والاقامة – الاتصالات السلكية – الاتصالات والمعلومات ماعدا الاتصالات السلكية – خدمات الوساطة المالية – خدمات التأمين – صناديق المعاشات – الخدمات المالية والتأمينية الآخرى – أنشطة العقارات – الأنشطة الأخرى		(معدل /عينة). – شمول التغطية (حد الكفاف / المشروعات الصغيرة وغير الرسمية). التعاون الفنى وبناء القدرات: – وجود دعم فنى خارجى – آخر سنة تم فيها تقديمه – مقدم الدعم – الحاجة إلى دعم فنى خارجى (طويل / قصير الأجل)

(جدول 3–2)

أسئلة متعلقة بالناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنفاق

النشاط	**مجالات الأسئلة**
الإنفاق الاستهلاكى النهائى للقطاع العائلى: – الطعام والمشروبات غير الكحولية – المشروبات الكحولية والتبغ – الملابس والأحذية – المسكن والمياه والكهرباء والوقود – الأثاث والمعدات المنزلية – الرعاية الصحية – النقل والمواصلات – الاتصالات – الثقافة والترفيه – التعليم – المطاعم والفنادق – السلع والخدمات المتنوعة	التصنيف والبيانات الوصفية ومصادر البيانات: – دورية البيانات – الجداول الزمنية – سنة الأساس – التعديلات الموسمية للتقديرات – دورة المراجعة النهائية – التصنيف المتبع عملية إنتاج الإحصاءات (المسوح والبيانات الإدارية): – التقديرات بناء على (المسوح / البيانات الإدارية). – دورية المسح. – شمول التغطية التعاون الفنى وبناء القدرات: – وجود دعم فنى خارجى

– المشتريات الصافية من الخارج – الرقم القياسى لاسعار المستهلكين الإنفاق الاستهلاكى للمؤسسات غير الهادفة للربح الانفاق الاستهلاكى للحكومة: – الانفاق الاستهلاكى الفردى للحكومة – الاسكان – الصحة – الثقافة والترفيه – التعليم – الحماية الاجتماعية – الانفاق الاستهلاكى الجماعى للحكومة التكوين الراسمالى الثابت الاجمالى (الميكنة – التشييدات – منتجات آخرى) التغير فى المخزون (السلع تامة الصنع والسلع قيد الانجاز – المواد الخام والامدادات)	– آخر سنة تم فيها تقديمه – مقدم الدعم – الحاجة إلى دعم فنى خارجى (طويل / قصير الأجل)

(جدول 3–3)

أسئلة متعلقة بحسابات القطاعات المؤسسية

النشاط	مجالات الأسئلة
المؤسسات المالية: – فائض / ربح تشغيل المؤسسات – مدخرات المؤسسات – ديون المؤسسات المؤسسات غير المالية: – فائض / ربح تشغيل المؤسسات – مدخرات المؤسسات – ديون المؤسسات الحكومة العامة: – المدخرات / الديون	التصنيف والبيانات الوصفية ومصادر البيانات: – دورية البيانات – الجداول الزمنية – سنة الأساس – التعديلات الموسمية للتقديرات – التصنيف المتبع عملية إنتاج الإحصاءات (المسوح والبيانات الإدارية): – التقديرات بناء على (المسوح / البيانات الإدارية). – دورية المسح. – شمول التغطية

القطاع العائلى والمؤسسات غير الهادفة للربح التى تخدم القطاع العائلى: - الدخل المتاح / المدخرات / الديون بقية العالم: - التوازن الخارجى للسلع والخدمات / التوازن الخارجى الجارى / صافى الإقراض أو الاقتراض	التعاون الفنى وبناء القدرات: - وجود دعم فنى خارجى - آخر سنة تم فيها تقديمه - مقدم الدعم - الحاجة إلى دعم فنى خارجى (طويل / قصير الأجل)

المبحث الثالث: نتائج استخدام الإطار التشخيصى للتقييم الذاتى للحسابات القومية

حاولت الدراسة الحالية استخدام الإطار التشخيصى لتقييم منظومة الحسابات القومية فى مصر وذلك لحصر المشكلات التى تؤثر على جودتها والقدرة على استكمال مكوناتها، وتحديد مواقع هذه المشكلات على مستوى تفصيلات القطاعات والأنشطة وبنود الإنفاق، وطبيعة هذه المشكلات واتصالها بالجوانب الإحصائية والإدارية والمؤسسية وغيره على النحو الذى تم تفصيله فيما سبق.

وتم طرح هذا الإطار على الخبراء المعنيين بإعداد الحسابات القومية فى كل من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وفى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وذلك من خلال عدد من المقابلات الشخصية. وكانت هناك استجابة سريعة وتعاون كامل من كل من الجانبين، وقد أجابت الإدارة العامة للحسابات القومية التابعة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على الأسئلة الخاصة بعملية إنتاج الإحصاءات والبيئة المؤسسية والإدارة، أما الإدارة المركزية للحسابات القومية التابعة لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى فأجابت عن الأجزاء الخاصة بحسابات الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق. ورغم تعاون الإدارتين

واستجابتهم السريعة، إلا أنه كانت هناك صعوبات فى إجابة الأجزاء الخاصة بحسابات الناتج المحلى الاجمالى، حيث أن من يقوم بالحساب هى الإدارة المركزية للحسابات القومية التابعة لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بينما مصادر البيانات لمعظم الحسابات مصدرها النشرات المختلفة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وهو ما أدى إلى صعوبات فى إجابة الأسئلة المتعلقة بمصادر البيانات وكيفية التعامل معها ومعالجتها.

وقبل عرض نتائج الاستقصاء وطبيعة الإجابات التى تم تلقيها يجب أن نوضح فى البداية أن هناك جزءاً غير قليل من الأسئلة لم يتم الحصول على إجابات عليه، وهو ما يتعلق بمصادر البيانات الإحصائية المتعلقة بتفصيلات الأنشطة المختلفة. ذلك أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء رغم أنه مصدر للبيانات الإحصائية التى تستخدم فى تركيب الحسابات القومية إلا أنه يتلقى هذه البيانات من المواقع التنفيذية للأنشطة المختلفة، وتتوقف جودتها على مدى كفاية ودقة تسجيل هذه الأنشطة والمعاملات المرتبطة بها.

وفيما يلى عرض للإجابات التى تم الحصول عليها فيما يتعلق بكل من عملية انتاج الإحصاءات، والبيئة المؤسسية والإدارة، وحساب الانتاج المحلى بكل من طريقة الانتاج وطريقة الإنفاق، وحسابات القطاعات المؤسسية.

3-3-1 عملية إنتاج الإحصاءات

1- تكامل وتعديل وربط البيانات:

- يتم إجراء فحوصات التحقق من صحة البيانات قبل تبويب البيانات التى يتم جمعها من خلال الاستقصاءات الإحصائية.
- إجراءات الإدخال والتعديل لعدم الاستجابة تتم على نحو سليم.
- يتم توظيف أساليب سليمة لتقدير بيانات المشاهدات المفقودة فى الجمع الإحصائى.
- يتم تعديل عدم التغطية/أو وحدات السكان خارج النطاق باتباع مبادئ توجيهية ملائمة.
- يتم تكبير تقديرات العينة من أجل التغطية فى نطاق الشمول الاحصائى.
- يتم اشتقاق تكبير العوامل بطريقة عملية بناءً على تصميم العينة.

2- النشر والاتصال:

- يتم نشر البيانات بكافة الوسائل: ورقياً – الكترونياً – وعبر شبكة الانترنت.

- توجد تواريخ محددة سلفاً ومعروفة لنشر الإحصاءات.
- يتم إطلاق الإحصاءات بمواعيد محددة وفقاً للتواريخ المحددة سلفاً والمعلنة.
- الإحصاءات (الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء) متاحة للمستخدمين فى وقت متزامن.
- بالإضافة إلى نشر الإحصاءات بشكل روتينى، يتم اتاحة الإحصاءات العامة الأخرى للمستخدمين بناءً على طلبهم.

3- السرية الإحصائية وحماية الكشف:

- ينص القانون على أن البيانات الفردية يجب أن تعامل بسرية تامة.
- فى الاستقصاءات الإحصائية، يتم إعلام المبحوثين أن المعلومات التى تقدم من خلالهم تستخدم للأغراض الإحصائية فقط. (ويذكر ذلك أعلى استمارة الاستقصاء)
- عندما تكون سجلات الوحدات متاحة، يتم حماية سرية البيانات الفردية.

4- تحليل البيانات:

- فى بعض الحالات يتم فحص البيانات التى تم جمعها من المصدر الرئيسى المستخدم فى تجميع إحصاءات بمواجهتها مع مصادر بيانات مستقلة أخرى، ومثال ذلك:
  - « الضرائب بأشكالها (المباشرة وغير المباشرة – الدعم والإعانات) يتم الحصول على بياناتها من نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (بناءً على الميزانيات) ثم يتم مقارنتها بالمحصل الفعلى فى الحساب الختامى الصادر عن وزارة المالية.
  - « الواردات والصادرات السلعية المصدر الرئيسى لبياناتها هو البنك المركزى، ويتم مقارنتها مع بيانات المنافذ الجمركية، وفى حالة الاختلاف فى البيانات يتم التشاور مع كل من المصدرين وترجيح أحدها فى ضوء التوازن بين موارد واستخدامات الناتج المحلى الاجمالى.
  - « الفوائد المحصلة والمدفوعة المصدر الرئيسى لبياناتها هو البنك المركزى ونشرات البنوك، ويتم مقارنتها بالإحصاءات المالية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
- السلاسل الزمنية للبيانات الخاصة بالإجماليات الاقتصادية الكلية متاحة للمتغيرات التالية:
  - الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج بالأسعار الجارية

- الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج بالأسعار الثابتة
- الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنفاق بالأسعار الجارية
- الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنفاق بالأسعار الثابتة
- اجمالى التكوين الرأسمالى وفقاً لنوع الأصول بالأسعار الجارية
- استهلاك رأس المال الثابت بالأسعار الجارية

وغير متاحة لتقديرات كل من إجمالى التكوين الرأسمالى وفقاً لنوع الأصول بالأسعار الثابتة، واستهلاك رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة، وذلك لعدم وجود مكمش deflator.

3-3-2 البيئة المؤسسية والإدارة

1- الأطر والمبادئ المؤسسية:

- أجهزة جمع البيانات لديها السلطة القانونية لجمع البيانات اللازمة لتجميع الإحصاءات.
- الإبلاغ إلزامى، وتوجد عقوبات لعدم الامتثال للقانون ولكنها غير فعالة بالقدر الكافى.
- توجد آليات لمتابعة الاستجابات على المسوح.
- لا يتم إجراء استقصاء رضا العملاء على استخدام الإحصاءات الاقتصادية.
- مصادر تكنولوجيا المعلومات لتجميع إحصاءات كافية لتنفيذ المهام التالية:
  - جمع ونقل البيانات الإحصائية الأساسية مثل الدراسات الاستقصائية والبيانات الإدارية، حيث يتم استخدام الحاسب اللوحى (tablet) فى بعض المسوح بالإضافة إلى الربط الالكترونى مع بعض مصادر البيانات.
  - يتم تجهيز البيانات الإحصائية الأساسية مثل التحقق من صحة البيانات / تحرير / تجميع – حيث يتم الإدخال الكترونياً وتوجد برامج لتنقية وتدقيق البيانات.
  - يتم تخزين واسترجاع البيانات الإحصائية مثل أنظمة إدارة قواعد البيانات.
  - يتم تجميع ونشر البيانات والمؤشرات الإحصائية مثل إنتاج والنشر الإلكتروني للمنشورات الإحصائية، وبشكل عام يتم النشر بكافة الطرق ورقياً والكترونياً.

2- البرامج الإحصائية: التنسيق القومى ما بين الأنظمة الإحصائية:

- التشارك فى البيانات والتنسيق ما بين الهيئات المقدمة للبيانات ليس على الدرجة المطلوبة.
- الترتيبات الرسمية قائمة من أجل مشاركة البيانات الإدارية بين الهيئات المسئولة عن جمع الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية: البنك المركزى – السلطات المالية / الضريبية

– السلطات الجمركية – الوزارات القطاعية ، ويوجد اتفاق على مواعيد محددة للحصول على البيانات الخاصة بهم. إلا أن هذه الترتيبات تحتاج تدقيق وشكل مؤسسى مستقر.

3- إطار الجودة وقياس الأداء (البيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء):

- يوجد برنامج لمراجعة إدارة الجودة، حيث يتم مراقبة الجودة بالجهاز الإحصائى على مستوى كافة البيانات.
- وينتج هذا البرنامج تقاريراً دورية تحدد الإجراءات الموصى بها للحفاظ على متطلبات الجودة، حيث تصدر تقارير بالملاحظات حول الجودة لتصحيح المسار.
- توجد دورة مراجعة محددة سلفاً ومستقرة إلى حد معقول من سنة إلى أخرى.
- دورة المراجعة غير معروفة للجمهور، ولكن يتم إتاحتها عند الطلب.

4- إدارة وتطوير الموارد البشرية:

- الموارد من الموظفين لجمع وتحرير، والتحقق من صحة البيانات الاقتصادية الأساسية وتجميع إحصاءات كافية
- يتم تطوير مهارات ومؤهلات الموظفين من خلال التدريب داخل وخارج مصر
- توجد معاهد لتدريب الإحصائيين على أساس منتظم، حيث يوجد تدريب داخل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مقره الرئيسى، وذلك بالإضافة إلى مركز التدريب التابع له بالعباسية للتدريب على مهارات تكنولوجيا المعلومات واللغة الإنجليزية. كذلك تتاح فرص تدريب للعاملين فى تركيب الحسابات القومية فى وزارة التخطيط داخل وخارج مصر.
- مستويات مرتبات الموظفين الإحصائيين بالجهاز الإحصائى وكذا وزارة التخطيط غير كافية وغير قادرة على المنافسة مع الشركات الخاصة وبعض الجهات الحكومية.
- يتم إجراء مراجعة دورية لأداء الموظفين من خلال تقارير الأداء.
- لا يتم إجراء مسوحات رضا الموظف.

5- إدارة وتطوير المصادر التكنولوجية وتبادل ومشاركة البيانات الكترونياً:

- توجد سياسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ويوجد قطاع داخل الجهاز مسئول عن هذه السياسة.

- نظم المعلومات المستخدمة فى تحويل وجمع وتخزين وتحليل ونشر البيانات فعالة ويتم تحديثها بشكل دورى فى المجالات التالية:
  - الشبكات والبنية التحتية للاتصالات
  - الحوسبة وطاقة تخزين البيانات
  - نظم ادارة قواعد البيانات
  - برامج إحصائية متخصصة على الحاسب الآلى
  - أدوات إدارة أمن المعلومات
- يتم متابعة الزيارات لموقع الجهاز الرسمى وكذلك صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعى.

3-3-3 حسابات الناتج المحلى الاجمالى بطريقة الإنتاج

1- التصنيف والبيانات الوصفية:

- نظام الحسابات القومية المطبق هو نظام 1993 وجزء من نظام 2008.
- تصنيف النشاط المستخدم (ISIC4).
- تصنيف المنتج المستخدم (CPC1.1).
- الدورية (سنوية و ربع سنوية).
- الجداول الزمنية (سنوية و ربع سنوية).
- القيم متاحة عند الأسعار الأساسية.
- خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة FISIM تخصص وفقاً للصناعات المستخدمة.
- آخر سنة مرجعية هى 2015/2014.
- التقديرات لا يتم تعديلها بشكل موسمى.

2- التعاون الفنى وبناء القدرات:

بالنسبة للإدارة المركزية للحسابات القومية فى وزارة التخطيط :

- تلقت الوزارة دعماً فنياً خارجياً فى عام 2000 من خلال مشروع داتا (Data Project) الذى قدمته الوكالة الأمريكية للمعونة USAID. وتمثلت مخرجات هذا المشروع الذى استمر خلال الفترة 2000 – 2005 فى تطبيق نظام الحسابات القومية 1993 لسنة مرجعية 1996/95، واشتراك مصر فى نظام النشر الخاص مع صندوق النقد الدولى SDDS منذ يناير 2005، بالإضافة إلى إصدار الرقم القياسى للإنتاج Total Production index والذى يضم 19 نشاط تمثل 72% من الناتج المحلى الإجمالى. وهناك احتياج لدعم فنى خارجى فى الفترة الحالية (يفضل أن يكون طويل الأجل لمدة 5 سنين) لتطوير قدرات تركيب الحسابات القومية بالأسعار الثابتة.
- شاركت وزارة التخطيط فى ورش عمل تابعة لمنظمة الإسكوا وصندوق النقد الدولى وبنك التنمية الأفريقى والوكالة اليابانية للتعاون الدولى JICA.

وبالنسبة لإدارة الحسابات القومية فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:

- توجد اتفاقية توأمة مع جهاز الإحصاء الدنماركى وكذلك مع جهاز الإحصاء التشيكى، وقد حصلت إدارة الحسابات القومية فى الجهاز على دعم فنى لتركيب جداول العرض والاستخدام، ويوجد بناء قدرات دائم للعاملين بالإدارة من قبل الخبراء والمنظمات الدولية ومنها بنك التنمية الأفريقى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة الإسكوا.

3- السجلات الإحصائية والتعدادات:

- يتم الحصول على البيانات عن طريق نشرات الجهاز السنوية والبيانات المتاحة فى الوزارات.
- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت يغطى كافة الأنشطة، ودوريته كل 10 سنوات، وآخر تعداد كان عام 2006 وجارى حالياً التجهيز لتعداد عام 2016.
- توجد بعض التعدادات الخاصة ببعض الأنشطة مثل التعداد الزراعى ودوريته كل 10 سنوات، وآخر تعداد كان لعام 2010/2009.
- إطار العمل سواء بالتعداد أو المسوح أو السجلات لا يشمل الشركات الصغيرة وغير الرسمية، ويتم تقديرها باستخدام مسح القوى العاملة بالعينة ومسح الدخل والإنفاق والاستهلاك.

4- الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنتاج وفقاً للأنشطة

- المخرجات الكلية والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة يتم حسابها بانتظام ومتاحة.
- الرقم القياسى لأسعار المنتجين PPI متاح ضمن حسابات نشرة الأرقام القياسية.
- عدد المشتغلين متاح ضمن مسح القوى العامة بالعينة.
- بالنسبة لمؤشرات الأنشطة ربع السنوية فهى تصدر وتكون متاحة بعد انتهاء الربع بثلاثة أشهر، ويتم تقديرها بناءً على المؤشرات والبيانات الواردة من الوزارات (مثل مبيعات الحديد والأسمنت لتقدير نشاط التشييد والبناء). أما المؤشرات السنوية للأنشطة فتتم بناءً على الميزانيات الفعلية (الختاميات)، وتصدر بعد انتهاء السنة المالية بنحو 18 – 24 شهر وفقاً لنظام الحسابات القومية 1993 والتطبيق الجزئى لنظام 2008.
- المصدر الرئيسى لتقديرات الأنشطة السنوية يعتمد على نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وبالنسبة للهيئات الاقتصادية يتم الحصول على بياناتها من وزارة المالية. وتختلف المصادر الأخرى التى يتم الاعتماد عليها من سنة لأخرى فحتى عام 2012/2011 كانت مسوح الأنشطة المختلفة لا تغطى المنشآت التى يعمل بها أقل من 9 أفراد، وفى هذه الحالة كان يتم الرجوع إلى مسح القوى العاملة ومسح الدخل والإنفاق والاستهلاك ومسوح أخرى لاستكمال التقديرات. وفى 2013/2012 تم تنفيذ التعداد الاقتصادى، وهو حصر شامل لكل المنشآت التى يعمل بها عامل واحد فأكثر، وقد تم الاعتماد عليه فى الحسابات القومية لذات السنة والسنوات التالية مع تحديث بياناته بمعدلات نمو مقدرة.
- ونظراً لأن التعداد الاقتصادى 2013/2012 لم يحصر الأنشطة خارج المنشآت والحكومة، ولاستكمال إطار القطاع العام والقطاع غير الرسمى يتم التقدير من مسح القوى العاملة بالعينة ومسح الدخل والإنفاق والاستهلاك وسلاسل التعداد القديمة (ما قبل 2013/2012) ومسوح السياحة (القطاع غير المنظم) ومسوح الاتصالات والأنشطة المرتبطة بها.
- هناك عدد من المشاكل والمعوقات المرتبطة ببيانات الأنشطة الاقتصادية والمتمثلة فى غياب المسوح وعدم دوريتها، وكذلك عدم دورية التعداد الاقتصادى، وتأخر إصدار النشرات وعدم شمولها القطاع غير الرسمى فى السنوات التى لا يغطيها التعداد، كما لا توجد مسوح خارج المنشآت. (جارى التجهيز للقيام بمسوح خارج المنشآت ولكن لم يتم تجميع البيانات بعد).

- يتم التحقق من البيانات بمقارنتها بالسنوات السابقة والمؤشرات ربع السنوية والمصادر الأخرى للبيانات من مسوح ونشرات.

3-3-4 حسابات الناتج المحلى الاجمالى بطريقة الإنفاق

1- تقديرات الإنفاق الاستهلاكى النهائى متاحة للمتغيرات التالية:

- قيمة الإنفاق الاستهلاكى النهائى للقطاع العائلى الاجمالى وبدون تصنيف على بنود الإنفاق
  - الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (متاح سنوى وربع سنوى وشهرى)، ويتم إصداره بشكل منتظم، والتقديرات يتم حسابها بناءً على مسح عينة يتم إجراءه شهرياً.
  - المشتريات الصافية من الخارج متاحة سنوى وربع سنوى وشهرى وتشمل إنفاق المقيمين وغير المقيمين وتصدر ضمن تقرير البنك المركزى، بالإضافة إلى بيانات غير المقيمين الصادرة عن الحسابات التابعة لقطاع السياحة وتتيحها وزارة السياحة.
- الإنفاق الاستهلاكى النهائى للمؤسسات غير الهادفة للربح والتى تخدم الأسر المعيشية NPISH
  - الإنفاق الاستهلاكى للمؤسسات غير الهادفة للربح التى تخدم الأسر المعيشية متاح سنوى من التعدادات الاقتصادية ونشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة الإحصاء (تقدير بناءً على عينة قديمة يتم تحديثها)، ولكن بشكل عام توجد مشكلة فى هذا البيان ويعتمد أساساً على التقدير، حيث أن معظم البيانات المتاحة تركز على عدد المؤسسات وليس قيم تعاملاتها.
  - الرقم القياسى للإنفاق الاستهلاكى للمؤسسات غير الهادفة للربح التى تخدم الأسر المعيشية غير متاح.
- الإنفاق الاستهلاكى للحكومة
  - متاح وفقاً للتصنيف الوظيفى
    - الانفاق الاستهلاكى الفردى للحكومة (متاح سنوى)
    - الاسكان (متاح سنوى)
    - الصحة (متاح سنوى)
    - الثقافة والترفيه (متاح سنوى)
    - التعليم (متاح سنوى)

- الحماية الاجتماعية (متاح سنوى)
- الإنفاق الاستهلاكى الجماعى للحكومة (متاح سنوى)
- وذلك من خلال الموازنة العامة للدولة بشكل سنوى وربع سنوى، وتقديراته تتم بناء على بيانات إدارية، ويغطى كل الأجهزة المحلية.
  - الرقم القياسى للإنفاق الاستهلاكى للحكومة بمكوناته المختلفة غير متاح.

2- التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى:

- التكوين الرأسمالى الثابت (ملحوظة: الرقم الاجمالى يتم تقديره سنوياً وربع سنوياً أما البنود التفصيلية فتقدر سنوياً فقط)
  - الآلات والمعدات (متاح سنوى)
  - التشييدات (متاح سنوى)
  - منتجات أخرى (متاح سنوى)

التقديرات السابقة تعدها وزارة التخطيط بناءً على نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

- الرقم القياسى للتكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى غير متاح.

3- التغير فى المخزون:

- التغير فى المخزون (الرقم الاجمالى يتم تقديره سنوياً وربع سنوياً أما البنود التفصيلية فتقدر سنوياً فقط)
  - السلع تامة الصنع والسلع قيد الإنجاز (متاح سنوى)
  - المواد الخام والامدادات (متاح سنوى)
  - السلع المشتراة بغرض البيع (متاح سنوى)
  - يتم تقدير هذا المتغير بناءً على نشرات أنشطة التجارة والصناعة وغيرها الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء من خلال ايجاد الفرق بين المخزون أول المدة وآخر المدة.
- الرقم القياسى للتغير فى المخزون بمكوناته المختلفة غير متاح.

3-3-5 حسابات القطاعات المؤسسية

1- الاقتصاد الكلى والإجماليات القومية:

- الدخل القومى الاجمالى (متاح سنوى وربع سنوى)
- الدخل القومى الاجمالى المتاح (متاح سنوى)
- المدخرات الاجمالية (متاح سنوى وربع سنوى)
- الاقتراض / الإقراض الصافى (متاح سنوى)

ويتم حساب هذه المؤشرات من خلال تقديرات وزارة التخطيط ، وتقرير البنك المركزى بالنسبة لصافى الاقتراض/ الإقراض.

2- المؤسسات المالية (ما عدا شركات التأمين والخدمات المالية المساعدة):

- فائض / ربح تشغيل المؤسسات المالية (متاح سنوى وربع سنوى وشهرى)
- مدخرات المؤسسات المالية (متاح سنوى وربع سنوى وشهرى)
- ديون المؤسسات المالية (متاح سنوى وربع سنوى وشهرى)

ويعتمد حساب هذه المؤشرات على الحسابات التحليلية للبنوك فى تقرير البنك المركزى، وتصدر شهرياً.

3- المؤسسات غير المالية:

- فائض / ربح تشغيل المؤسسات غير المالية (متاح سنوى)
- مدخرات المؤسسات غير المالية (متاح سنوى)
- ديون المؤسسات غير المالية (غير متاح)
- بالنسبة لفائض التشغيل ومدخرات المؤسسات غير المالية فيتم التقدير بناءً على كل ما سبق من نشرات، كما يتم تقدير صافى الإقراض/ الاقتراض net borrowing ، أما ديون المؤسسات debt فلا يتم تقديرها حيث أنها تقدر ضمن الحساب المالى وهو لم يطبق بعد فى متتابعة الحسابات القومية فى مصر.

4- الحكومة العامة:

- المدخرات الحكومية (متاح سنوى وربع سنوى)
- الديون الحكومية (متاح سنوى وربع سنوى)

يتم تقدير المؤشرات السابقة بناءً على ختاميات وزارة المالية.

5- القطاع العائلى والمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم القطاع العائلى

- الدخل المتاح للانفاق للقطاع العائلى (متاح سنوى)
- مدخرات القطاع العائلى (متاح سنوى)

التقديرات تتم بشكل سنوى بناءً على كل النشرات السابقة.

6- بقية العالم

- ميزان السلع والخدمات (متاح سنوى وربع سنوى)
- الميزان الجارى (متاح سنوى وربع سنوى)
- صافى الاقراض / الاقتراض (متاح سنوى وربع سنوى)

ويتم التقدير من خلال ميزان المدفوعات. وبالنسبة لحساب بقية العالم (استثناءً من القطاعات المؤسسية الأخرى) يتم تقدير الحساب المالى (الأصول والخصوم المالية والودائع والقروض والحسابات المالية). ويرجع السبب فى عدم إجراء تقديرات الحساب المالى (ماعدا العالم الخارجى) إلى نقص بيانات الأصول للحساب المالى، وذلك نتيجة ضعف الاستجابة للبيانات المالية فى التعداد الاقتصادى وكذلك فى استمارات المسوح الخاصة بالمؤسسات المالية وغير المالية، ذلك أن نسبة الاستجابة للبيانات المالية تكون ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها فى التقدير.

ومن خلال الرصد الذى تم طرحه فيما سبق لتقييم منظومة الحسابات القومية فى مصر للوقوف على أهم المشكلات التى تؤثر على جودة التقديرات وتعوق استكمال مكونات المنظومة يمكن ملاحظة أن هناك توافق على أن المشكلة الرئيسية تكمن فى الإحصاءات التى تستخدم فى إعداد الحسابات القومية، وتزيد حدة المشكلة بوجود قصور فى بعض الجوانب المؤسسية التى تحدد آليات العمل وصولاً إلى التقديرات المنشورة للحسابات القومية وبصفة خاصة الناتج المحلى الاجمالى.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات التى تم رصدها على النحو التالى:

مشكلات البيانات والإحصاءات التى تستخدم فى الحسابات القومية

- عدم الكفاية
- عدم الشمول
- مشكلات الأطر الإحصائية
- مشكلة انسياب وتدفق البيانات

- عدم الالتزام بالمفاهيم

مشكلات فنية

- قصور فى تقدير مكونات الطلب النهائى، وبصفة خاصة الاستهلاك العائلى
- التقديرات بالأسعار الثابتة وعدم كفاية المكمشات وعدم تحديث الأوزان وعدم استخدام المناهج الأحدث (التكميش المتسلسل)
- عدم استخدام جدول العرض والاستخدام فى تدقيق تقديرات الناتج المحلى
- عدم استخدام آلية مراجعة تقديرات الناتج المحلى بشكل منتظم على النحو القائم فى ممارسات الدول المختلفة
- عدم تنفيذ الحساب المالى للمؤسسات وجداول التدفقات المالية رغم أهميتها
- التقديرات قصيرة الأجل غير كافية
- مناهج التنبؤات بالناتج المحلى الاجمالى تحتاج مراجعة وتقييم وتدخل خبراء اقتصاد مع الإحصائيين لاعتمادها على مناهج الاقتصاد القياسى والنمذجة.

مشكلات مؤسسية:

ازدواجية إدارات الحسابات القومية وانفصال الإدارة المركزية فى وزارة التخطيط المنوط بها تقدير الناتج المحلى الاجمالى عن الجهاز الإحصائى ينتج عنها كثير من المعوقات.
الإحصائيون فى الجهاز الإحصائى يقومون بدورهم فيما يتعلق بالعمليات الإحصائية المطلوبة، وتتمثل نقاط الضعف فيما يرد إليهم من بيانات من الجهات المختلفة، كما أن عملية المراجعة واختبار الجودة ومدى ملائمة البيانات للحسابات القومية لا تتم بشكل كاف (من حيث المفاهيم وغيره)، بسبب ابتعاد إدارة الحسابات القومية عن الجهاز، وترجع أيضاً جزئياً لعدم وجود تنسيق كاف بين القطاعات المختلفة فى داخل الجهاز الإحصائى.

وفيما يتعلق بإدارة الحسابات القومية فى وزارة التخطيط فهى أيضاً تقوم بدورها وتمارس أساليب تركيب الحسابات القومية طبقاً للأساليب المعتمدة والموضحة فى أدلة الحسابات القومية للأمم المتحدة. ولكن البيانات التى يحصلون عليها تعانى من المشكلات التى ذكرناها، ولا يتم

مراجعة البيانات التى ترد من الجهاز الإحصائى بشكل كاف، كما أن أساليب التقدير للبيانات الناقصة وأساليب الموازنة غير موثقة بشكل كاف مما يعوق إمكانية تقييم هذه الأساليب.

لوحظ أيضاً أن هناك استفادة من الدعم الفنى الخارجى، ولكنه فى معظم الأحيان يكون وفقاً لما يتم إتاحته من الخارج وليس وفقاً لخطة احتياجات إدارات الحسابات القومية.

أوضحت نتائج التقييم أيضاً أنه لا توجد استقصاءات رضا العملاء على استخدام الإحصاءات الاقتصادية. وهنا لا بد من الإشارة إلى إحدى الظواهر الهامة وهى أنه رغم التركيز على جانب العرض فى انتاج الحسابات القومية إلا أن هناك مشكلة كبيرة تتمثل فى القصور الشديد فى الطلب على الحسابات القومية، وخاصة فى إطارها المتكامل وليس مجرد الناتج المحلى الاجمالى ومعدل النمو، وهو عامل مؤثر بشكل كبير حيث يقلل فرص التفاعل بين منتجى ومستخدمى الحسابات القومية، والذى يعتبر من عوامل التصحيح الديناميكية لجودة الحسابات المنتجة.

ونخلص فى النهاية إلى أن هناك احتياج كبير لاستكمال التقييم لمنظومة الحسابات القومية فى إطار شامل ويتطرق إلى كل تفاصيل الأنشطة والمعاملات والبنود على النحو الموضح فى الإطار التشخيصى للتقييم الذاتى الذى تطرحه الأمم المتحدة.

الفصل الرابع

استخدام منهج التخطيط الاستراتيجى المقترح من الأمم المتحدة لتطبيق نظام 2008 كإطار لتطوير الحسابات القومية فى مصر

وضعت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى فى عام 2015 خطة قصيرة الأجل (3 سنوات تنتهى فى 2018) لتطبيق كافة التعديلات المتضمنة فى نظام 2008. وتقوم الوزارة بالتنسيق مع كل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة المالية والبنك المركزى والوزارات

القطاعية المعنية من أجل توفير كافة البيانات المطلوبة لتطبيق تعديلات الحسابات القومية طبقاً لنظام 2008. وتتضمن الاستراتيجية المقترحة الخطوات التالية:[23]

1) تحديد الوضع الحالى للحسابات القومية وتحديد الاحتياجات المطلوبة لهذه الاحتياجات وتغطى القطاعات والأنشطة الاقتصادية

2) وضع خطة لتطبيق النظام على المدى المتوسط 3 سنوات وكذلك على المدى البعيد

3) مراجعة الأطر الحالية وعمل سجلات ادارية بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

4) توفير البيانات فى صورة تسمح بتركيب باقى الحسابات التى تلى حساب رأس المال وتكون وفقاً للأدلة والتصانيف الدولية المتعارف عليها

5) الاتفاق مع الجهاز المركزى للإحصاء على تصميم الاستمارات التى بموجبها يتم جمع البيانات وذلك لوضع البيانات المطلوبة لتكملة الحسابات

6) التنسيق مع الجهاز المركزى للإحصاء لإجراء عدد من المسوح والتعدادات الاقتصادية التى تخدم تطبيق النظام

7) التنسيق مع البنك المركزى لاعداد ميزان الدفوعات وفقا للتنقيح السادس وباقى متطلبات2008

8) الاتصال بالمؤسسات المالية المختلفة لتطبيق التوصيات المتعلقة بالسياسات والإحصاءات النقدية

9) إعداد الحسابات القومية وفقًا لمفاهيم القطاعات المؤسسية الرئيسية والفرعية

10) استخدام التقنية الحديثة من برامج جاهزة وغيرها

11) تطوير الأرقام القياسية الحالية وتركيب أرقام ومؤشرات كمية وسعرية تفيد تركيب الحسابات القومية بالأسعار الثابتة

12) تدريب الكوادر العاملة على نظام 1993 وكذلك 2008

[23] خليل، امانى عبد الخالق ، "استراتيجية تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 فى مصر"، منشور على موقع الوزارة www.mop.gov.eg

13) توفير مجالات التعاون الفنى والتدريب المحلى والتدريب الخارجى بمساعدة المنظمات الدولية.

ويلاحظ أن الاستراتيجية المقترحة تتضمن مواجهة لمعظم المشكلات التى تواجه تطوير الحسابات القومية، إلا أن الإجراءات التنفيذية غير مفصلة بدرجة كافية. وفى كل الأحوال يمكن استكمال الجهود التى بذلت فى هذا المجال وتدعيمها بوضعها فى إطار التخطيط الاستراتيجى والاستفادة من الإطار المتكامل الذى تطرحه الأمم المتحدة لتطبيق نظام 2008 ونعرضه فى الجزء التالى.

المبحث الأول: عناصر الاستراتيجية المقترحة من الأمم المتحدة لتطبيق نظام 2008

تشجع الأمم المتحدة الدول على تطوير برامج تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 والإحصاءات المساندة فى إطار استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات.

وفى سياق الإعداد للاستراتيجية يجب أن تكون هناك استشارات فى سياق حلقات نقاشية على المستوى القومى تضم كل الجهات المعنية من مخططين وأكاديميين ومجتمع الأعمال وكل مستخدمى الحسابات القومية. هذه الاستشارات من شأنها المساعدة فى تحديد أولويات المشكلات ومن ثم خطط التطوير للإحصاءات المساندة لتطبيق نظام 2008 .

ويجب أن تتضمن الاستراتيجية العناصر الأساسية التالية: التفويض، المهمة، القيم، الأهداف الكلية، الأهداف النوعية والإجراءات المطلوبة.[24]

التفويض: يتحدد التفويض وفقاً للأهداف القومية للسياسة الاقتصادية ووفقاً للإطار التنظيمى والمؤسسى لقانون الإحصاء.

المهمة: المهمة فى إعلان الاستراتيجية تصف كل من الغرض من الاستراتيجية، المستخدمين، النواتج، والتكنولوجيات الأساسية المستخدمة لتنفيذ الاستراتيجية، أو بعبارة أخرى تحديد المطلوب تنفيذه، ويمكن أن تكون على سبيل المثال: "نشر الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية المرتبطة بها بمستوى عالى الجودة وبكفاءة وفى التوقيت المناسب".

[24] Unstats.un.org. /unsd/nationalaccount/impUNSD.asp, “Template for a national statement of strategy for the development of a programme for the implementation of the 2008 SNA and supporting statistics”.

القيم: مجموعة القيم التى تستند إليها الاستراتيجية يجب أن تعكس القيم والمبادئ الأساسية التى أعلنتها الأمم المتحدة كمبادئ أساسية للإحصاءات الرسمية من أجل انتاج بيانات عالية الجودة وذات مصداقية بالنسبة للمستخدمين، وتشمل هذه المبادئ على سبيل المثال: المهنية الإحصائية، الاستقلالية والنزاهة، خدمة متميزة للمستخدمين، احترام وتفهم لمقدمى البيانات، وقيمة النقود[25].

الأهداف الكلية: تمثل الإنجازات الكلية المطلوب تحقيقها. ويفترض أن تتناول هذه الأهداف القضايا الهامة التى يتم تحديدها، كما يجب أن تكون مباشرة وذلك بأن تكون محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها، ومحددة بتوقيت محدد. هذه الأهداف يمكن أن تتضمن تحسين نطاق الإحصاءات الاقتصادية، وجودتها وتوقيت نشرها، وتقليل العبء على مقدمى البيانات، وزيادة استخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية، زيادة الكفاءة باتباع أفضل الممارسات، وزيادة الوعى العام واستخدام الحسابات القومية.

الأهداف النوعية: هذه الأهداف تصف النتائج النهائية المطلوب الوصول إليها لتحقيق رؤية الاستراتيجية، ويمكن أن تكون: تركيب الحسابات القومية وفقاً للمرتكز (milestone) الثانى لتطبيق نظام الحسابات القومية والذى يتضمن الحد الأدنى لمجموعة البيانات المطلوبة، وتطوير محور (hub) قومى مركزى للإحصاءات الاقتصادية قصيرة الأجل لتسهيل الاكتشاف المبكر للتغيرات فى النشاط الاقتصادى كما تعكسها الحسابات القومية.

الإجراءات المطلوبة: يتم تحديد هذه الإجراءات بمطابقة نتائج تقييم الوضع الراهن بالأهداف المطلوبة. وهذه الإجراءات يمكن تجميعها فى ثلاث مجموعات: الإطار التنظيمى والمؤسسى؛ البنية التحتية الإحصائية؛ والعمليات الإحصائية.

ويمكن تلخيص إطار الاستراتيجية المقترحة بعناصره المختلفة فى الشكل التالى:

نموذج إطار الاستراتيجية

متطلبات السياسة	التفويض القانونى	المعايير الدولية
أهداف السياسة القومية	القانون الإحصائى	المبادئ الأساسية للأمم المتحدة للإحصاءات الرسمية؛ نظام 2008
المهمة		

[25] http://unstats.un.org/unsd/statcom/94report.pdf

نشر الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية المرتبطة بها بمستوى عالى الجودة وبكفاءة وفى التوقيت المناسب
القيم • المهنية الإحصائية • الاستقلالية والنزاهة • خدمة ممتازة للمستخدمين • احترام وتفهم لموردى البيانات • قيمة النقود
الأهداف العليا • تحسين نطاق الإحصاءات الاقتصادية، وجودتها وتوقيت نشرها • تقليل العبء على مقدمى البيانات • زيادة استخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية • زيادة الكفاءة باتباع أفضل الممارسات • زيادة الوعى العام واستخدام الحسابات القومية
الأهداف النوعية • تركيب الحسابات القومية وفقاً للمرتكز (milestone) الثانى لتطبيق نظام الحسابات القومية ويتضمن الحد الأدنى لمجموعة البيانات المطلوبة • تطوير محور (hub) قومى مركزى للإحصاءات الاقتصادية قصيرة الأجل لتسهيل الاكتشاف المبكر للتغيرات فى النشاط الاقتصادى
الإجراءات المطلوبة 1) الإطار التنظيمى والمؤسسى: تقوية أداء النظام الإحصائى وإدارته 2) البنية التحتية الإحصائية: استخدام المعايير والتصنيفات الدولية وفقاً لنظام 2008، وتحسين نطاق التغطية للسجلات والأطر الإحصائية وتحسين وتحديث الإدارة وتكنولوجيا المعلومات 3) العمليات الإحصائية: تدعيم جمع البيانات وتركيب الحسابات والتحليل والنشر

ويتسم الإطار المقترح بالشمول لكل الجوانب التى ترتبط بمنظومة الحسابات القومية، ويتضمن كثيراً من التفاصيل التى ترتبط بالإجراءات المطلوبة، وإن كان لا يخلو من المرونة، حيث يتوقف مدى تنفيذ البرنامج على الظروف السائدة فى كل دولة. ويتسق هذا المنهج فى الطرح مع المنهج المتبع فى التقييم من خلال الإطار التشخيصى للتقييم الذاتى والذى عرضناه وحاولنا تطبيقه على مصر فى الجزء السابق. واتساقاً مع هذا الإطار وبناءً على نتائج التقييم السابق تحاول الدراسة من خلال تطبيق إطار الاستراتيجية المقترحة تحديد أهم متطلبات تطوير منظومة الحسابات القومية

فى مصر وأولوياتها والمهام والمسئوليات التى يجب أن تضطلع بها الجهات المختلفة فى عملية التطوير.

المبحث الثانى: إطار استراتيجة مقترحة لتطوير الحسابات القومية فى مصر من خلال برنامج لتطبيق نظام 2008

قبل التعرض لتفاصيل الاستراتيجية المقترحة يجب أن نؤكد فى البداية على ضرورة أن تتكامل هذه الاستراتيجية مع الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائى، والتى يقوم بتنفيذها حالياً الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وذلك بأن يكون نظام 2008 هو الإطار المعتمد للمفاهيم والتعريفات والتصنيفات التى يتم جمع البيانات وإعداد الإحصاءات على أساسها، كما يحدد أيضاً أنواع الإحصاءات والمسوح التى يجب تنفيذها لتلبية متطلبات نظام 2008.

وبالإضافة إلى ذلك فإن كل من استراتيجية تطوير الحسابات القومية والاستراتيجية الوطنية للإحصاء يجب أن تتكامل بشكل عضوى مع استراتيجية التنمية المستدامة 2030 فى محاورها المختلفة، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بتطوير البنية التحتية المعلوماتية لتحسين كفاءة تصميم السياسات والمتابعة وتقييم الأداء والشفافية والمساءلة.

4-2-1 عنوان وأهداف الاستراتيجية

يمكن اقتراح العنوان التالى للاستراتيجية: ***"استراتيجية تطوير الحسابات القومية والإحصاءات المساندة"***. ويجب أن يكون هناك دعم سياسى للاستراتيجية من جانب سلطة عليا، وذلك بأن يصدر قانون أو قرار جمهورى بتفويض أو إسناد مهمة تنفيذ الاستراتيجية إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى إطار مشروع الاستراتيجية الوطنية للإحصاء.

ويجب أن تتمثل المهمة الرئيسية للاستراتيجية فى تركيب الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية وفقاً لنظام 2008 بمستوى عالى الجودة وبكفاءة وفى التوقيت المناسب، وذلك لخدمة كل مستخدمى الحسابات القومية من صانعى السياسات والباحثين والأكاديميين. كما يتم استخدام أحدث تقنيات وتكنولوجيا المعلومات لزيادة السرعة والجودة والإتاحة للحسابات القومية. كما يجب أن يوضح

الإعلان الرسمى عن الاستراتيجية التزامها بالمعايير الدولية المعلنة من الأمم المتحدة للإحصاءات الرسمية، وذلك بغرض انتاج بيانات عالية الجودة والمصداقية وتحوز ثقة المستخدمين.

وفيما يتعلق بالأهداف المعلنة للاستراتيجية فيجب أن تتضمن توسيع نطاق الإحصاءات الاقتصادية لتشمل نظام 2008 بكل مكوناته واستكمال الحسابات بتضمينها الحساب المالى والميزانية، وتحسين جودة الإحصاءات وتوقيت نشرها؛ وتقليل العبء على مقدمى البيانات؛ وزيادة استخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية؛ زيادة الكفاءة باتباع أفضل الممارسات؛ زيادة الوعى العام واستخدام الحسابات القومية. كما يجب أن تتضمن أيضاً تطوير منصة (أو بوابة hub) قومية مركزية للإحصاءات الاقتصادية قصيرة الأجل لتسهيل الاكتشاف المبكر للتغيرات فى النشاط الاقتصادى، وتتضمن التقديرات ربع السنوية للناتج المحلى الاجمالى وأيضاً تنبؤات آنية nowcasting للناتج المحلى الاجمالى.

4-2-2 الإجراءات المطلوبة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية

يجب أن يتم تحديد هذه الإجراءات بناءً على مقارنة نتائج تقييم مدى ملائمة ما ينتجه النظام الإحصائى الوطنى لتطبيق نظام 2008 وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات. ومن المفترض أن تتضمن هذه الإجراءات ثلاث مجموعات رئيسية:

أولا: الإطار التنظيمى والمؤسسى:

تقوية أداء النظام الإحصائى وإدارته، ويتطلب ذلك عدة إجراءات منها:

1) تحديث وتقوية الإطار التنظيمى والمؤسسى لتطبيق نظام 2008 والإحصاءات المساندة. ويتطلب ذلك تحديث قانون الإحصاء، حيث أن القانون الحالى صدر فى عام 1964 ، وهو بذلك قد تقادم ولم يعد يناسب التطورات المعاصرة، ويجب بالتالى تعديله بقانون حديث يتماشى مع التطورات العالمية. وفى حالة مصر من المهم أن يتضمن القانون عقوبات واضحة لعدم الالتزام بتوفير البيانات المطلوبة، كما أنه ليس هناك ضرورة حالياً لتضمين مهمة "التعبئة العامة" ضمن مهام الجهاز الوطنى للإحصاء، فهى من من مهام المؤسسة العسكرية والتى لها أن تحصل على البيانات من أى جهة فى الدولة. ويجب أن يكون

الجهاز كياناً مستقلاً يتبع رئاسة الجمهورية أو رئيس الوزراء. ومن المطلوب أيضاً فى مصر الإسراع بإصدار قانون حرية تداول المعلومات وضبطه بشكل محكم بما لا يضر المصالح العليا والأمنية للدولة خاصة فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الوطن والمنطقة.

2) يدخل أيضاً فى سياق الإطار التنظيمى والمؤسسى ضرورة أن تكون هناك إدارة موحدة للحسابات القومية، وقد أظهرت نتائج تقييم الحسابات القومية فى مصر أن هذه الإدارة يفضل أن تكون فى داخل الجهاز الوطنى للإحصاء، وذلك لضمان اتساق وانتظام آلية الحصول على البيانات والتنسيق بين المصادر المختلفة ومراجعة الجودة وسرعة إصدار الحسابات ومراجعتها وتوثيقها بشكل مناسب وتفصيلى، وهو ما يتماشى مع الممارسات الفعلية فى تجارب الدول المختلفة.

3) ومن الأمور شديدة الأهمية فى مصر، كما أوضحت نتائج التقييم، ضرورة العمل على التنسيق وتوطيد قنوات الاتصال بين المؤسسات المختلفة التى توفر بيانات إدارية وبين جهاز الإحصاء، وادراك أهمية هذا التنسيق لانتاج البيانات المطلوبة لصنع السياسات وإدارة الدولة. وأحد الأمثلة لمثل هذا التنسيق المطلوب ضرورة إعداد بيانات الصادرات والواردات التى توفرها الجمارك بالشكل المطلوب لإعداد بيانات التجارة الخارجية بتفصيلاتها من حيث القيم والكميات والأسعار، حيث أن توجهات الجمارك نحو زيادة الحصيلة وزيادة الكفاءة بتقليل زمن الإفراج الجمركى تجعلها تهتم فقط بتسجيل القيم لأغراض تحديد الحصيلة الجمركية، واهمال تسجيل التفاصيل المهمة للإحصاء من حيث الكميات والأسعار. ويجب أن يتم حل مثل هذه المشكلات بشكل مؤسسى مستقر ولا ينبغى أن يتم فقط بجهود فردية.

4) هناك أهمية كبيرة لسرعة تكوين وحدة تحليل سياسات وتنبؤ فى وزارة التخطيط تستخدم منتجات الحسابات القومية بشكل مستمر وسريع، ويكون لها آلية وقناة مفتوحة على منصة الإحصاءات قصيرة الأجل، ويكون من مهامها القيام بالتنبؤات السريعة للناتج المحلى الاجمالى لأغراض الخطة والمتابعة وذلك بالتنسيق مع البنك المركزى ووزارة المالية. وتكتسب هذه المهمة أهمية خاصة فى حالة انتقال اختصاص تركيب الحسابات القومية إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وذلك لتوفير احتياجات الوزارة لإعداد الخطة وما تتطلبه من توقعات مستقبلية.

5) بيان الاستراتيجية وتحديد نواتجها: يجب تحديد جدول زمنى محدد للانتهاء من تصميم الاستراتيجية وبدء التطبيق ومراحل التنفيذ ومخرجات كل مرحلة. ويمكن اقتراح أن تكون المرحلة الأولى فى استراتيجية الحسابات القومية هى التقييم، وكما أوضحنا فى الجزء السابق أهمية استكمال تقييم منظومة الحسابات القومية وفقاً للإطار التشخيصى الشامل للأمم المتحدة. كما يجب أن ينتهى هذا التقييم تزامناً مع انتهاء مرحلة تقييم النظام الإحصائى فى الاستراتيجية الوطنية للإحصاء وذلك اتساقاً مع ضرورة تكامل استراتيجة تطوير الحسابات القومية مع الاستراتيجية الوطنية للإحصاء.

6) مكونات تنفيذ خطة الانتقال إلى نظام 2008 بمراحلها المختلفة يجب أن تكون متضمنة فى برامج العمل السنوية ومتوسطة الأجل للأجهزة الإحصائية.

7) تشكيل لجنة أو مجلس فنى تنسيقى يتكون من ممثلين لكل الجهات المعنية بالحسابات القومية، وبالتحديد منتجى البيانات، ومقدمى البيانات، ومستخدمى البيانات من المجتمع الأكاديمى وصانعى السياسات والباحثين. ويمكن تشكيل مجموعات عمل من خبراء فنيين لمعالجة مشكلات فنية بعينها، وذلك مثل تطوير منهجية بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ومن ثم تقدير الاستهلاك العائلى، ومشكلة تركيب أرقام قياسية لأسعار الصادرات والواردات، وحساب مكمشات متسلسلة للتغلب على مشكلة تقادم الأوزان فى الأرقام القياسية للأسعار، وتطوير آلية لاستخدام جداول العرض والاستخدام فى تدقيق تقديرات الناتج المحلى الاجمالى، وغيره..

8) تحديث وتوقيع مذكرات تفاهم جديدة مع مقدمى البيانات: نظراً لأن مصادر البيانات اللازمة لتركيب الحسابات القومية متعددة فإنه من الضرورى وضع آليات مؤسسية رسمية متفق عليها لضمان توريد البيانات وفقاً للدورية والتوقيت المتفق عليه، والذى يتناسب مع الجدول الزمنى المحدد مسبقاً لانتاج ونشر الإحصاءات المنتظمة. وفى هذا السياق فإنه من المهم أيضاً التفاهم على مستوى جودة البيانات التى يتم توريدها. إن إجراء مذكرة تفاهم مع كل من المؤسسات التى تورد بيانات إلى الجهاز الإحصائى وإدارات تركيب الحسابات القومية يعد آلية ناجعة لإدارة تدفق البيانات بين موردى البيانات ومنتجى الإحصاءات. ويجب أن تكون مذكرة التفاهم وثيقة قانونية ملزمة تحدد تفاصيل وشروط الاتفاق بين المؤسسات ومسئوليات واحتياجات كل منها. ومن المزايا الهامة لمذكرة التفاهم هى أنها توفر معلومات تمثل إنذاراً

مبكراً لأى تغيرات فى الإجراءات الإدارية و/أو العمليات الإحصائية التى يمكن أن تؤثر على نوعية وجودة البيانات المستخدمة. هذه المذكرات للتفاهم تجعل التعاون مع الجهات الموردة للبيانات أكثر قابلية للتنبؤ وذلك بتجميع كل المعلومات حول كل القرارات والعمليات الإحصائية فى وثيقة واحدة. ويمكن أن تتناول مذكرات التفاهم القضايا التالية:

- شروط توريد البيانات الإدارية
- جدول زمنى لتوريد البيانات
- سرية ونزاهة وتأمين البيانات
- التشاور حول أى استخدامات جديدة للبيانات الإدارية
- آلية لحل النزاعات
- التشاور قبل إجراء تغييرات يمكن أن تؤثر على البيانات التى يتم توريدها
- توضيح وتفهم المتطلبات الإحصائية قبل إجراء أى تغييرات
- التشاور قبل تغيير الأشكال الإدارية (لعرض البيانات).

9) الإدارة العليا والتدريب: القائمون على الإدارة العليا فى جهاز الإحصاء والجهات الإحصائية الموردة للبيانات يجب أن يعملوا على تعبئة أكبر قدر من الدعم المؤسسى لمهمة تحقيق التكامل والمشاركة من جانب كل الأطراف المعنية. ولبناء نظام قوى للقيم داخل المؤسسة ومعايير للأداء وقيم مشتركة فإنه يجب على الإدارة العليا أن تتعامل مع قضايا إدارة علاقات العمل والموارد البشرية وقضايا تعيين الخبراء المهنيين وتوفير تدريب لكل مستويات الموظفين، وتوفير وتطوير المواد التدريبية والقضايا المرتبطة بهذه الأمور. وتعد هذه القضايا هامة جداً فى الحالة المصرية حيث تسود حالة من القيم السلبية والتناحر وعدم التعاون بين العاملين داخل الجهة الواحدة وبين الجهات المختلفة. ويجب أن يتم تصميم أنشطة التدريب بما يؤدى إلى تحقيق تفهم كامل وحقيقى لأهمية التكامل فى العملية الإحصائية. ذلك أن الموظفين المسئولين عن تركيب الحسابات القومية يجب أن يفهموا بشكل جيد كل القضايا المرتبطة بالتعريفات والتصنيفات ونطاق التغطية وسجلات الأعمال وكل هذه الأمور التى تؤثر على قدرتهم على تحقيق التكامل بين الإحصاءات التى تأتى من مصادر مختلفة. كما أن الموظفين المسئولين عن إجراء المسوح الإحصائية يجب أن يتفهموا بشكل جيد كيف يتم استخدام البيانات التى يجمعوها فى تركيب الحسابات القومية. يجب اتاحة برامج تدريب

مشتركة تحقق التفهم المتعمق فى الكيفية التى تؤثر بها قضايا البيانات على مدى الاستفادة من المخرجات الإحصائية فى تركيب الحسابات القومية.

10) التنسيق مع البنك المركزى ووزارة المالية وتكوين رؤية مشتركة عن دور كل منهم فى انتاج إحصاءات اقتصادية وكذلك التنسيق بينهم وبين وزارة التخطيط فيما يتعلق بالتنبؤات بالقيم المتوقعة للناتج المحلى الاجمالى فى الخطة والموازنة.

ثانياً: البنية التحتية الإحصائية

يجب تطوير البنية التحتية الإحصائية فى الاتجاهات التالية:

- النظام الإحصائى يجب أن يتوافق مع نظام 2008: النظام الإحصائى القومى يجب أن يوفر البيانات الأساسية المطلوبة عن كل الأنشطة الاقتصادية بنطاق تغطية كامل لمساهمتها فى اقتصاد الدولة. ويجب إتاحة البيانات الخاصة بالأسعار والكميات واللازمة لتقييم وتسجيل الصفقات وفقاً لنظام 2008 وفقاً لمناهج التقييم المتبعة.

- فيما يتعلق بنطاق نظام 2008 فإن الحد الأدنى الذى يجب التطلع إليه فى استراتيجة تطبيق 2008 يتمثل فى تركيب مكونات النظام بما فيها الحساب المالى والميزانية لكل القطاعات التنظيمية وعلى المستوى الكلى.

- تركيب ميزان المدفوعات والإحصاءات المالية وتصنيف الأنشطة يجب أن تتسق مع نظام 2008

- تحقيق الاتساق فى سجلات الأعمال: إن إعداد سجل أعمال شامل ومحدث يمثل إجراءً ضرورياً من أجل تحقيق الاتساق الكامل لمصادر البيانات التى تستخدم نفس المعلومات الأساسية عن وحدات الأعمال. وتوضح ممارسات الدول التى لديها نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أنه يمكن استكمال سجل الأعمال بأطر مكملة تعتمد على التعدادات الزراعية والاقتصادية والسكانية. ويمثل الإطار الأساسى الذى يتكون من سجل الأعمال والأطر المكملة العمود الفقرى لعمليات جمع البيانات من المصادر التى تتعامل مع وحدات الأعمال من خلال

التسجيل المباشر والمسوح واستخدام السجلات الإدارية. كما أن الإطار الشامل المشترك للعينات والتصنيف المتسق للأنشطة (الأعمال) يحسن اتساق البيانات التى يتم جمعها من مسوح مختلفة. ويؤدى ذلك إلى زيادة درجة الدقة والاتساق والسرعة فى انتاج الإحصاءات، وأيضاً تقليل العبء على من يقومون بالإجابة على الاستبيانات. إن وجود سجل أعمال موحد يعد وسيلة فعالة لضمان أن كل الوحدات قد تم اختيارها وتصنيفها بشكل متسق فى كل المخرجات الإحصائية.

- تحديث إدارة وتقنيات المعلومات واستخدام أحدث تقنيات الاتصال. ويتطلب ذلك إعداد بنية تحتية واستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبحيث تكون جزءاً أساسياً فى هيكل عملية انتاج الإحصاءات فى الجهاز الإحصائى. وفى هذا السياق فإن هذا الإجراء يجب أن يكون متضمناً بالضرورة فى استراتيجية قطاع الاتصالات والمعلومات وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة 2030، وذلك فضلاً عن تصميم آلية توفير اللوجيستيات اللازمة لإرساء منظومة فعالة لتدفق البيانات بين الأجهزة المختلفة.

<u>قضايا تركيب الإحصاءات:</u>

- الدورية، وتشمل توفير الحسابات التالية:

- تقديرات ربع سنوية للناتج المحلى الاجمالى وفقاً لمناهج لانتاج والإنفاق وبفترة إبطاء ربع سنة.
- حسابات سنوية للقطاعات التنظيمية وفقاً للتسلسل المنصوص عليه فى نظام 2008 حتى الميزانية، وبفترة إبطاء تقل عن 12 شهر.
- جدول عرض واستخدام سنوى

- مجموعة متفق عليها من الإحصاءات قصيرة الأجل. وقد أطلقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة برنامج عمل دولى للإحصاءات الاقتصادية قصيرة الأجل لتشكل جزءاً من تنسيق التكامل الإحصائى للاستجابة للأزمات المالية والاقتصادية[26]. وشجعت الدول على أن تقوم بشكل طوعى بتكوين منصات لهذه الإحصاءات وذات نقطة إتاحة مركزية واحدة، وذلك لتطوير استخدام هذه الإحصاءات لتلبية احتياجات التقييم والتحليل الاقتصادى والتنبؤ. وفى هذا السياق توفر الأمم المتحدة إطاراً متفق عليه دولياً يتضمن أنواع وفئات هذه الإحصاءات المطلوبة. ويمكن اقتراح أن تكون هذه المنصة فى مصر فى مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار فى مجلس الوزراء لتكون قريبة من أعلى سلطة من ناحية ومن اتخاذ القرار من ناحية أخرى، مع توفير كل اللوجيستيات اللازمة لاتاحة الدخول إلى هذه المنصة للبيانات لكافة المؤسسات والأفراد.[27] ومن المهم استخدام هذه البيانات بالسرعة المناسبة مع توقيت صدورها، وتقدير مؤشرات تحليلية هامة لمتابعة التطورات الحديثة والتنبؤ والتحذير من أى مخاطر محتملة وفى أى المجالات، وأيضاً استخدام البيانات فى نماذج متطورة لتقييم السياسات بشكل لاحق ومسبق، وتوفير مؤشرات تحليلية سهلة المتابعة والفهم وتوفيرها للمجلس التشريعى لأغراض الرقابة البرلمانية. ويتطلب ذلك إعداد الكوادر البشرية المدربة بالشكل المناسب والتدريب المستمر على استخدام أحدث النماذج والأدوات التحليلية وما يلزمها من تكنولوجيا المعلومات.

- تركيب تقديرات حجم (بالأسعار الثابتة) بنظام السلسلة (chain volume measures). إن إعداد تقديرات بالأسعار الثابتة تعتمد على سنة أساس بعيدة لا يعطى صورة دقيقة عن التركيب الهيكلى للاقتصاد. ويوصى نظام 2008 بتقديرات الحجم المتسلسلة لمراعاة دقة أكبر فى هذا المجال وذلك باستخدام أوزان محدثة من بيانات سنتين متقاطعتين فى كل التقديرات بالأسعار الثابتة. وهناك احتياج فى مصر لتحديث أوزان كل من الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ولأسعار المنتج، كما يجب تطوير هذه المكمشات وفقاً للمناهج الأحدث التى تطرحها الأمم المتحدة، علماً

---

[26] UN, "Data Template and Metadata for Short-Term Statistics . Studies in Methods", New York.

[27] توجد حالياً على موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بوابة للمعلومات لكن البيانات الاقتصادية فيها غير كاملة وتحتاج تحديث. "بوابة معلومات مصر". http://www.eip.gov.eg/

بأنها توفر أدلة تفصيلية لكيفية تقدير هذه المكمشات. كما يجب استكمال النقص القائم حالياً والعمل على تركيب أرقام قياسية لأسعار الصادرات والواردات حتى يمكن تدقيق تقديرات مكونات الإنفاق على الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة، ومن ثم تدقيق آلية تحقيق التوازن بين جانبى الموارد والاستخدامات فى تقديرات الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة.

ثالثاً: العمليات الإحصائية

يمكن تحديث العمليات الإحصائية على مراحل مختلفة تتضمن ما يلى:

- تعديل مسوح الأسرة وسجلات الأعمال بما يتوافق ومفاهيم وتصنيفات نظام 2008 بكل مكوناته. ويجب مراجعة وتعديل استمارات هذه المسوح لتتسق مع هذه المفاهيم.
- الاعتماد على سنة مرجعية benchmark جديدة باستخدام جدول العرض والاستخدام ولتكن سنة التعداد الاقتصادى 2013/2012. ويجب تركيب الحسابات القومية ومراجعة تقديراتها اعتماداً على جدول عرض واستخدام لهذه السنة المرجعية.
- توفيق التقديرات السنوية وربع السنوية للناتج المحلى الاجمالى، ويتضمن ذلك:

  - تفصيل المصادر والمناهج من خلال البيانات الوصفية metadata . إن البيانات الوصفية تصف عمليات جمع ومعالجة وانتاج الإحصاءات، وكذلك مصادر البيانات والأدوات اللازمة فى انتاج الإحصاءات مثل التصنيفات وسجلات الأعمال والأطر والبرمجيات المستخدمة. وأيضاً عناصر إدارة الجودة والمرتبطة بالبيئة المؤسسية والنظام وعمليات الانتاج الإحصائى والمخرجات الإحصائية.
  - يجب تقدير بنود الإنفاق للناتج المحلى الاجمالى بشكل مستقل باستخدام المسوح والبيانات الإدارية وليس كمتمم حسابى.
  - تقدير خدمات المساكن المملوكة لأصحابها: حيث يدخل هذا المكون فى حد الانتاج فى نظام الحسابات القومية. وقد قامت الإدارة المركزية للحسابات القومية فى وزارة التخطيط بهذا التقدير اعتماداً على بيانات التعداد الاقتصادى لعام 2013/2012.

- تقدير رصيد رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت متضمناً رأس المال الثابت فى الحكومة، حيث تمثل تقديرات رأس المال الثابت أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية اللازمة لصانع السياسة وفى مجال تحليل الانتاجية وتركيب الميزانيات فى النظام الحسابات القومية. وتتمثل البيانات الأساسية اللازمة لتقدير رأس المال الثابت فى سلاسل زمنية عن الاستثمار والعمر الانتاجى للأصول والإهلاك ونمط تقاعد الأصول فى الاقتصاد. وتتوافر فى مصر بيانات الاستثمار والإهلاك، ويجب استكمال توفير البيانات الأخرى اللازمة لتقدير رصيد رأس المال واستكمال مكونات حسابات نظام 2008.

- يجب أن تكون الأولوية الأولى للدولة أن تتمكن من قياس مساهمة كل الأنشطة الاقتصادية التى تدخل فى حد الانتاج فى نظام 2008 فى الناتج المحلى الاجمالى، وذلك لتقدير مقياس شامل للناتج المحلى الاجمالى.

- إجراء مسوح شهرية وربع سنوية للانتاج وذلك لتركيب المؤشرات قصيرة الأجل، وذلك إلى جانب استخدام بيانات المصادر الإدارية.

- المراجعات الزمنية Backcasting: يجب إجراء مراجعات للبيانات تمتد لعدة سنوات للخلف للحصول على سلاسل زمنية متسقة. والمراجعات يمكن أن تكون فى إطار الإجراءات الإحصائية العادية نتيجة توفر بيانات أكثر تفصيلاً، أو قد تحدث لتصحيح أخطاء. ويجب فى كل الحالات توثيق التصحيحات وأسبابها وآليات المراجعة والتصحيح.

- تنسيق مسوح الأسعار (سعر المستهلك، المنتج، الصادرات والواردات).

- تنسيق مسوح الأسرة والمشروعات والقطاع غير الرسمى: إن إجراء مسح منفصل لكل نشاط على حدة يعد أمراً مكلفاً ويتطلب موارد كثيرة. ولترشيد النفقات وتقليل العبء على مقدمى البيانات يمكن دمج بعض هذه المسوح، ويتطلب ذلك اختيار حجم أكبر للعينة بما يكفى للحصول على كل الخصائص والإحصاءات المطلوبة. على سبيل المثال تتضمن مسوح القوى العاملة بيانات عن العمالة غير الرسمية، وبالتالى فإن اعتبارات الكفاءة وترشيد النفقات تقضى بادماج مسح القطاع غير الرسمى مع مسح القوى العاملة. ويتطلب ذلك

عمل التعديلات اللازمة فى تصميم الاستمارة من حيث المحتوى والتوقيت وترتيب الأسئلة وغيره لضمان الحصول على القياس المطلوب للموضوعات المستهدفة.

- توفير إحصاءات بالقيمة للخدمات وليس فقط بالكميات

- نشر البيانات بما فى ذلك تحديد جدول زمنى مسبق لإصدار البيانات، وسياسة المراجعة، واستراتيجية الاتصال. إن مراجعة البيانات التى تم نشرها فى إصدار مبكر تمثل جزءاً أساسياً فى ممارسات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وترجع حتمية المراجعة إلى المفاضلة بين النشر السريع للبيانات وبين الدقة والشمول. والمراجعة تكون للبيانات السنوية كما أن البيانات الأقصر أجلاً تكون أكثر احتياجاً للمراجعة. ويصب ذلك فى مصلحة مستخدمى البيانات وأيضاً يؤدى إلى الاتساق على المستوى الدولى. ويجب أن تستقر هذه الممارسة فى ثقافة الحسابات القومية (والإحصاءات بصفة عامة) فى مصر، حيث يلاحظ أن عملية مراجعة تقدير الناتج المحلى الاجمالى بعد نشره رسمياً من قبل وزارة التخطيط، وإن كانت تحدث فى بعض الأوقات (مثلاً بعد التعداد الاقتصادى فى 2013/2012) إلا أنها ليست مستقرة فى الممارسات الروتينية لنشر بيانات الناتج المحلى ويتم النظر إليها بنوع من الحرج والحساسية خشية أن يتناولها الإعلام والباحثون بالنقد للقائمين على إعداد هذه التقديرات. إن هذه الثقافة يجب تعديلها واتباع سياسة للمراجعة السنوية وربع السنوية على النحو المتبع فى كل الدول المتقدمة ونشر الوعى بهذه الثقافة على كل المستويات.

ملخص البحث

متطلبات تطوير منظومة الحسابات القومية فى مصر

تمثل الحسابات القومية أهم قواعد البيانات الاقتصادية التى تعتمد عليها الدولة فى تقييم أداء الاقتصاد. وتتميز الحسابات القومية بأن تصميم إطارها ومناهجها يتم فى إطار دولى من خلال اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وذلك بغرض وضع نظم موحدة لكل الدول.

ومن الناحية التاريخية تطورت نظم الحسابات القومية فى شكلها المتكامل بدءاً من نظام 1953 ومروراً بنظام 1968، ثم تطور إلى نظام 1993 تلبية لمتطلبات التطورات الكبيرة التى حدثت في اقتصاديات مختلف بلدان العالم، ومن أهمها الدور المتزايد للمؤسسات المالية وأسواق رأس المال وتنوع أدواتها ونشاطاتها. وتتمثل الصيغة الأحدث لنظم الحسابات القومية فى نظام 2008 ،

ويمثل استكمالاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ويستجيب للاحتياجات المتغيرة للمستخدمين والتطورات الجديدة التي تشهدها البيئة الاقتصادية وأوجه التقدم فى البحث المنهجى.

وفيما يتعلق بنظام الحسابات القومية فى مصر فإن وزارة التخطيط هى الجهة المنوط بها حالياً تركيب الحسابات القومية. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهة المنوط بها توفير البيانات الإحصائية التيى تخدم أغراض الحسابات القومية، وذلك بالإضافة إلى تركيب بعض مكونات الحسابات القومية. وتوفر وزارة المالية بيانات لتركيب حسابات قطاع الحكومة العامة ضمن القطاعات التنظيمية فى الحسابات القومية. أما البنك المركزى فيوفر بصفة دورية ميزان المدفوعات الذى يعتبر المصدر الوحيد لتركيب حساب قطاع العالم الخارجى.

وتتبع الحسابات القومية فى مصر نظام 1993 وبعض التعديلات الجزئية من نظام 2008. ويتفق هيكل الحسابات القومية مع مكونات الحسابات المرتبطة بنظام 1993 و2008 وبنفس تتابعها وإن كانت لا تتضمن الحساب المالى والميزانية. ويمكن توصيف هذا الهيكل من خلال الحسابات القومية المنشورة بالوسائط المختلفة. وتتمثل فى إصدارات وزارة التخطيط للسلاسل الزمنية السنوية وربع السنوية للناتج المحلى الاجمالى والنشرة التفصيلية لحسابات القطاعات ومؤخراً الحسابات الإقليمية لعام 2013/2012. كما يقوم الجهاز المركزى للعبئة العامة والإحصاء بتركيب جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية. وتشترك وزارة التخطيط مع جهاز الإحصاء والوزارات المعنية فى تركيب الحسابات التابعة للسياحة والاتصالات والتحضير لتركيبها فى وزارات أخرى.

وقامت الدراسة بتقدير بعض المؤشرات التحليلية من واقع نشرات الحسابات القومية فى مصر، وتضمنت هذه المؤشرات معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج، وكذلك هيكل الإنفاق بكل من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة، ومساهمة القطاعات التنظيمية المختلفة، وبعض مؤشرات توزيع الدخل والادخار والإستثمار. وقد أوضح تقدير هذه المؤشرات أهمية تحليل تغيرات الأسعار النسبية وأثرها على تغيرات القيم الحقيقية، ومن هنا أهمية تدقيق الأرقام القياسية للأسعار، كما أوضحت أن النشرات التفصيلية تتيح إمكانيات تحليلية كثيرة تتجاوز معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى ومكونات الإنفاق.

ويمثل تقييم نظام الحسابات القومية فى مصر نقطة البداية لتطوير المنظومة. وقد تعرضت الدراسة لأهم ما تم طرحه فى هذا المجال من قبل خبراء محليين وبعثات مؤسسات دولية وأهمها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. إلا أن الدراسة ركزت على استخدام الإطار التشخيصى المتكامل للتقييم الذاتى الذى تطرحه الأمم المتحدة، وهو عبارة عن استمارة استقصاء تفصيلية لمراجعة الإطار الاستراتيجى للإحصاءات وأنظمة التصنيف المتبعة وسجلات الأعمال والمسوح ومصادر البيانات الإدارية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. و قد تم طرح هذا الإطار على الخبراء المعنيين بإعداد الحسابات القومية فى كل من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وفى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. ورغم أن جزءاً غير قليل من الأسئلة لم يتم الحصول على إجابات عليه، وهو ما يتعلق بمصادر البيانات الإحصائية المتعلقة بتفصيلات الأنشطة المختلفة، إلا أنه تم رصد كثير من المشكلات التى تواجه الحسابات القومية فى مصر من عدة جوانب. وأوضحت النتائج أن هناك توافق على أن المشكلة الرئيسية تكمن فى الإحصاءات التى تستخدم فى إعداد الحسابات القومية، وتزيد حدة المشكلة بوجود قصور فى بعض الجوانب المؤسسية التى تحدد آليات العمل. ويمكن تلخيص أهم المشكلات التى تم رصدها على النحو التالى:

مشكلات البيانات والإحصاءات التى تستخدم فى الحسابات القومية وتتمثل فى: عدم الكفاية؛ عدم الشمول؛ مشكلات الأطر الإحصائية؛ مشكلة انسياب وتدفق البيانات؛ عدم الالتزام بالمفاهيم التى يتضمنها نظام الحسابات القومية.

مشكلات فنية وتتمثل فى: قصور فى تقدير مكونات الطلب النهائى وبصفة خاصة الاستهلاك العائلى؛ عدم كفاية المكمشات لجودة التقديرات بالأسعار الثابتة وعدم تحديث الأوزان وعدم استخدام المناهج الأحدث (التكميش المترابط)؛ عدم استخدام جداول العرض والاستخدام فى تدقيق تقديرات الناتج المحلى؛ عدم استخدام آلية مراجعة تقديرات الناتج المحلى بشكل منتظم على النحو القائم فى ممارسات الدول المختلفة؛ عدم تنفيذ الحساب المالى للمؤسسات وجداول التدفقات المالية رغم أهميتها؛ التقديرات قصيرة الأجل غير كافية؛ مناهج التنبؤات بالناتج المحلى الاجمالى تحتاج مراجعة وتقييم وتدخل خبراء اقتصاد مع الإحصائيين لاعتمادها على مناهج الاقتصاد القياسى والنمذجة.

مشكلات مؤسسية: وتتمثل فى: ازدواجية إدارات الحسابات القومية ويؤدى انفصال الإدارة المركزية فى وزارة التخطيط المنوط بها تقدير الناتج المحلى الاجمالى عن الجهاز الإحصائى إلى كثير من المعوقات. وأوضحت النتائج أيضاً أن هناك استفادة من الدعم الفنى الخارجى، ولكنه فى معظم الأحيان يكون وفقاً لما يتم إتاحته من الخارج وليس وفقاً لخطة احتياجات إدارات الحسابات القومية.

أوضحت نتائج التقييم أيضاً أن إدارات الإحصاء لا تقوم بإجراء مسوحات رضا الموظف، كما لا توجد أيضاً استقصاءات رضا العملاء على استخدام الإحصاءات الاقتصادية. أوضحت النتائج أيضاً أن هناك مشكلة تتمثل فى القصور فى الطلب على الحسابات القومية، وهو عامل مؤثر بشكل كبير حيث يقلل فرص التفاعل بين منتجى ومستخدمى الحسابات القومية، والذى يعتبر من عوامل التصحيح الديناميكية.

وبناءً على الطرح السابق لتوصيف منظومة الحسابات القومية فى مصر ونتائج التقييم من جوانبها المختلفة، تتصدى الدراسة لطرح مقترحاتها لتطوير المنظومة. واستكمالاً للمنهج المتبع فى التقييم اعتمدت الدراسة على استخدام منهج التخطيط الاستراتيجى المقترح من الأمم المتحدة لتطبيق نظام 2008 ، ويتسم الإطار المقترح بالشمول لكل الجوانب التى ترتبط بمنظومة الحسابات القومية، ويتضمن كثيراً من التفاصيل التى ترتبط بالإجراءات المطلوبة.

وتتضمن الاستراتيجية العناصر الأساسية التالية: التفويض القانونى، المهمة، القيم، الأهداف الكلية، الأهداف النوعية والإجراءات المطلوبة. كما أنها يجب أن يكون لها عنوان وتصدر ببيان رسمى.

وبالتطبيق على الحالة المصرية اقترحت الدراسة العنوان التالى للاستراتيجية: "تطوير برنامج إحصاءات اقتصادية لتركيب الحسابات القومية وفقاً لنظام 2008 لتوفير احتياجات صانعى السياسة من البيانات فى إطار اقتصادى اجتماعى شامل".

ويجب أن يكون هناك دعم سياسى للاستراتيجية من جانب سلطة عليا، وذلك بأن يصدر قانون أو قرار جمهورى بتفويض أو إسناد مهمة تنفيذ الاستراتيجية إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى إطار مشروع الاستراتيجية الوطنية للإحصاء. كما تقترح الدراسة أن تتمثل المهمة الرئيسية للاستراتيجية فى تركيب الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية وفقاً لنظام 2008 بمستوى عالى الجودة وبكفاءة وفى التوقيت المناسب. كما يجب أن يوضح الإعلان الرسمى عن الاستراتيجية التزامها بالمعايير الدولية والمتمثلة فى المبادئ الأساسية المعلنة من الأمم المتحدة للإحصاءات الرسمية، وذلك بغرض انتاج بيانات عالية الجودة والمصداقية وتحوز ثقة المستخدمين.

وفيما يتعلق بالأهداف المعلنة للاستراتيجية فيجب أن تتضمن توسيع نطاق الإحصاءات الاقتصادية لتشمل نظام 2008 بكل مكوناته واستكمال الحسابات بتضمينها الحساب المالى

والميزانية، وتحسين جودة الإحصاءات وتوقيت نشرها؛ وتقليل العبء على مقدمى البيانات؛ وزيادة استخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية؛ زيادة الكفاءة باتباع أفضل الممارسات؛ زيادة الوعى العام واستخدام الحسابات القومية. كما يجب أن تتضمن أيضاً تطوير منصة (أو بوابة hub) قومية مركزية للإحصاءات الاقتصادية قصيرة الأجل لتسهيل الاكتشاف المبكر للتغيرات فى النشاط الاقتصادى، وتتضمن التقديرات ربع السنوية للناتج المحلى الاجمالي وأيضاً تنبؤات آنية nowcasting للناتج المحلى.

وفيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية فمن المفترض أن تتضمن ثلاث مجموعات رئيسية:

أولاً: الإطار التنظيمى والمؤسسى، وهو ما يستلزم تحديث وتقوية الإطار التنظيمى والمؤسسى لتطبيق نظام 2008 والإحصاءات المساندة. ويتطلب ذلك فى مصر تحديث قانون الإحصاء لعام 1964 وتعديله بقانون حديث يتماشى مع التطورات العالمية. كما تتبنى الدراسة المقترح الذى طرحه كثير من الخبراء ويقضى بضرورة وجود إدارة موحدة للحسابات القومية، وقد أظهرت نتائج تقييم الحسابات القومية فى مصر أن هذه الإدارة يفضل أن تكون فى داخل الجهاز الوطنى للإحصاء. كما أوضحت أيضاً نتائج التقييم الأهمية القصوى للتنسيق وتوطيد قنوات الاتصال بين المؤسسات المختلفة التى توفر بيانات إدارية وبين جهاز الإحصاء. وللتغلب على مشكلة قصور الطلب على الحسابات القومية توصى الدراسة بسرعة تكوين وحدة تحليل سياسات وتنبؤ فى وزارة التخطيط تستخدم منتجات الحسابات القومية بشكل مستمر وسريع، ويكون لها آلية وقناة مفتوحة على منصة الإحصاءات قصيرة الأجل، ويكون من مهامها القيام بالتنبؤات السريعة للناتج المحلى الاجمالى لأغراض الخطة والمتابعة وذلك بالتنسيق مع البنك المركزى ووزارة المالية. وتكتسب هذه المهمة أهمية خاصة فى حالة انتقال اختصاص تركيب الحسابات القومية إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وذلك لتوفير احتياجات الوزارة لإعداد الخطة وما تتطلبه من توقعات مستقبلية.

ومن أهم المقترحات فى الإطار المطروح من الأمم المتحدة ويناسب جداً الحالة المصرية هو ضرورة تحديث وتوقيع مذكرات تفاهم جديدة مع مقدمى البيانات، ويجب أن تكون مذكرة التفاهم وثيقة قانونية ملزمة تحدد تفاصيل وشروط الاتفاق بين المؤسسات ومسئوليات واحتياجات كل منها.

ثانياً: البنية التحتية الإحصائية: يجب أن يتوافق النظام الإحصائى مع المفاهيم والتعريفات المستخدمة فى نظام 2008، ويكون ذلك من خلال تحقيق التكامل العضوى بين استراتيجية تطوير

الحسابات القومية والاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائى؛ كذلك يجب أن يكون الحد الأدنى الذى تتطلع إليه الاستراتيجة يتمثل فى تركيب مكونات نظام 2008 بما فيها الحساب المالى والميزانية لكل القطاعات التنظيمية وعلى المستوى الكلى. ومن الأمور الجوهرية المطلوبة فى الحالة المصرية ضرورة إعداد سجل أعمال شامل ومحدث من أجل تحقيق الاتساق الكامل لمصادر البيانات، واستكمال هذا السجل بأطر مكملة تعتمد على التعدادات الزراعية والاقتصادية والسكانية وذلك لتغطية القطاع غير الرسمى. كما يجب تحديث أوزان الأرقام القياسية للأسعار واستخدام منهجية الأرقام المترابطة وتركيب أرقام قياسية للصادرات والواردات.

ثالثاً: العمليات الإحصائية:يجب أن يتم تحديث العمليات الإحصائية على مراحل مختلفة وبحيث تتضمن العمليات التالية: تعديل مسوح الأسرة وسجلات الأعمال بما يتوافق ومفاهيم وتصنيفات نظام 2008 بكل مكوناته؛ الاعتماد على سنة مرجعية جديدة باستخدام جدول العرض والاستخدام ولتكن سنة التعداد الاقتصادى 2013/2012 ويجب تركيب الحسابات القومية ومراجعة تقديراتها اعتماداً على جدول عرض واستخدام لهذه السنة المرجعية؛ توفيق التقديرات السنوية وربع السنوية للناتج المحلى الاجمالى؛ نشر البيانات وفق جدول زمنى مسبق لإصدار البيانات؛ ويجب أن تستقر ممارسة سياسة المراجعة فى ثقافة الحسابات القومية (والإحصاءات بصفة عامة) فى مصر.

وتؤكد الدراسة فى النهاية على ضرورة ادماج استراتيجية تطوير منظومة الحسابات القومية مع استراتيجية التنمية المستدامة 2030 فى محاورها المختلفة، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بتطوير البنية التحتية المعلوماتية لتحسين كفاءة تصميم السياسات والمتابعة وتقييم الأداء والشفافية والمساءلة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1) الأمم المتحدة، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، القسم الإحصائى. "مقدمة عملية فى الحسابات القومية"، نيويورك 2005.

2) زكى، احمد زكريا، "دراسة تحليلية للنظام الدولى للحسابات القومية 1993 ومعوقات تطبيقه فى مصر"، المؤتمر العلمى الثانى لكلية التجارة (مستقبل مهنة المحاسبة فى ظل عالم متغير)، جامعة القاهرة، يونيو 2005 .
3) حزورى، حسن أحمد، "حسابات قومية"، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2007.
4) خليل، امانى عبد الخالق، "استراتيجية تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 فى مصر". منشور على موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى www.mop.gov.eg
5) سالم، قطب عبد اللطيف، "تطوير تطبيقات الحسابات القومية فى مصر"، تقرير غير منشور، 2013.
6) سالم، قطب عبد اللطيف، "تقرير حول مدى تطبيق نظام الحسابات القومية 2008 فى الدول العربية"، اجتماع رفيع المستوى وورشة اقليمية حول نظام الحسابات القومية 2008 24-27 حزيران/يونيو 2013 ، عمان، الأردن، E/ESCWA/SD/ Background Paper

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1) European Communities, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations and World Bank, ***System of National Accounts 2008***, New York, 2009.
2) UN, ***Data Template and Metadata for Short-Term Statistics, Studies in Methods***, New York, 2012.
3) United Nations, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis - Statistics Division. Economic Commission for Europe. Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. Economic Commission for Latin America and the Caribbean. Economic Commission for Africa. Economic and Social Commission for Western Asia World Bank, ***System of National Accounts 1993***, Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, D.C., 1993.
4) United Nations, Statistics Division, ***National Accounts*** (Brochure), 2015. http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/default.asp.
5) United Nations Statistics Division, ***Diagnostic Framework for National Accounts and Supporting Economic Statistics, Self Assessment Tool***, 2011.

6) Unstats.un.org./unsd/nationalaccount/impUNSD.asp, ***Template for a national statement of strategy for the development of a program for the implementation of the 2008 SNA and supporting statistics***, 2010.
7) World Bank, Enhancing Egypt's National Accounts, (unpublished report). April, Cairo, 2015.

الملاحق

(ملحق 1)

المصادر الأساسية للتقديرات السنوية للأنشطة الاقتصادية

النشاط	مصدر البيان الرئيسى
الزراعة والغابات والصيد	- وزارة الزراعة (نشرة الدخل الزراعى). - التعداد الزراعى والذى يتم كل 10 سنوات ولكن يتم عمل تحديث سنوى له. - البيانات الخاصة بشركات القطاع العام والخاص يتم الحصول عليها من نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء التى تتم من خلال مسوح سنوية (مثل المزارع الحيوانية والانشطة الداعمة). - الهيئات الاقتصادية يتم الحصول على بياناتها من وزارة المالية. - ويتم تجميع البيانات من المصادر السابقة للحصول على اجمالى الانتاج الزراعى.
استخراج البترول الخام والغاز الطبيعى	- وزارة البترول والهيئة العامة للبترول (والبيان صادر على مستوى كميات البترول الخام والغاز وكميات التكرير والبيان منتظم شهرياً).
استخراجات آخرى	- إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاءات (النشرات المتخصصة) ومسح القوى العاملة بالعينة لتقدير القطاع غير المنظم.
تكرير البترول	- شركات تكرير البترول، ويتم التحقق من بيان الشركات بالمقارنة مع نشرة الإنتاج الصناعى .
الصناعات التحويلية الآخرى	- نشرة الإنتاج الصناعى السنوى للقطاع العام والخاص، ويتم تقدير خارج المنشآت من خلال مسح القوى العاملة بالعينة. - ملحوظة (بناء على التعداد الاقتصادى تم مراجعة تقديرات عام 2012/2011 وتم تغيير قيمة الناتج).
الكهرباء والغاز	- نشرة الكهرباء والغاز الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وبالنسبة لبيانات الهيئات الاقتصادية يتم الحصول عليها من وزارة المالية.
المياه و الصرف الصحى	- نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء +الهيئات الاقتصادية من ختاميات وزارة المالية.
التشييد والبناء	- نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء +الهيئات الاقتصادية من ختاميات وزارة المالية.
النقل والتخزين	- نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء +الهيئات الاقتصادية من ختاميات وزارة المالية.
الاتصالات والمعلومات	- نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء +الهيئات الاقتصادية من ختاميات وزارة المالية.
قناه السويس	- تقرير هيئة قناه السويس.

تجارة الجملة والتجزئة	- نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء + الهيئات الاقتصادية من ختاميات وزارة المالية.
المال	- نشرة البنوك الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ويتم الحصول على بيان الفوائد من التقرير السنوى للبنك المركزى.
التأمينات	- نشرة البنوك الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بالإضافة إلى ختاميات هيئتي التأمين الاجتماعى.
الفنادق والمطاعم	- نشرة الفنادق والبنسيونات والقرى السياحية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وهذا بالنسبة للقطاع العام والخاص، أما القطاع غير المنظم فيتم تقديره بناء على المسوح التابعة للسياحة.
الملكية العقارية	- نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وهذا بالنسبة للقطاع العام والخاص، أما القطاع غير المنظم فيتم تقديره بناء على مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك من إنفاق الأسر على الإيجار المحتسب والملك، بالاضافة الى مسح الايجارات من برنامج المقارنات الدولية لتقدير هذا النشاط.
خدمات الأعمال	- النشرات المتخصصة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ويتم تقدير القطاع غير المنظم من مسوح الحسابات التابعة وقاعدة بيانات التعداد الاقتصادى ومسح القوى العاملة بالعينة.
الحكومة العامة	- ختامى وزارة المالية.
التعليم و الصحة	- نشاط التعليم والصحة الحكومى يدخل ضمن الحكومة العامة. - هذا النشاط يغطى القطاع الخاص ويتم حسابه من نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بالاضافة الى المسوح والتعدادات القديمة وإنفاق الأسر على التعليم والصحة.